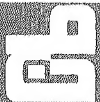
د. عدنان السيد حسين

الجغرافيا السياسية والإقتصادية والسكانية للعالم المعاصر





الجغرافيا السياسية
والاقتصادية والسكانية
للعالم المعاصر



د. عدنان السيد حسين

أستاذ في كلية الحقوق

والعلوم السياسية والإدارية

الجامعة اللبنانية

الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

الطبعة الأولى

1414هـ - 1994م

الطبعة الثانية منقحة ومزيدة

1416هـ - 1996م

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

بيروت - الحمرا - شارع اميل اده - بناية سلام

هاتف : 802428 -802407 -802296

ص: ب : 113/6311 - بيروت - لبنان

تلكس : 20680- 21665 LE M.A.J.D

الإهداء

إلى الجامعة اللبنانية

التي نريدها جامعة الوطن.



مقدمة الطبعة الأولى

عرف الفكر السياسي العلاقة القائمة بين الجغرافيا والسياسة منذ نشأة الدولة في المجتمع البشري. وأخذت تتضح أهمية عامل المكان في نشأة الدولة وتطورها إلى أن دخلت ميدان العلوم السياسية الجامعية منذ زمن. ويمكن القول أن الجغرافيا السياسية خرجت من دائرة الأفكار العامة لتدخل في دائرة المنهج العلمي الذي أخذ يبيّن ويحدّد مبادئها وقواعدها.

وبينما اتجه بعض العلماء والدارسين إلى القول بنظرية الحتمية الجغرافية في معرض دلالتهم على أهمية عامل المكان في السياسة ـ المدرسة النازية على سبيل المثال ـ وتطرّف هؤلاء في تفسير تأثيرات معطيات المكان في سياسات الدول الداخلية والخارجية، عادت الدراسات العلمية الجادّة خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية تعيد العلاقات القائمة بين الجغرافيا والسياسة إلى حقيقتها الموضوعة بعيداً من التطرّف والحتمية، وتضعها في إطارها النسبي بعدما استُغلّت من قِبل الحركات والأفكار العنصرية. وأمام تراجع الاهتمامات الدولية ـ غربية ليبرالية وماركسية ـ بعلم الجغرافيا السياسية في مرحلة الحرب الباردة في خضّم التركيز على الأبعاد الأيديولوجية في السياسة والاجتماع، فإن العلاقات الدولية سلماً أو حربًا لم تنعزل عن عامل المكان على رغم كل التقدم التكنولوجي وثورة الاتصالات والمواصلات العالمية التي قرّبت المسافات بين الأمم والدول. وها هي التطورات السياسية الدولية الراهنة بعد سقوط نظام الثنائية القطبية وانقضاء مرحلة الحرب الباردة تؤكد، وبصورة أوضح، على أهمية المكان في سياسة الدولة وفي السياسة الدولية. والشواهد كثيرة: من البلقان، إلى آسيا الوسطى، إلى القرن الإفريقي، إلى المحيط الهادىء واستراتيجيات القوى الآسيوية وغيرها.. مما يعطي للجيوبوليتيك ـ الفرع المتطور المنبثق عن الجغرافيا السياسية ـ أهمية مضاعفة، ويزيد من

فاعليته في السياسة الدولة بعدما عادت مسألة الحدود السياسية للدول إلى صدارة الاهتمامات الدولية، وبعدما ارتبطت الاستراتيجية بالجيوبوليتيك ليبرز مصطلح جديد ذو أهمية علمية هو الجيوستراتيجيا بحيث أن الخطابات السياسية الدولية المعاصرة راحت تستخدم هذا المصطلح وغيره، ولم يعد قصراً على المؤسسات الأكاديمية وحدها بعدما دخل إلى وسائل الإعلام المختلفة. . وكل ذلك يشير إلى أهمية عامل المكان، وتقدمه أو تراجعه، تبعاً للمتغيرات الدولية ولتفاعلات النظام الدولي.

يتناول هذا الكتاب في قسمه الأول تطور دراسة الجغرافيا السياسية من الأفكار القديمة إلى العلم المعاصر، متوقفًا عند علاقات المكان داخل الدولة، وعند أنماط الدول في ضوء معطيات المكان، وعند الحدود السياسية وما بلغته من تصنيف ووظائف، وعند الجيوبوليتيك والاستراتيجية من حيث مفاهيمهما وعلاقتهما المميزة وما وصلتا إليه من مضامين وتأثيرات معاصرة.

* * *

وتتضح العلاقة بين الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقتصادية عند التعمّق في دراسة موارد الدولة، وكيف أن العامل الاقتصادي يتصل بالعامل السياسي تأثّراً وتأثيراً، أنهما فرعان من الجغرافيا البشرية حيث ميدان الدراسة تفاعل البشر والأرض.

تدرس الجغرافيا الاقتصادية موارد الثروة الاقتصادية العالمية، متوقفة عند ظواهر النشاط الاقتصادي وعلاقاتها بالبيئة الطبيعية، ومفسّرة نظم الانتاج ووسائله. . ولأنها تبحث في موارد الثروة الاقتصادية وفي عمليات الانتاج، فإنها ترتبط بفروع الجغرافيا البشرية من الزوايا السياسية والاجتماعية والسكانية، كما أنها ترتبط عضوياً بعلم الاقتصاد على رغم كونها متحركة ومتغيّرة نتيجة تبدّل النشاطات الإنسانية ومدى انتشار الموارد الطبيعية.

يعالج القسم الثاني ماهية الجغرافيا الاقتصادية في نشأتها وتعريفها ومناهج دراستها، ويفصّل في النشاطات والموارد الأساسية كالزراعة والرعي والغابات والتعدين والطاقة والصناعة والنقل والتجارة والخدمات، ويتعرّض لعلاقة هذه المسائل بالبيئة ومشكلاتها الراهنة، بالاستناد إلى آخر المعطيات

الإحصائية الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة وعدد من المنظمات الإقليمية والدولية المتخصصة ويبّين العلاقات والتأثيرات بين تلك النشاطات والموارد وما هو قائم من تكتلات ونظم اقتصادية واتجاهات واضحة للنظام الاقتصادي الدولي، خصوصاً أمام ما يحصل من تداعيات ومتغيرات دولية في مرحلة نهايات القرن العشرين. ويمكن الاستنتاج بوجود تفاعلات متزايدة بين الجغرافيا الاقتصادية .والجيوبوليتيك على المستوى الدولي، وبوجود تفاعلات من نوع آخر بين الجغرافيا الاقتصادية والجغرافيا السياسية داخل الدولة الواحدة.

* * *

ولأن الشعب عنصر أساسي من عناصر تكوين الدولة، يبرز العامل السكاني في حياة الدول وتطور النظام الدولي، وتصبح دراسة الجغرافيا السكانية مسألة هامة ومرتبطة بالجغرافيا السياسية وبالجغرافيا الاقتصادية. ذلك لأن الحقائق المتعلقة بانتشار السكان وبنشاطاتهم وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تفسّر جانبًا هاماً من الحياة السياسية والاقتصادية للدولة. وأمام هذا الانفجار السكاني العالمي ـ خصوصاً في الجنوب ـ وعلاقاته بالموارد والعلاقات الدولية، والتوقعات العلمية المستندة إلى المنهج الإحصائي والمدلّلة على ما يمكن أن يصله النمو السكاني للعالم، وما سينتج عن هذا النمو من تحدّيات إنسانية عامة. . تزداد الحاجة العلمية لدراسة الجغرافيا السكانية وكافة العلوم المتعلقة بالسكان، وتظهر مؤسسات إقليمية ودولية جديدة معنّية بتلك الدراسة، ذلك لأن العلوم المعاصرة اقتحمت مجالات المستقبل وآفاقه، ولم تعد متوقفة عند حقائق الماضي والحاضر فقط.

يبحث القسم الثالث من هذا الكتاب في تطور الدراسات السكانية وما فيها من آراء مالتوس ومعاصريه، وفي حركة نمو السكان وتوزيعهم وكثافتهم، ويتوقف عند علاقات السكان بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية وما يمكن أن ينتج عنها من تقدير لقوة الدولة في المجتمع الدولي، ومن قواعد معاصرة لقياس درجة التنمية البشرية.

* * *

أفادت هذه الدراسات من المنهج التاريخي في العودة لبعض الوثائق ودراسة معطيات الماضي، ومن المنهج الإحصائي وما يقدّمه من توضيحات ونتائج خصوصاً في الجغرافيا السكانية، ومن المنهج العلمي التحليلي لجهة استشراف توقعات مستقبلية متعلقة بالأقسام الثلاثة التي تكوّن هذا الكتاب.

وفي نهاية كل قسم ملاحق توضيحية وتطبيقية، من شأنها مساعدة الدارس على الربط بين المنطلقات النظرية والمعطيات التطبيقية الموجودة على الأرض. إنها ضرورية من الناحية الأكاديمية، ولكنها غير كافية، فالحقيقة العلمية تستوجب متابعة المعطيات والتطورات عبر مزيد من الدراسات والملاحق التطبيقية. وما قد يقع من متغيرات هامة سياسية واقتصادية وسكانية تشكلّ مضموناً مطروحاً للبحث والدراسة.

تبقى الإشارة إلى أن مضمون هذا الكتاب هو محاولة لإضافة نتائج وتوضيحات بحثية قد تصيب أو تخطئ، والمؤلف هو المعني بتحمّل مسؤوليات أخطاء هذا المضمون أو أي تقصير يتعلق به. فالإعتذار واجب علينا ونتقدم به من القارىء الكريم.

عدنان السيد حسين

مقدمة الطبعة الثانية

تؤكد المتغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة في كافة جهات العالم على أهمية عامل المكانة في حياة الدولة المعاصرة وتحديد قوّتها، وفي مسار العلاقات الدوية بوجه عام. وترتبط دراسة الجغرافيا السياسية بالجغرافيا الاقتصادية بطريقة تكاملية. وتتقاطع معهما الجغرافيا السكانية من حيث ارتباط دراسة المتغيرات السكانية بالدراسات السياسية والإقتصادية، وهذا ما توقفت عنده الدراسات والمؤتمرات السكانية التي قامت بها المنظمّات الدولية.

وخلال فترة قصيرة نسبياً ـ هي سنتين بين صدور الطبعة الأولى وصدور الطبعة الثانية لهذا الكتاب ـ توالت المتغيرات لتُبرز أهمية هذا العلم المعاصر، وخصوصاً في ميادين العلوم الاجتماعية والسياسية. ووجدنا ضرورة الإفادة من معطيات علمية جديدة لمواكبة تلك المتغيرات، وإضافة مضامين جديدة نوجزها بما يأتي:

1 ـ إضافة معلومات جديدة إلى مضامين الأقسام الثلاثة للكتاب، وفي مجمل الفصول الواردة، من شأنها إغناء المضمون العام.

2 ـ إضافة ملاحق توضيحية جديدة متعلّقة بالحدود السياسية، وتندرج في إطار دراسة الجغرافيا السياسية.

3 ـ تعديل بعض الأرقام والإحصاءات، استناداً إلى معطيات جديدة، وخصوصاً في الدراسات الإقتصادية والسكانية، وإضافة أرقام صادرة حديثاً لم تكن موجودة في الطبعة الأولى.

4 ـ ـ تنقيح الطبعة الأولى لتقليص عدد الأخطاء الطباعية واللغوية الواردة فيها. فضلاً عن مراعاة تطوُّر الشكل والإخراج.

5 ـ تضمين الكتاب خرائط مساعدة على تحديد المضمون العلمي، ومستندة الى مصادر علمية.

لقد أفدنا من الحوار الدائم حول مضمون هذا الكتاب مع عدد من الأساتذة الجامعيين، ومع الطلبة، ومع المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مجد) التي تولّت طباعة هذا الكتاب وتوزيعه. فلهم جميعاً الشكر والامتنان.

نرجو أن تشكّل هذه الطبعة الثانية إضافة نوعية جديدة إلى مضمون الطبعة الأولى. وأن تبقى الجامعة اللبنانية، وفيها كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية ذات العراقة المميّزة، في تطوُّر أكاديمي منشود. ونعتذر مجدداً من القارىء الكريم على أخطاء، أو هفوات، وردت في هذه الطبعة الجديدة. ونتقدّم منه بجزيل الشكر وعميق التقدير.

المؤلف

---

(1) الخرائط الواردة تعود في مضمونها إلى:
Dictionnaire de géopolitique, sous la direction de yves lacoste, flammarion, paris,1993.

القسم الأول

الجغرافيا السياسية



الفصل الأول

تطور دراسة الجغرافيا السياسية

من المعروف أن علم الجغرافيا يتناول فرعين هما الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية. فتتناول الجغرافيا الطبيعية المظاهر المحيطة بالبيئة الطبيعية من مناخ وتربة وتضاريس ومياه. .. وتتناول الجغرافيا البشرية تفاعل الإنسان مع بيئته، ومدى تأثير ذلك في اختلاف الظواهر البشرية من مكان لآخر. وتعد الجغرافيا السياسية، جزءاً من الجغرافيا البشرية، حيث تبحث في ما يتعلق بالوحدات السياسية من تكوينها وتطورها في ضوء معطيات الأرض من مساحة وحدود وشكل عام وسكان وموقع. . . وهي تتقاطع مع علم السياسة في دراسة الدولة أو الوحدة السياسية، خصوصاً وأن الدولة هي محور علم السياسة منذ التاريخ القديم عندما كان هذا العلم مجرد أفكار سياسية عامة وصولاً إلى تاريخنا المعاصر حيث علا شأن الدولة في حياة المجتمعات الإنسانية وتطورها وفي الأسرة الدولية التي تضم كافة الدول والوحدات السياسية المكونة لها. وبذلك تشكل الجغرافيا السياسية ميداناً مشتركاً بين الجغرافيا البشرية وعلم السياسة، وتزداد دراستها أهمية بعدما انتقلت من أفكار ومبادىء عامة إلى قواعد وظواهر علمية، وما تزال التطورات والمتغيرات الدولية المعاصرة دليلاً على فاعلية الجغرافيا السياسية وأهميتها العلمية داخل المعاهد والجامعات.

أفكار في الجغرافية السياسية

الجغرافيا السياسية هي علم حديث بعدما كانت لوقت طويل تمارس من جانب الدول بدون معرفة قواعدها وخصائصها. فمنذ أن أخذت المجتمعات الإنسانية تتجه نحو إقامة الدولة اهتم رجال الفكر والسياسة بتأثيرات البيئة

الطبيعية في الشؤون السياسية، وأخذت تتضح تدريجياً علاقات الجغرافيا بالسياسة، وإن كانت النظريات والآراء المتمحورة حول هذه العلاقات متعددة ومختلفة. هكذا وجد المؤرخ اليوناني القديم هيرودتس «أن سياسة الدولة تعتمد على جغرافيتها»[1]، واعتبر أن حياة المصريين رهينة مياه النيل فقال: «مصر هبة النيل» في معرض دراسته لتأثير الجغرافيا في حياة الدول، وهو الذي أشار إلى أن ملك الفرس كورش رفض قيادة شعبه للسيطرة على مزيد من الأراضي الخصبة خوفًا من تأثير لين المناخ في نفوس رجاله ودفعهم نحو الضعف والتراجع.

وكتب أرسطو[2] ـ الفيلسوف والمفكر السياسي اليوناني ـ عن علاقة السياسة بالجغرافيا، وتناول في مؤلفه «السياسة» العلاقة بين المناخ والحرية. كما اعتبر الجغرافي اليوناني سترابو (63 ق.م. ـ 21 م) أن عادات الناس والأقسام السياسية للدولة تتحدّد بظروف طبيعية[3].

وشرح العالم العربي الكبير عبد الرحمن بن خلدون[4] التفاعل بين الجغرافيا والسياسة متحدثاً عن ميل سكان أواسط إفريقيا إلى الدعة والمرح نتيجة ظروف المناخ السائدة هناك. وسبق كثيراً من العلماء في حديثه عن أهمية العامل الجغرافي للعاصمة ـ أو مركز الدولة ـ متوقفًا عند دور العاصمة في السلم والحرب، يقول ابن خلدون: «الدولة في مركزها أشد مما يكون في الطرف والنطاق. وإذا انتهت إلى النطاق الذي هو الغاية عجزت وأقصرت عما وراءه.. وإذا غلب على الدولة من مركزها فلا ينفعها بقاء الأطراف والنطاق بل تضمحل لوقتها. فإن المركز كالقلب الذي تنبعث منه الروح. فإذا غُلب

(1) **موسوعة السياسة**، الجزء الثاني، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981، ص 70.

(2) أرسطو (384 ـ 322 ق.م) وضع نظرية وفلسفة الدولة المدينية. واعتبر الصراع بين الأغنياء والفقراء هو سبب الثورات، ودافع عن وجود الرق في معرض تقسيمه للفئات الاجتماعية داخل المجتمع في المدينة اليونانية.

(3) د. عبد المنعم عبد الوهاب، «**جغرافيا العلاقات السياسية**»، الكويت، وكالة المطبوعات، بدون تاريخ، ص 132.

(4) عبد الرحمن بن خلدون (1332 ـ 1406 م) هو صاحب أعظم مؤلف موسوعي (**المقدمة**) ومؤسس علم الاجتماع أو (**العمران البشري**)، هو الذي صاغ فلسفة التاريخ.

القلب ومُلِك انهزم جميع الأطراف. . .»[5]. ولا شك في أن هذه الإطلالة الخلدونية على دور العاصمة ـ المركز ـ في حياة الدولة كانت مبكّرة وعميقة.

وبعد قيام النهضة الأوروبية منذ القرن السادس عشر، أخذ العلماء الأوروبيون يتوقفون عند علاقة الجغرافيا بالسياسة في محاولات مستمرة لتفسير هذه العلاقة. فاعتبر العالم الفرنسي مونتسكيو[6] أن الجغرافيا، وخصوصاً المناخ، تحدّد التطور السياسي للدولة، ودرس تأثير الجغرافيا في التباين السياسي والسلوك البشري في معرض كتابه الرابع عشر في مجموعة «روح القوانين» Esprit des lois، وشرح ميل أهل الجزر نحو الحرية، وقدرتهم في الحفاظ على تقاليدهم بسبب الحماية الطبيعية التي تؤمنها البحار، وبّين صلة القوانين في الدولة بالمناخ والبيئة الطبيعية والعادات الاجتماعية وغيرها. . كما اعتبر الفيلسوف الألماني عمانوئيل كانت[7] بأن الجغرافيا مؤثر رئيسي في أحداث التاريخ، وأن الطبيعة تعطي السياسة غاياتها بصورة عفوية وتقود الجنس البشري نحو التوسع على الأرض ونحو انتشار الثقافة، ومهّد بذلك مع غيره من العلماء، للجغرافيا السياسية الحديثة.

راتزل وعلم الجغرافيا السياسية

يكاد يجمع كافة العلماء بأن العالم الألماني فردريك راتزل F. Ratzel (1844 ـ 1904) هو مؤسس علم الجغرافيا السياسية، بعدما انتقلت مجمل الأراء والأفكار التي سبقته إلى صياغة جديدة ظهرت في قواعد محددة من حيث إرتباط الدولة بالعامل الجغرافي. ولا شك في أن قيام الأمبراطورية الألمانية في عام 1870 وتحقيق الوحدة القومية الألمانية كان حافزاً كبيراً لراتزل وغيره من الجغرافيين والسياسيين لتأسيس علم الجغرافيا السياسية، فضلاً عن

(5) «مقدمة ابن خلدون»، بيروت، دار القلم 4، 1981، ص 162.

(6) شارل مونتسكيو Charles Montesquieu (1689 ـ 1755 م) هو فيسلوف ومفكر سياسي فرنسي وضع نظرية فصل السلطات في القانون الدستوري.

(7) عمانوئيل كانت Emmanuel Kant (1724 ـ 1804) هو فيلسوف ألماني أيد الملكية الدستورية وأعطى الأولوية للممارسة على النظرية مؤكداً على العمل كعنصر حاسم في تقدم البشرية، وقد أثرت أفكاره الفلسفية في فكر هيغل وغيره من الفلاسفة.

تطور علم السياسة وبداية تدريسه في الجامعات والمعاهد العلمية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. هكذا تطورت الجغرافية السياسية مع المدرسة ألمانيا بالتزامن مع نمو العقلية الإدارية والعسكرية في الإمبراطورية الألمانية، وبلغت ذروتها بعد معاهدة فرساي سنة 1919 إثر هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، حيث راح العلماء الألمان يضعون دراسات سياسية واستراتيجية لإعادة ألمانيا إلى قوتها السابقة ولتمكينها من الدفاع والتوسع الجغرافي من جديد مستفيدين من قواعد الجغرافيا السياسية.

ومن أفكار راتزل الذي درّس الجغرافيا في معهد الفنون في ميونيخ، اعتبار الدولة كائناً حياً ينمو ويتوسع، وأن المجال الأرضي يمثل قوة سياسية عظيمة للدول، وما انحطاط الدولة وتراجعها إلا نتيجة ضعف إدراكها لأهمية المجال[8]. وقد تطورت فكرة المجال الجغرافي أو الأرضي لتبلغ فكرة المجال الحيوي Espace Vital عند النازيين بقيادة أدولف هتلر منذ سنة 1933. ويعتبر كتاب راتزل «الجغرافيا السياسية» Politische Geographie الصادر في عام 1897 أهم ما قدمه في هذا المجال وهو لا ينفصل عن ظروف التوسع الاستعماري الامبراطوري الأوروبي خلال القرن التاسع عشر، وما يؤكد ذلك مجموعة القواعد السبع التي سماها راتزل «القوانين السبعة» لنمو الدولة وتوسعها، وهي على النحو الآتي:

1 ـ إن رقعة الدولة تزداد بنمو الثقافة. فكلما انتشر السكان وحملوا معهم طابعاً ثقافياً خاصاً فإن الأراضي الجديدة التي يحتلها هؤلاء تزيد من مساحة الدولة.

2 ـ إن نمو الدولة عملية لاحقة لمختلف مظاهر نمو سكانها، وذلك النمو الذي يجب أن يتم قبل أن تبدأ الدولة في التوسع.

3 ـ إن نمو الدولة يستمر حتى تصل إلى مرحلة الضم، وذلك بإضافة وحدات صغرى إليها...

4 ـ إن حدود أية دولة هي العضو الحي المغلّف لها، وإن الحدود لا تعيّن

(8) لمزيد من الاطلاع على أفكار راتزل راجع:

Friedrich Ratzel, **Géographie politique**, traduction pierre rusch, Paris, Ed. Economic, 1988.

مدى ضمانة سلامة الدولة فحسب، بل إنها تعيّن أيضاً مدى نموها.

5 ـ إن الدولة في نموها تسعى إلى امتصاص الأقسام ذات القيمة السياسية، وهذه الأقسام ذات القيمة المذكورة تكون سهولاً أو أنهاراً أو مناطق ساحلية أو مناطق غنية بثرواتها المعدنية أو بزيت البترول، أو ذات قيمة في إنتاج الغذاء.

6 ـ إن الدافع الأول للتوسّع في الأراضي يأتي للدولة البدائية من الخارج، ومعنى هذا أن الدول الكبرى ذات الثقافة تحمل أفكارها إلى الجماعات البدائية التي تدفعها زيادة عدد السكان نحو الشعور بالحاجة إلى التوسّع.

7 ـ إن الميل العام للتوسع والضم ينتقل من دولة لأخرى ثم يتزايد ويشتد[9].

نستنتج أن راتزل يرى في الدولة كائناً حياً ينمو ويتوسع، وتالياً قد يموت ويندثر، وأن حاجات النمو ومقتضياته قد تدفع الدول نحو الضم. وبمعزل من أفكار راتزل وقواعده، ومن التوسع الاستعماري الأوروبي، فأن ذلك لا يلغي فكرة نمو الدولة وعلاقة هذا النمو بعوامل جغرافية عدة كالحدود والمساحة وجغرافية الاقتصاد والسكان... وقد أثرت تعاليم راتزل وقواعده في مجمل الأفكار والمبادىء التي انضوت في إطار الجغرافيا السياسية سواء في ألمانيا أو في العالم، وشكلت كتابته مرتكزاً ثابتاً لانطلاقات جديدة. وهكذا انطلق مؤسس معهد الجيوبوليتيك[10] في جامعة ميونيخ كارل هاوسهوفر (1869 ـ 1946) ليؤسس لتطور جديد في الجغرافيا السياسية أنه الجيوبوليتك الذي يعتبر بمثابة فرع متطور وعصري. وقد ساهمت أفكار هاوسهوفر في مزيد من دراسة عوامل قوة الدولة وارتباط ذلك بالموقع الجغرافي، خصوصاً وأن هذا العالم الألماني اتصل بقيادة الحركة النازية منذ سنة 1923 وانشغل بمستقبل الرايخ الألماني ودوره في العالم.

---

(9) د. أمين محمود عبد الله، «دراسات في الجغرافيا السياسية للعالم المعاصر»، القاهرة، مكتبة النهضية المصرية، 1968، ص 33 ـ 34.

(10) سنعالج موضوع الجيوبوليتيك في فصل لاحق.

مساهمات أوروبية وأميركية

تجدر الإشارة إلى أن الاهتمام الألماني البارز بالجغرافيا السياسية لا يُسقط مساهمات الأوروبيين وغيرهم في تأسيس هذا العلم. فأستاذ الإدارة السويدي رودلف كيلين (1864 ـ 1922) هو أول من استخدم عبارة الجيوبوليتيك، وتركزت آراؤه حول نمو الدول عضوياً، واعتبر أن الأراضي هي بمثابة جسم الدولة والعاصمة هي قلبها، وأن القوة في حياة الدولة هي أكثر أهمية من سيادة القانون[11].

وبذلك ينسجم كيلين مع معاصريه من الذين فسّروا العلاقات الدولية بأنها علاقات قوى، وأن سياسة القوة هي السائدة في المجتمع الدولي.

وكان قد ظهر في بريطانيا عالم جغرافي منذ منتصف القرن السابع عشر هو وليم بيتي William Petty[12] تناول العوامل الجغرافية في دراسة كثافة السكان والمسافات ومواقع المدن والعواصم. ثم حلّق أستاذ الجغرافيا في جامعة لندن هالفورد ماكندر H. Mackinder (1861 ـ 1947)، وفسّر حركة التاريخ في ضوء الصراع بين قوى البر والبحر، وغدا أشهر جيوبوليتيكي بريطاني بشهادة كارل هاوسهوفر. كما وبرز في بولندا أستاذ الجغرافيا في جامعة (لمبرغ) يوغينيزتش رومر Eugenisz Romer (1871 ـ 1945) عندما حلّل موقع بولندا بين بحر البلطيق والبحر الأسود وعلاقة ذلك بتاريخها المضطرب وتعديل حدودها السياسية مرات عدّة، والتقى مع راتزل في أن للبيئة الجغرافية دوراً في نمو الدولة، واختلف معه عندما اعتبر أن تلك البيئة ليست هي العامل الفاصل. ولم يغرق الفرنسيون في التفاصيل الجغرافية السياسية كما بلغ الألمان، خصوصاً وأن علاقاتهم التاريخية مع ألمانيا هي علاقة حروب وتنافس، غير أنهم برّروا توسعهم الاستعماري القاري، ونظروا من خلال هذه الزاوية إلى سياسات الدول، ولكن يعتبر كتاب الأستاذ جان غوتمان Jean Gottman الصادر في سنة 1945 تحت عنوان «سياسة الدول وجغرافيتها» بمثابة

---

(11) انظر: د. محمود عبد الله، «دراسات الجغرافيا السياسية للعالم المعاصر»، م.س، ص 38 ـ 39.

(12) وليم بيتي (1623 ـ 1687) هو كذلك مؤسس الاقتصاد السياسي وهو إحصائي واقتصادي انكليزي.

مرجع أكاديمي هام. وإذا كانت أفكار بعض الأوروبيين حيال الجغرافيا السياسية مرتبطة بشكل أو بآخر بالتوسع الاستعماري وبسياسة القوة فأن ذلك لا يلغي حقيقة التأثيرات الجغرافية في حياة الدول وسياساتها، وهي مسألة جديرة بالاهتمام والدراسة. ومن الملاحظ أن الدور الأميركي في هذا المجال انطلق في أواخر القرن التاسع عشر مع ارتفاع درجة التأثير السياسي للولايات المتحدة الأميركية في مسار السياسة الدولية، ويُعدّ مدير الكلية الحربية البحرية في (نيوبورت) الفرد ماهان A. Mahan (1840 ـ 1914) من أهم أساتذة الجيوبوليتيك في الولايات المتحدة وهو الذي كتب عن القوة البحرية وعلاقة ذلك بالسيادة العالمية، أو بالسيطرة العالمية، واعتبر أن الموقع الجغرافي البحري للولايات المتحدة هو موقع مميز. ويأتي في طليعة العلماء الأميركيين المحدثين نيكولاس سبيكمان N.Spykman مدير معهد (ييل) Yale، وهو الذي درس العلاقات بين موقع الدول وسياساتها الخارجية، ووجد أن المنطقة السياسية تتحدد بالعوامل الجغرافية، وأن القوة هي الوسيلة التي تستعملها الدول الكبرى لإرساء السلم الدولي[13].

تعريف الجغرافيا السياسية

برغم اختلاف التعابير اللفظية بين أستاذ وآخر من المهتمين الجغرافيا السياسية، فإن إمكان استنتاج تعريف مقبول ينسجم مع جوهر هذه المادة هو أمر ممكن.

الدكتور لويس الكساندر L. Alexander يقول في تعريف الجغرافيا السياسية: «الجغرافيا السياسية هي دراسة الأقاليم السياسية كظواهر موجودة على سطح الكرة الأرضية. وأن طبيعة وكينونة ومدى هذه الأقاليم السياسية مرهونة باختلاف الظواهر السياسية الموجودة في العالم»[14].

الدكتور ريتشارد هارتسورن R.Hartshorne يقول: «إنها دراسة الاختلافات والمشابهات الإقليمية في الشخصية السياسية كجزء لا يتجزأ من

---

(13) لمزيد من التفاصيل انظر: المرجع السابق، ص 50 ـ 56.

(14) L.Alexander, **World political patterns**, 2nd ed. Rand MC C Nally chicago, P.36.

المركّب الكلي للاختلافات والمشابهات الإقليمية. ولكي نفسر الاختلافات الإقليمية في صورة الملامح السياسية لا بد من دراسة علاقاتها المترابطة مع جميع الاختلافات الإقليمية الأخرى المتصلة بها، سواء كانت ذات أصل طبيعي أو حيوي أو ثقافي»[15].

الدكتور دوغلاس جاكسون D. Jackson يعرّف الجغرافيا السياسية بقوله: «هي دراسة علاقة الظواهر السياسية في حقائقها التوضيحية من خلال تحليلها للحدود ومشاكلها والتنظيمات الجغرافية الناتجة عن تطبيق السلطة الحكومية أو الوجود السياسي للدولة»[16].

ويضع الدكتور محمد متولي والدكتور محمود أبو العلا تعريفًا مشتركاً هو: «إنها جغرافية الدول أو الوحدات السياسية، ومهمتها دراسة كل دولة من دول العالم كوحدة قائمة بذاتها، لها كيانها السياسي الخاص، ولها صفاتها المميزة... ولها أهميتها من حيث مقدرتها على المساهمة في المحافظة على الأمن والسلام العالمي...»[17].

وسواء تناولت الجغرافيا السياسية دراسة الأقاليم السياسية الموجودة على سطح الأرض، أو الاختلافات والمشابهات الإقليمية في الشخصية السياسية ومعرفة أصولها، أو تحليل مشاكل الحدود السياسية، أو دراسة كيان الدولة وصفاتها ومدى مقدرتها ودورها في الأمن والسلم الدوليين.. **فإن الجغرافيا السياسية هي علم دراسة تأثير الجغرافيا في حياة الدولة وسياستها انطلاقاً من معطيات المكان.**

علاقة الجغرافيا السياسية بالعلوم الأخرى

انطلاقاً من تعريف الجغرافيا السياسية ومجالاتها الرحبة، نجد بأنها ترتبط بعلم السياسة من خلال الدراسة المحورية للدول في كياناتها القائمة

---

(15) R. Harstshorne, «**political Géography**», in perston E, James and clarence F. Jones (eds.). American Géography: Inventory and porspect. Syracause University press, 1954, P.178.

(16) D. Jackson, **Politics and Géographic Relations**, prentice- Hall, Engle-Wood Cliffs N.J, 1964, P.91.

(17) د. محمد متولي ود. محمود أبو العلا، «الجغرافيا السياسية»، مكتبة الأنجلو المصرية، بدون تاريخ، ص 9.

وسياساتها ومصالحها. وإذا كان علم السياسة يدرس الظواهر السياسية للإنسان والمجتمعات، فإن الجغرافيا السياسية تفسّر جانبًا من هذه الظواهر على هدى المؤثّرات الجغرافية.

كما ترتبط دراسة الجغرافيا السياسية بالجغرافيا العامة من حيث ارتباط النشاط السياسي بكافة النشاطات الإنسانية المتعلقة بالبيئة الطبيعية.

وتتصل الجغرافيا السياسية بالعلاقات الدولية من حيث دراسة توزيع القوى الدولية، ودراسة استراتيجية الدولة في مجالي الحرب والسلم ومدى علاقة هذه الاستراتيجية بعامل المكان.

وشأنها شأن كافة العلوم، تنهل الجغرافيا السياسية من علم التاريخ حوادث وحقائق وتفسيرات لعلاقات الأرض بحياة الدول وبسياستها المتعاقبة.

إنها عملية ضرورية لتفسير التطورات والمجريات الراهنة على الصعيد الدولي.

كما ترتبط الجغرافيا السياسية بدراسة السكان أو الديمغرافيا من زاوية دراسة سكان الدولة وحركتهم على الأرض. وترتبط بعلم الاقتصاد في صورة الجغرافيا الاقتصادية ودراسة الموارد والثروات الطبيعية... في اختصار، تتقاطع الجغرافيا السياسية مع العلوم الأخرى وترتبط بها في علاقات وثيقة، وذلك لأنها تتناول دراسة الدولة في مضمار معيّن، ودراسة الدولة هي شاملة ومعنية بالتعرف على مجمل النشاطات والمعارف الإنسانية.

مناهج دراسة الجغرافيا السياسية

يمكن اعتماد أربعة مناهج منفصلة عن بعضها في دراسة الجغرافيا السياسية هي:

1 ـ تحليل القوى الخاصة بالدولة.

2 ـ الدراسة التاريخية.

3 ـ الدراسة المورفولوجية.

4 ـ الدراسة الوظيفية.

إن تحليل القوى السياسية هو منهج شائع في علم السياسية، وهو يدرس العناصر الجغرافية بالارتباط بالظواهر السياسية، ومن هذه العناصر:

أ ـ البيئة الطبيعية: وتتناول أشكال السطح والتربة والمناخ والنبات والمياه...

ب ـ الحركة والانتقال: ويدخل فيها موضوع حركة النقل للبضائع وحركة انتقال الأشخاص...

ج ـ المواد الخام والسلع: وتشتمل علىٰ المواد والسلع المنتجة فعلاً بالإضافة إلى تلك المتوقع حدوثها في المستقبل...

د ـ السكان: دراسة الديمغرافيا بالإضافة إلى مميزات السكان النوعية...

هـ ـ التركيب السياسي: ويعني دراسة نظم الحكم والإدارة وأهداف هذه النظم أي بما يتجاوز دراسة العلاقات السياسية الداخلية والخارجية...

و ـ المكان: ويتناول علاقات الموقع وشكل الدولة وحدودها، وتأثيرات المكان في العلاقات الداخلية والخارجية للدولة.

والمنهج التحليلي هو منهج دراسة مقارنة عام، وقد طبق على دراسة الدولة الواحدة، ويمكن تطبيقه على مجموعة دول في منظومة إقليمية أو في منطقة واسعة... [18].

أما المنهج التاريخي فإنه يهتم بدراسة الجغرافيا السياسية التاريخية بغية فهم مشاكل الماضي، وتكوين خلفيات سياسية واضحة مفيدة في دراسة الحاضر. وتتناول مثل هذه الدراسة كيفية نشوء الدولة من القلب إلى الأطراف، متوقفة عند العلاقات بين الأرض والدولة، وهي تشرح التاريخ السياسي للدولة. غير أن إشكالية هذا المنهج تكمن في محاولة إسقاط أحداث الماضي وتفسيراته على مجريات الحاضر، وهذا ما تسعى إليه الحركة الصهيونية على سبيل المثال عندما تنطلق من تاريخ اليهود القديم والدولة

(18) لمزيد من التفاصيل عن المنهج التحليلي.
انظر: د. محمد رياض، «**الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا**»، بيروت دار النهضة العربية، 1979، ص 28 ـ 41.

اليهودية في الشرق القديم بغية تبرير السيطرة على فلسطين في عصرنا الحاضر.

المنهج المورفولوجي يتناول الدولة من حيث الشكل، فتشمل الدراسة مجموعة من العناصر الجغرافية تندرج في عنوانين رئيسيين هما: النمط أو القالب، والتركيب أو البناء.

الدراسة النمطية تشير إلى الإشكالات التنظيمية التي تؤدي إلى الارتباط السياسي للدولة في المنظمات والتكتلات الإقليمية والدولية. أما دراسة التركيب فإنها تشير إلى مظاهر مكانية مشتركة بيّن الدول مثل العواصم ومراكز التجمعات السكانية وأماكن الثروات الاقتصادية والحدود السياسية ومشاكل السكان والأقليات.

أما المنهج الوظيفي فإنه معني بدراسة وظيفة منطقة ما أو إقليم ما كوحدة سياسية. ويمكن لهذه الوحدة السياسية أن تتفرع إلى وحدات سياسية أصغر، ولا بد في هذه الحالة من رابط يجمعها في إطار الدولة الواحدة.

وهنا أهمية الحفاظ على الوحدة السياسية بين أقاليم الدولة وأقسامها، سواء على مستوى العلاقات الداخلية أو على مستوى العلاقات الخارجية. وعلى ذلك يركّز المنهج الوظيفي على دراسة القوى المركزية للدولة، أو مراكز القوة داخل الدولة وكذلك مراكز ضعفها خصوصاً في إطار المكان.

مهما تعددت مناهج دراسة الجغرافيا السياسية فإنها تلتقي حول عنصر أساسي هو (**المكان**). فالمكان هو العنصر الحاسم في الجغرافيا والسياسة معاً، ولكنه عنصر متحرك وليس عنصراً جامداً، ذلك لأنه يرتبط بحركة الإنسان المستمرة دائماً.

وخلاصة القول أن موضوعات دراسة الجغرافيا السياسية تندرج في المحاور الآتية:

* **المحور الأول**: دراسة علاقات المكان داخل الدولة. وتشمل الأقاليم والعواصم والمدن والتنظيم الإقليمي الداخلي ومراكز الثقل السياسي والتركيب السكاني والاقتصادي والمواصلات.

* **المحور الثاني**: دراسة علاقات المكان بين الدول. وتتناول الحدود السياسية وارتباطاتها بالعلاقات الدولية.
* **المحور الثالث**: دراسة أنماط الدول. من حيث المساحة والشكل والموقع والتكتلات الدولية.

الفصل الثاني

علاقات المكان داخل الدولة

يعالج هذا الفصل مسألة الإقليم السياسي والدولة ـ أساس الدراسة في الجغرافيا السياسية ـ والأقاليم الداخلية في الدولة بما لها من خصائص إدارية وسياسية، ويتوقف عند أهمية العاصمة ودورها في حياة الدولة. كما يعالج عنصر السكان ربطاً بعامل المكان وأثره في قوة الدولة داخلياً وخارجياً، ويتحدث عن الموارد الطبيعية ودورها في البناء الاقتصادي، وعن حركة المواصلات وخطوطها.

إن حركة السكان داخل الدولة، وتطور العلاقات الاقتصادية والاجتماعية ترتبط بعامل المكان أي بجغرافية الأقاليم المكونة للدولة، أنها تتأثر بها وتؤثر فيها. والجغرافيا السياسية معنّية بالتعرّف على هذا التأثير المتبادل.

الإقليم السياسي والدولة

الإقليم السياسي هو الوحدة السياسية المحددة بمساحتها وحدودها وسلطاتها السياسية. ويمكن أن يشكّل الإقليم السياسي دولة أو جزءاً من الدولة شرط أن يكون محدّداً بجغرافيته وسلطاته كالكيانات الإدارية الصغرى ذات الحكومات المحلية. كما ويمكن أن يضم الإقليم السياسي عدة دول مستقلة كما هو حال بعض المنظمات والهيئات الإقليمية، فيدرس هذا الإقليم من خلال دراسة الدول المكونة له. وقد درج استعمال تعبير الإقليمية نسبة إلى الإقليم، وتعني **التأكيد على الشخصية الإقليمية والمطالبة بالحكم الذاتي أو الانفصال عن الدولة**. كما قد تعني وجود توجّهات سياسية مشتركة بين دول متجاورة إقليمياً أو جغرافياً، ويستخدم هذا التعبير ـ الإقليمية ـ في معرض الدلالة على سياسة الدولة في منطقة جغرافية محددة..

يجد راتزل أن الدولة هي «جزء من الأرض ومجموعة من البشر انتظمت كوحدة لها اتجاه وشعور خاص وفلسفة أو فكرة واضحة محدّدة»[1]، وهو بذلك يبّين عنصري الأرض والسكان في تكوين الدولة. كما يركز أحد أساتذة الجغرافيا السياسية نورمان باوندز Norman Pounds على السلطة السياسية عندما يعتبر الدولة بأنها إقليم ذو نظام سياسي. وفي مجمل الدراسات السياسية نجد ثلاثة عناصر في تكوين الدولة: الأرض، والشعب، والسلطة صاحبة السيادة. وهكذا فأن عنصر الأرض اللازم لتأسيس وقيام الدولة نجده في الدراسات الجغرافية والسياسية، ولذا فهو أساس الدراسة في الجغرافية السياسية. ومن المعروف أن الدول تختلف في أنماطها المكانية من مساحة وشكل وموقع وحدود، وتختلف تالياً في قوتها وخصائصها الطبيعية والبشرية.

تنشأ الدولة في منطقة صغيرة المساحة هي منطقة النواة أو القلب، أو هي النواة المركزية التي تنطلق منها، كما كانت هضبة الأناضول بمثابة نواة تركيا الحديثة منذ القرن الثالث عشر، وكما شكّل الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأميركية نواة الدولة الاتحادية (الفيدرالية)، وكما كانت منطقة جزيرة فرنسا في حوض باريس بمثابة نواة الدولة الفرنسية، وكما اعتبرت منطقة نجد بالنسبة للمملكة العربية السعودية... ولكن هناك دول كالباكستان تظهر بدون قلب أو نواة وغالبًا ما توجد نتيجة اتفاقات دولية، كما وهناك دول بقيت في حدود النواة التأسيسية ولم تتوسّع وتكبر مثل دولتي هايتي والمجر[2]. إن هذه المنطقة النواة، أو القلب، هي بمثابة **الإقليم القاعدة** الذي يؤسّس للدولة الكبيرة.

أهمية العاصمة:

للعاصمة دور كبير في حياة الدولة، فهي مركز السلطة السياسية والسلطات الإدارية المركزية. وللعاصمة دور ثقافي وتجاري وإعلامي مميز، وهي عقدة الاتصالات والمواصلات، وقد اختيرت بعض العواصم على أساس

(1) د. عبد المنعم الوهاب، **«جغرافية العلاقات السياسية»**، م.س. ص 15.

(2) لمزيد من التفاصيل انظر: د. أمين محمود عبد الله، **«دراسات في الجغرافية السياسية للعالم المعاصر»**، م.س، ص 59 ـ 60.

علاقات المكان، نتيجة موقعها الممتاز في وسط أراضي الدولة كما هي العواصم: مدريد، بودابست، بروكسل.

وهناك عواصم محدّدة بسبب مواقعها كمرافىء بحرية مثل: أوسلو، بيونيس إيريس، هافانا، كراكاس.. وتحتاج مثل هذه العواصم للحماية البحرية أثناء الحروب، فقد سقطت أوسلو عاصمة النرويج - على سبيل المثال - أمام الغزو البحري الألماني سنة 1940 في الحرب العالمية الثانية.

وهناك عواصم مختارة لأسباب سياسية واستراتيجية مثل برلين وما ترمز إليه في ألمانيا، وأوتاوا الواقعة عند التقاء المستعمرات الانكليزية والفرنسية في كندا، ونيودلهي حيث كانت تتمركز القوات البريطانية في شبه القارة الهندية.

ويمكن أن تتغير العاصمة بإرادة سياسية، أو نتيجة تغيّرات سياسية مثل ريودي جانيرو، كراتشي. ويمكن أن تظهر عواصم جديدة لأسباب سياسية عدّة مثل هانوي، بون. ومن المعروف أن تركيا غيّرت عاصمتها من اسطنبول إلى أنقرة بعد ما خسرت ممتلكاتها الأوروبية، فآثرت نقل موقع العاصمة إلى الداخل.

أحياناً يبرز دور بعض المدن وتصبح بمثابة العواصم الثانية مثل مدينة لاهاي في هولندا، ومدينة دكا في باكستان الشرقية (بنغلادش). وأحياناً نجد ثلاثة عواصم لكل منها اختصاص محدد كما هو الأمر في اتحاد جنوب أفريقيا حيث السلطة التنفيذية في بريتوريا والتشريعية في الكاب والقضائية في بلوم فونتين[3].

للعواصم دور تقريري أحياناً في مسار السياسة الدولية، وعند بعضها ثقل حضاري كبير كما هي روما في الحضارة الأوروبية المسحية، وكما هي دمشق والقاهرة وبغداد في الحضارة العربية الإسلامية.

يبقى أن الموقع الاستراتيجي للعاصمة هام في مسألة تحديدها، وإذا ما أُخضعت العاصمة تسقط أطراف البلاد كما وجد عبد الرحمن بن خلدون في القرن الرابع عشر الميلادي. ونلاحظ في عصرنا الراهن زيادة الانتقال

---

(3) انظر: د. عاطف علي، **الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبوليتيكا**، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1989، ص 302.

التدريجي للسكان من الأرياف إلى العواصم، وهذا ما يعطي عاصمة الدولة أهمية مضاعفة.

الأقاليم الداخلية:

تلجأ الحكومات إلى تقسيم الإقليم السياسي أو الدولة إلى أقاليم داخلية فرعية بغية تنظيم شؤونها الإدارية والسياسية، باستثناء الدول القزمية أو المتناهية في صغر المساحة. إن هذه الأقاليم الداخلية، أو الوحدات الثانوية، قد تكون إدارية كما هو الحال في فرنسا المكونة من 90 قسماً، وفي أسبانيا المكونة من 50 مقاطعة، وفي اليابان الموزعة على 46 قسماً إدارياً، وفي مصر التي تضم 24 محافظة[4]. وتفوض هذه الأقاليم الداخلية بعض الصلاحيات الإدارية من جانب الحكومة المركزية.

على صعيد الأقاليم السياسية الفرعية، نجد بعض الدول الفيدرالية موزعة في بعض الصلاحيات والسلطات السياسية على أقاليم سياسية وإدارية معاً، بحيث أن كل إقليم يمارس نوعاً من الحكم الذاتي كما هو النظام الفيدرالي في الولايات المتحدة الأميركية، ونظام الجمهوريات في الاتحاد السوفياتي السابق، ونظام الكانتونات في سويسرا. وتوجد في المملكة المتحدة أقسام أو أقاليم داخلية تتمتّع بالاستقلال الذاتي، ولو بنسب متفاوتة، وهي انكلترا، ويلز، أيرلندا الشمالية، اسكتلندا. ومن المعروف أن لإيرلندا الشمالية برلماناً خاصاً ووظائف تدخل عادة في اختصاصات الحكومة المركزية، غير أن السياسة الخارجية لهذه الأقاليم موحدة وترسمها الحكومة البريطانية في لندن.

خلاصة القول أن بعض الدول تعتمد تقسيماً داخلياً لأسباب تتعلق بالمساحة أو السكان أو الاقتصاد أو غيرها... يقوم على إيجاد أقاليم داخلية لها صلاحيات إدارية، ولها أحياناً صلاحيات سياسية كذلك.

عنصر السكان:

السكان هم عنصر من عناصر تكوين الدولة، إنهم الثروة البشرية، وبدونهم لا تقوم الدولة. ودراسات السكان لا تتوقف عند العدد وحسب بل

(4) انظر: دراسات في الجغرافيا السياسية للعالم المعاصر، م.س، ص 63.

تتناول كذلك النوع. صحيح أن كثرة السكان في الدولة تؤدي إلى وضع أفضل من حيث توفّر القوى العامِلة في الزراعة والصناعة والقوة العسكرية والمهارات الفنية المتنوعة، إلا أن العدد الكبير لا يدّلل بمفرده على قوة الدولة، ولا يصلح عدد السكان وحده معياراً لتحديد الاعتبارات السياسية، فالصين والهند لم تتمكنا من بلوغ قمة النظام الدولي برغم عدد سكانهما الكبير. ثم إن دراسة السكان لا تتناول الكمّ فقط، وإنما تتوقف عند فئات السكان وبيئتهم الاجتماعية من حيث نسبة العناصر الشابة ومدى مساهمتها في القوى العاملة، ونسبة توزيع أعداد الرجال والنساء، ونسبة المتعلمين والفنيين... ويمكن اعتبار مستويات التعليم والتقانة، وعمق الوحدة الوطنية، وكفاءة العناصر القيادية، وتأصّل مفاهيم الحرية والمؤسسات... من مقومات فاعلية السكان. ومن المعروف أن هناك مشاكل عدّة تتصل بتضخّم عدد التسكان أو بتوزيعهم داخل الدولة الواحدة.

ترتبط دراسة السكان في الجغرافيا السياسية بعدّة موضوعات اجتماعية وفكرية وسياسية. فالسكان الذين يشكلون أمة ـ **ذات أرض مشتركة ولغة واحدة وتاريخ مشترك وأهداف ومصالح موحدة** ـ ويقيمون دولتهم يصلون إلى شيء من الاستقرار أكثر من الذين لا ينضوون في دولة واحدة، هكذا ظل الشعب البولندي منذ القرن الثامن عشر حتى سنة 1919 بدون دولة برغم وجود واستمرارية الأمة البولندية. **ومتى وجدت الأمة، توجد القومية التي تعني الانتماء الحضاري إلى الأمة**، وبذلك تختلف القومية عن الوطنية التي قد تقتصر على الشعور الوطني بالانتماء إلى أرض وشعب. ويمكن أن تختلف القومية عن الجنسية من حيث أن الجنسية هي ذات دلالة قانونية، والقومية هي ذات دلالة اجتماعية وسياسية، لنلاحظ مثلاً تعدّد الجنسيات اللبنانية والفلسطينية والمصرية والعراقية والجزائرية... في إطار قومية عربية واحدة[5].

قد توجد لغة واحدة داخل الدولة كما في السويد، إيران، اليابان،

(5) لمزيد من التفاصيل انظر: د. عدنان السيد حسين، **«العامل القومي في السياسة المصرية»**، بيروت، دار الوحدة، 1987، ص 13 ـ 24.

الدول العربية. . وتوجد عدة لغات في الدولة الواحدة كما الفرنسية والألمانية والإيطالية في الدولة السويسرية، وكما لغة الإردو Urduوالبنغالي Bengali في الباكستان(6). . وقد تنتشر اللغة الواحدة في عدّة دول كما هي الأسبانية والإنكليزية والعربية. ومن المعروف أن ألمانيا النازية اتخذت من وجود الألمانية في عدد من المقاطعات والأقاليم الأوروبية مبرراً للمطالبة بضمها قبيل الحرب العالمية الثانية.

وللدين دور كبير في حياة الدول والأمم، وأحياناً يعلب دوراً تكوينياً في حياة الأمة(كما هو حال الأمة العربية) وفي حياة الدولة ـ كما نشأت دولة الباكستان بعد صراع بين الهندوس والمسلمين في شبه القارة الهندية ـ وقد برز دور الدين في الربع الأخير من القرن العشرين بالتزامن مع صعود الحركات القومية(7). غير أن مشاكل الأقليات أخذت تبرز من جديد لتهدّد وحدة الدول القائمة، من منطقة البلقان الأوروبية إلى الجمهوريات المستقلة في آسيا الوسطى ـ بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ـ إلى بقاع ومناطق عدة في جنوب العالم. والأقليات هي مجموعات عرقية أو قومية صغيرة أو دينية أو لغوية أو لونية (الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا)، تختلف عن الأكثرية التي تعيش معها في ظل دولة واحدة.

إن زيادة عدد السكان في العالم خلال القرن التاسع عشر أدّت إلى تداخل الثقافات والعلوم وزيادة التعاون الدولي، فهل ستؤدي الزيادة السكانية الهائلة في نهاية القرن العشرين إلى مزيد من التعاون الدولي؟ خصوصاً بعد تفاقم الفقر في الجنوب وتركّز الغنى في الشمال، وبعد تهديد البيئة العالمية بالتلوّث وما قد يهدّد ذلك بتراجع عمليات التنمية.

على مستوى السياسة الدولية ـ أو العلاقات السياسية ـ يصعب الربط بين

(6) في الهند أربعة عشرة لغة يتكلمها 90 في المئة من الهنود، دون أن تكون أي منها ذات سيطرة حقيقية في الماضي أو الحاضر على اللغات الأخرى.
انظر: رولان بريتون، **جغرافيا الحضارات**، تعريب د. خليل أحمد خليل، بيروت، منشورات عويدات، 1993، ص 73.

(7) «الثورة العالمية الأولى» **تقرير نادي روما**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص 49 ـ 50.

الزيادات السكانية واشتعال الحروب، كما حاولت كل من ألمانيا وإيطاليا واليابان تصوير ذلك قبل الحرب العالمية الثانية. ويبدو أن العامل البشري أو عامل السكان، هو عامل متغير من عوامل قوة الدولة، أي أنه غير ثابت، وترتبط قيمته بكثير من العناصر النوعية، مما يقود إلى الاستنتاج بأن الكثرة البشرية ليست دليلاً على قوة الدولة بصورة دائمة، فالشعب الصيني عانى من تراجع فاعليته في السياسة الدولية قبل قيام الثورة الشيوعية برغم وفرة عدده، وقد تمكّنت اليابان من تجنيد جيش متفوق في عديده على الجيش الصيني في حرب عام 1894، في حين كانت الصين متفوقة على اليابان سكانياً بمقدار ثمانية أضعاف. وحاولت الحركة الصهيونية وما تزال، ومعها السياسة الإسرائيلية، زيادة أعداد اليهود المهاجرين إلى فلسطين من مختلف دول العالم بغية الاستيطان فيها وزيادة عدد الإسرائيليين، وذلك في إطار التوسّع الإقليمي ومواجهة العرب عسكرياً وعلى مختلف المستويات، وتكاد تتكرّر النظرة الفاشية والنازية لزيادة عدد السكان مع الحركة الصهيونية ولكن مع مزيد من العنصرية هذه المرة.

الموارد الطبيعية والاقتصاد

ترتبط وفرة الموارد الطبيعية ببناء القدرة الاقتصادية للدولة، وهي تشتمل:

أولاً: موارد معدنية، كالفحم والبترول والحديد واليورانيوم. . .

ثانياً: نبات طبيعي، أي الغابات والحشائش.

ثالثاً: ثروة حيوانية، الأسماك والحيوانات البرية.

يتوقف الانتاج الزراعي والصناعي على وجود الموارد الطبيعية، وعلى كيفيات استغلالها، كما يدلّل هذا الانتاج ـ إضافة إلى التجارة ـ على الثروة الاقتصادية للدولة[8]. ويتعين على الدولة أن تعتمد على قدرتها الاقتصادية في بناء قواها السياسية والعسكرية، وتسمى الموارد الأولية المستعملة في التصنيع الحربي (مواد استراتيجية)، ويتعلق الحصول على هذه المواد الأولية بتوفر

(8) سنعالج توزيع الموارد الطبيعية في القسم الثاني تحت عنوان الجغرافيا الاقتصادية.

جملة عوامل كالتقدم العلمي والتقني، ووجود رأس المال، وإمكان الوصول إلى مواقع مصادر الثروة الطبيعية. إن أهمية البترول الاستراتيجية هي التي دفعت الألمان لاحتلال حقول النفط في منطقة القفقاس في روسيا، وهي التي دفعت اليابان لاحتلال جزر الهند الشرقية الهولندية أثناء الحرب العالمية الثانية. كما أن تركز الاحتياط العالمي للبترول في منطقة الخليج العربي أدّى إلى نشوب حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران ـ فضلاً عن أسباب أخرى ـ بين عامي 1980 و 1987، وساهم في وقوع حرب الخليج الثانية بعد وصول قوات التحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية سنة 1991.

بقيت لفترة طويلة المنشآت الصناعية مقياساً للتطور الاقتصادي، فكان الاقتصاد الموجّه في الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفياتي السابق، وكان الاقتصاد الرأسمالي في الدول الغربية مع زيادة الرقابة على النشاط الاقتصادي داخل الدولة كتحويل امتيازات وحقوق التعدين إلى ملكية الدولة الفرنسية، وتأميم صناعة الفحم في بريطانيا، وفرض رقابة الدولة على صناعة الصلب في الولايات المتحدة. . وبقي حجم السوق متحكماً في مستوى النشاط الاقتصادي داخل الدولة، فنجد مثلاً سوقاً واسعة داخل الولايات المتحدة تشجّع مزيداً من الانتاج السلعي مقابل سوق محلية محدودة في النرويج مثلاً لا تتسع لمزيد من الانتاج. ولا شك أن حجم السوق، أو اتساعها، وقف سببًا من بين أسباب عدة وراء التوسع الامبراطوري الاستعماري منذ القرن التاسع عشر، خصوصاً وأن بعض الأقاليم المتخلفة تقنياً اعتمدت على الاستثمارات الأجنبية في استغلال مواردها الطبيعية كما كان إنتاج المطاط والقصدير في جنوب شرق آسيا.

مهما كانت أهمية وفرة أو ندرة الموارد الطبيعية في البناء الاقتصادي، تجدر الإشارة إلى أن وجود الاكتفاء الذاتي في جميع الموارد عند دولة معينة مسألة مستحيلة، فالولايات المتحدة مثلاً لا تعيش في اكتفاء ذاتي برغم وفرة مواردها المتنوعة. وهذا ما حدا ببعض الدول إلى الحديث عن المناطق الإقتصادية في العالم، أي التعامل مع منطقة تضم مجموعة دول بموارد مختلفة. وأمام مشاكل الاقتصاد الدولي المتزايدة في أواخر القرن العشرين يتجه العالم نحو التكتلات الاقتصادية الدولية، وعاد الحديث عن اقتصاد

السوق الحرة بعد فشل النظام الاقتصاد الموجّه داخل الكتلة الشرقية، في الوقت الذي يبرز دور الصناعات الالكترونية بعد دخول العالم مرحلة ما بعد الثورة الصناعية.

المواصلات:

ازدادت أهمية المواصلات في الحركة التجارية، وفي الربط بين أطراف الدولة الواحدة، وفي ربط العاصمة بالأطراف. كما تساعد المواصلات على التكامل والتواصل بين السكان وبينهم ومسؤولي السلطة[9]، وعلى تعميق الشعور بالانتماء الوطني والقومي. هكذا اهتم الرومان بطرق المواصلات في الامبراطورية الشاسعة المساحة لربط أجزائها وأطرافها كافة طوال أربعة قرون، كما شكّل النيل طريقاً للمصريين منذ نشأة الدولة الفرعونية الأولى، وربط الفرس أطراف امبراطوريتهم في بلاد الأناضول وإيجه عندما أقاموا طرقاً بين سوسة وساردس.

ونلاحظ في العصر الحديث كيف تمكّنت فرنسا من زيادة نموّها بواسطة الطرق الممتدة من باريس إلى المناطق البعيدة. وكيف أن جمهورية روسيا أنشأت خطوطاً عابرة رئيسية في مناطق سيبيريا والقوقاز وقزوين والأورال مما ساعد على الاتصال بين المناطق المتباعدة والبعيدة عن موسكو. وقد ساعد إنشاء سكة حديد «وسترن يونيون» في كاليفورنيا على انضمام هذه الولاية إلى الولايات المتحدة الأميركية في إطار الدولة الاتحادية[10]. وسعت الدول الاستعمارية إلى تدعيم وحدة مستعمراتها عن طريق المواصلات، وهذا ما سهّل الحركة التجارية وحركة انتقال الجيوش داخل المستعمرات.

ترتبط أهمية المواصلات بحياة الدولة وتطورها، من حيث تأثيراتها في الشعور الوطني والحركة التجارية وانتقال الأفراد وتعزيز النشاطات الاقتصادية والاجتماعية... وقد بات الاهتمام بتطوير خطوط المواصلات سمة عامة عند الدول في عصرنا الراهن، خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية حيث تطورت

---

(9) انظر: موريس دوفيرجيه، **مدخل إلى علم السياسة**، ترجمة د. سامي الدروبي ود. جمال الأتاسي، دمشق، دار دمشق، بدون تاريخ، ص 76 و 77.

(10) انظر: د. محمد رياض، «**الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا**»، م. س، ص 137.

المواصلات الجوية فربطت كافة أجزاء العالم، وغدت أجواء المحيط الأطلسي الممر الجوي الأهم بين العالمين القديم والجديد. كما تطورت حركة النقل البحري في المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي بصورة ملحوظة. ونشأت سكك حديدية جديدة في كافة أنحاء العالم، وطرق برية صالحة لتأمين حركة انتقال الأفراد والسلع بالسرعة القصوى. وهذا كله ساهم في زيادة التفاعل بين الدول والجماعات الإنسانية، وأدّى إلى تقليص المسافات بين كافة الجهات والأماكن.

الفصل الثالث

أنماط الدول

تهدف الدراسة النمطية للدول في علم الجغرافيا السياسية إلى التعرف على الدول في أوصافها المكانية. إنها دراسة موضوعية تتناول جملة عوامل مكانية مادية، كموقع الدولة وما قد يحمله من فرص أو تهديدات في قوة الدولة ونفوذها السياسي، ومساحتها، أو حجمها وما قد تؤثره في عوامل قوة الدولة. وشكلها الذي يؤثّر في نموها الداخلي وأوضاعها الدفاعية. وعامل المناخ والنبات الذي يرتبط مباشرة بحياة الإنسان والكائنات الحية، ويساهم في تحديد الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وتضاريس الأرض المؤثرة في حركة انتقال السكان وأماكن توزّعهم، والمحدّدة لكثير من مواردهم الطبيعية.

على قاعدة هذه الدراسة الوصْفية، اعتمد العلماء عدة معايير لتصنيف الدول على رغم ما في هذا التنصيف من تعقيدات ونسبية، ذلك لأن تصنيف الدول ليس مسألة جامدة بقدر ما هي متحرّكة ومتغيّرة تبعاً لحركة الإنسان ومعطيات الطبيعة، وما بينهما من تفاعل مستمر.

الموقع:

لموقع الدولة الجغرافي تأثير كبير في سياستها، بل وفي تطورها. ومنذ التاريخ القديم قامت الامبراطوريات الكبرى حول الأنهار العظيمة لأسباب حضارية عدة، كالامبراطورية الفرعونية التي انطلقت من حوض نهر النيل وامبراطوريات بلاد الرافدين - دجلة والفرات - والامبراطورية الهندية حول نهر السند. كما قامت امبراطوريات وممالك متعاقبة حول حوض البحر الأبيض المتوسط يونانية ورومانية وبيزنطية وفي قرطاجة.

وفي عصر الكشف الجغرافي وارتياد المحيطات بعد الوصول إل العالم الجديد واكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح حول إفريقيا انتقلت مراكز القوة إلى شواطىء الأطلسي خصوصاً في غرب أوروبا: أسبانيا، البرتغال، بريطانيا، فرنسا، هولندا. ولطالما سعت الدولة لتأمين وصولها إلى المياه البحرية بغية تسهيل حركتها التجارية والاتصال بالعالم الخارجي. هكذا استمرت روسيا القيصرية في سعيها للوصول إلى المياه الدافئة. ولا شك بأن الدول المطلّة على كتلتين مائيتين لها دور أعظم في التجارة العالمية، هذا ما ينطبق على مصر وفرنسا والولايات المتحدة.. لكن يجدر التنبّه إلى أن هناك دولاً تقع على البحر وتعاني من العزلة الدولية نسبياً كما هي دول الساحل الغربي لأميركا اللاتينية، في حين يزداد دور دول الساحل الشرقي كالأوراغواي والبرازيل والأرجنتين. وبرغم تقدم وسائل المواصلات الجوية فإن وسائل النقل البحري ما تزال في موقع الصدارة على صعيد التجارة العالمية. ومن المعروف أن الدول البحرية تهتم بأساطيلها التجارية والحربية حتى تؤمن احتياجاتها الدفاعية. أما الدول الجزيرية ـ دول الجزر ـ فتتمتع بموقع هام مسهّل للحركة والمواصلات، وقد احتلّت مركزاً تجارياً هاماً كما هو حال بريطانيا واليابان[1]. ونلاحظ أن حركة الاستعمار في العصر الحديث قامت بها دول بحرية الموقع لا سيما دول غرب أوروبا وخصوصاً بريطانيا، كما تطلّعت اليابان في الشرق نحو التوسع الإقليمي في آسيا. كما يعطي الموقع البحري أفضلية للدولة، فإنه قد يعرّضها للغزو من البحر يدفعها إلى نقل مراكزها الاستراتيجية نحو مواقع داخلية بعيدة عن البحر لصيانة أمنها الدفاعي.

وفي الدول البرية، أو الدول الداخلية التي لا تتصل بالبحر، توجد مشاكل الاتصالات والحركة التجارية. إنها دول قارية تعتمد في مواصلاتها واقتصادياتها على التنسيق مع الدول المجاورة لها، وهي ملزمة بالتفاهم معها حول الأمن الدفاعي وإيجاد علاقات مستقرة، من هذه الدول: أفغانستان، بوليفيا، تشاد، باراغواي، مالي... وفي دراسة مواقع الدول، نشير إلى موقع الدولة الحاجزة التي تقع بين دولتين أو أكثر من الدول المتصارعة، فهي تساهم

---

(1) انظر: محمد متولي، **الجغرافيا السياسية**، القاهرة، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، 1958، ص 22.

في تخفيف حدة التوتر بين هذه الدول لكنها قد تتعرّض للغزو إذا ما نشبت الحرب، ينطبق هذا الوصف في الماضي على موقع البرتغال بين أسبانيا في الشرق وإنكلترا التي تسيطر على البحر من ناحية الغرب. ومتى ما أصبحت الدولة الحاجزة قوية وقادرة عل الدفاع عن نفسها تسقط عنها صفة الدولة الحاجزة.

تجدر الإشارة إلى موقع الدولة الكبيرة المتاخمة لدولة صغيرة، في هذه الحال تختا ِ الدولة الصغيرة سياسة الإذعان للدولة الكبيرة وقد تصل إلى حد التبعية، أو أن تتحالف مع دول صغيرة قريبة منها لتأمين أمنها الدفاعي. هكذا حافظت المكسيك على سياسة هادئة لا تستثير الولايات المتحدة، واتخذت هولندا سياسة حياد ومسالمة نحو ألمانيا لفترة طويلة استمرت حتى الحرب العالمية الثانية عندما قرر هتلر السيطرة على كل أوروبا.

المساحة:

مساحة الدولة، أو حجم الدولة، هي من معايير القوة، وعامل هام من عوامل تحديد المكانة السياسية والاقتصادية. وأن اختلاف الوحدات السياسية في المساحة يزيد من أهمية دراسة هذا العامل ومدى تأثيراته الداخلية والخارجية. فالمساحات الواسعة تعني إمكانية شمولها مقادير أكبر من الموارد، واستيعاب عدد أكبر من السكان، مع ضرورة الإشارة إلى أن المساحات الصحراوية الكبرى لا تساعد دائماً على إنجاز هذه الغايات، وكذلك المساحات الجليدية والجبلية المجدبة. وبرغم الأهمية الحضارية لبعض الدول الصغيرة الحجم، والأهمية الاقتصادية إذا ما توفّرت بعض المعادن والثروات الطبيعية ـ كما هي الحال في الكويت مثلاً ـ فإن القدرة الدفاعية لمثل هذه الدول ضد الغزو الخارجي تبقى محدودة، ذلك لأن الاتساع المكاني للدولة يمكّنها من صد العدوان الخارجي ويوفّر العمق اللازم للدفاع.. هكذا صمدت روسيا أمام غزو نابليون في مطلع القرن التاسع عشر، وكذلك أمام الغزو الألماني في الحرب العالمية الثانية. كما استطاعت الصين مواصلة الدفاع والمقاومة أمام الغزو الياباني بفضل مساحتها الكبيرة، في حين كانت مقاومة بلجيكا الصغيرة الحجم محدودة وضعيفة خلال الحرب العالمية الأولى. إن الدولة الكبيرة المساحة تحتفظ بمناطق واسعة لم تدمّرها الحروب، ويمكن أن

تنطلق من خلالها لإعادة تصحيح أوضاعها الاقتصادية والسياسية.

هناك تقسيمات عدة للدول على أساس المساحة، أو الحجم، نشير إلى إحداها، وهي تقسّم العالم إلى أربع مجموعات على النحو الآتي:

1 ـ **دول عظيمة المساحة**، تزيد عن 2 مليون ميلاً مربعاً، هي: روسيا، الصين، كندا، البرازيل، الولايات المتحدة، استراليا.

2 ـ **دول متوسطة المساحة**، تقل عن 2 مليون ميلاً مربعاً، مثل: الهند، الأرجنتين، مصر، السودان، الجزائر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، ليبيا، أيران، أندونيسيا، منغوليا، ماليزيا، اليابان، فرنسا، إيطاليا، بريطانيا...

3 ـ **دول صغيرة المساحة**، تتراوح بين ألف ومئة ألف ميلاً مربعاً.

4 ـ **دول قزمية**، أو دول صغيرة المساحة جداً، تقل عن ألف ميلاً مربعاً، مثل إمارة موناكو التي كانت خاضعة لأسبانيا، والفاتيكان الخاضعة لإيطاليا...

الشكل:

يؤثّر شكل الدولة في نموها الداخلي وفي أدائها لوظائفها، كما يؤثر في دفاعها الخارجي. غير أن تطوّر الأسلحة النووية والبيولوجية قلّل من أهمية الشكل في الدفاع الخارجي. ويمكن ملاحظة أشكال الدول على النحو الآتي:

أ ـ **دولة مندمجة** Compact: تتخذ شكلاً هندسياً مربعاً أو معيناً أو دائرياً مثل فرنسا، سويسرا، المجر، الباراغواي، النمسا، رومانيا.

يساعد هذا الشكل على إقامة شبكة متطورة من المواصلات، ويسهّل الاتصال بين المركز (العاصمة) والأطراف(2). وتتميز الدولة المندمجة بقصر حدودها بالنسبة لمساحتها، أي أن لها ميزة استراتيجية كبيرة حيث أن شكلها يقلّل من نقاط الضعف الدفاعية على الحدود.

(2) انظر: محمد متولي، **الجغرافيا السياسية**، م. س، ص 26.

ب ـ **دولة متطاولة (مسحوبة)**: تتخذ شكلاً طويلاً مثل النرويج وتشيكوسلوفاكيا السابقة، أو مفرطاً في الطول مثل تشيلي إذ يبلغ طولها 2600 ميلاً.

تنشأ صعوبات في الاتصال ومشاكل أمنية داخل الدولة المتطاولة، ولكن إذا ما توفّر نظام سياسي قادر ومستقر يمكن أن يعالج مشكلة الشكل المتطاول كما جرى في تشيلي خلال مراحل طويلة.

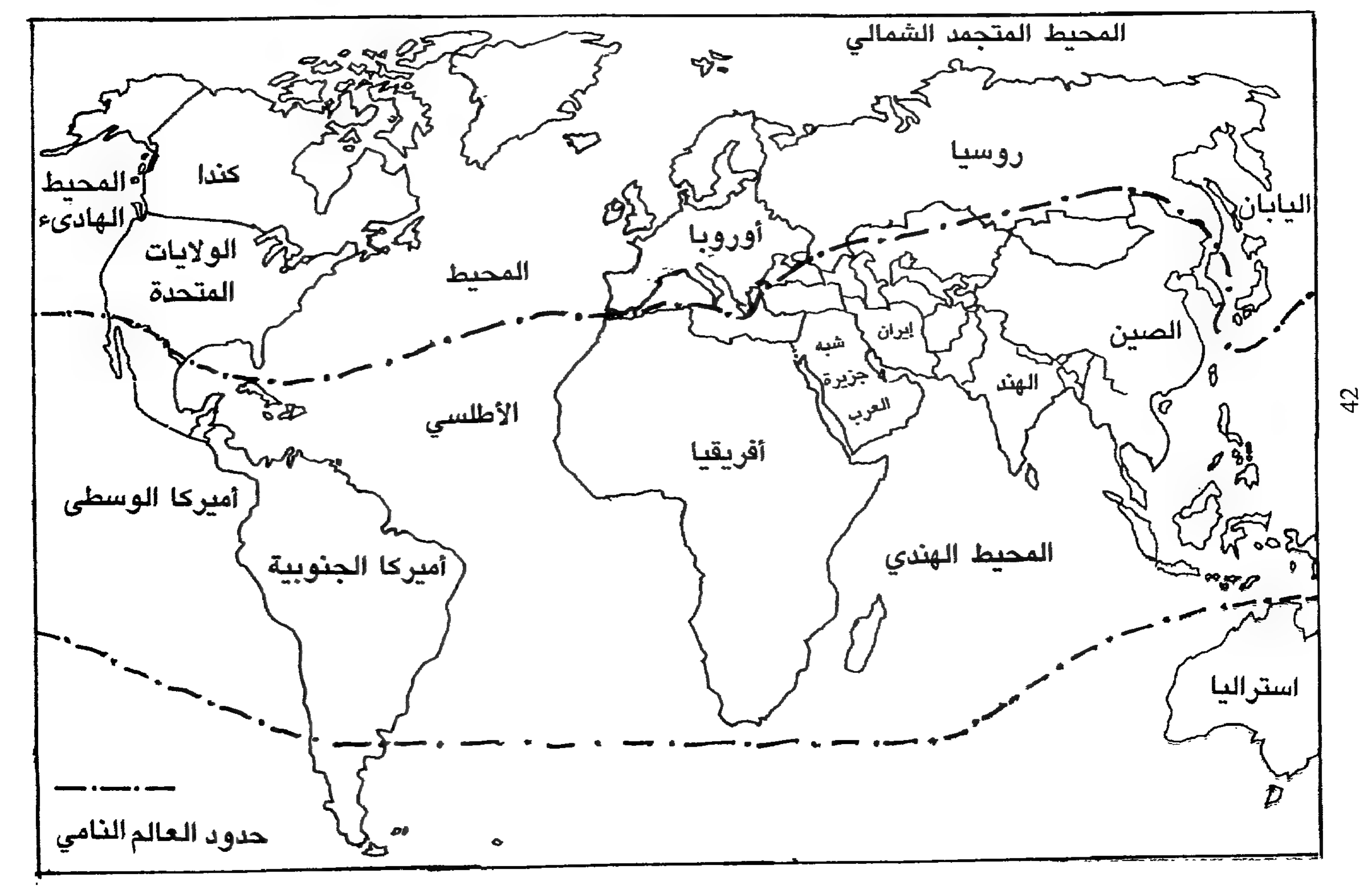
ج ـ **دولة متقطعة (ممزقة)**: توجد وحدات فرعية منفصلة عن الوحدة الرئيسية كالدول الجزيرية أو الأرخبيلية (مجموعة جزر) كاليابان والفيليبيين وأندونيسيا. يؤثّر هذا الشكل في كيفّيات تنظيم الشؤون الإدارية والسياسية والاقتصادية داخل الوحدات الفرعية.

د ـ **دولة منكسرة**: تقوم إذا وُجد جزء، أو أكثر، في حالة انفصال جغرافي عن كتلة الدولة الأساسية، هذا ما كان في باكستان قبل استقلال بنغلادش، والواضح أن الدول الفاصلة يمكن أن تهدّد أمن الدولة المنكسرة كما هو حال الهند بالنسبة لباكستان في شكلها القديم المنكسر.

هـ ـ **دولة مبعثرة**: أنها دولة امبراطورية تتوزّع أجزاؤها في مناطق مختلفة من العالم، كما كان شكل الامبراطوريات البريطانية والأسبانية والبرتغالية حيث وجدت مستعمراتها في قارات مختلفة. وهذا الشكل لم يعد موجوداً بعد انقضاء عهد الامبراطورية الاستعمارية.

المناخ والنبات:

يؤثّر المناخ في وجود الكائنات الحية، وفي حيوية الإنسان وقدرته على الحركة والنشاط. فالأقاليم القطبية الباردة ذات الحرارة المنخفضة المغطاة بالجليد والثلوج غير صالحة لسكن مجموعات بشرية كبيرة ولقيام نشاط زراعي، علماً بأن بعض المناطق الباردة تحتوي عى معادن ثمينة كالحديد الخام في شمال السويد والذهب في الاسكا ومراكز التعدين في سيبيريا، كما أن بحار هذه المناطق غنّية بالقرب من سواحلها بالثروة السمكية. إن تقدم التكنولوجيا والمواصلات العالمية زاد من أهمية هذه


المحيط المتجمد الشمالي
روسيا
كندا
المحيط
الهادىء
الولايات
المتحدة
أوروبا
المحيط
الأطلسي
اليابان
الصين
إيران
شبه
جزيرة
العرب
الهند
أفريقيا
أميركا الوسطى
أميركا الجنوبية
المحيط الهندي
استراليا
حدود العالم النامي

المناطق، ولكنها تبقى في وضع مساعد للدول ويصعب قيام دول قوية فيها.

والأقاليم الحارة الموجودة على جانبي خط الاستواء تتميّز بمناخ حار رطب دائماً، مما يجعلها غير ملائمة لسكن الإنسان باستثناء بعض المناطق الجبلية. وفي بعض المناطق المدارية الواقعة بين المدارين يوجد مناخ ملائم للإنسان كالجهات التي تتميز بفصل جاف قصير مثل الهند وكوبا وجاوا، حيث يزدحم السكان ويزداد الانتاج الزراعي، مما حولها سابقاً إلى موقع مستهدف من الإستعمار. ونجد الجفاف في المناطق الصحراوية المسكونة في أماكنها الزراعية أو بالقرب من مصادر ثرواتها المعدنية، فمن المعروف أن نواة المملكة العربية السعودية كانت في واحاتها المبعثرة، ثم ازدادت أهميتها بعد اكتشاف البترول في الصحراء، فضلاً عن موقعها الاستراتيجي المميز في وسط العالم. وفي مناطق السهول تزداد كميات الأمطار وتنتشر حياة الرعي، ويمكن أن تقوم حياة بشرية وسياسية هامة كما كانت منغوليا ومنشوريا وقت سيادتهما على أواسط آسيا.

إن المناخ المعتدل المطير هو الأفضل في حياة الشعوب والدول، مثل جهات غرب أوروبا والبحر المتوسط، وهذا ما ساعد على قيام دول وامبراطوريات قوية. وإذا ما توفّر المستوى الحضاري المتقدّم يستطيع الإنسان التكيّف مع المناخ والاستفادة في ظروفه وتغيّراته. ويمكن اعتبار الجهات التي تنمو فيها الغابات والمراعي ملائمة للعنصر البشري، هذا فضلاً عن قيمة الغابات الدفاعية خلال التاريخ منذ العصر القديم كما كان شأن روسيا والرومان، وصولاً حتى تاريخنا المعاصر إذ شهدت غابات الفيليبين معارك مريرة بين اليابانيين والأميركين أثناء الحرب العالمية الثانية. باختصار، أن عامل المناخ يؤثّر في الاعتبارات الدفاعية للدول، وفي حركة الطيران الحربي وفي انتقال الجيوش وغذائهم وملابسهم، فضلاً عن تأثيره في القوى السياسية والاقتصادية للدول.

التضاريس:

يتوزّع سطح الأرض على السهول والتلال والجبال والهضاب، وتتصل الحياة السياسية والاقتصادية بهذا التوزيع. فالأرض السهلة الملائمة المناخ هي

الأصلح للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، وأن الجزء الأكبر من النشاط العالمي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً هو في الأراضي السهلة. والأراضي السهلة تصلح لانتشار السكان كما في سهول السند (الهند) وسهول هوانغ هو (الصين) وسهول المسيسيبي (الولايات المتحدة)، غير أن المناطق السهلية تبقى عرضة للغزو الخارجي إلا إذا توفرت أودية نهرية عميقة أو مستنقعات واسعة، وهذا ما حدا بالأباطرة القدماء إلى بناء حائط الصين العظيم لصدّ الرعاة المغول الذين عاشوا على أطراف بلاد الصين. ثم تكررت الخطوط الدفاعية الاستراتيجية في العصر الحديث مع خط ماجينو على الحدود الفرنسية ـ الألمانية في السهل الأوروبي، ومع خط بارليف الذي بناه الإسرائيليون في صحراء سيناء على الضفة الشرقية لقناة السويس. والأراضي الجبلية تعيق التجارة والانتقال البشري، وتتميز بمحدودية المساحة الزراعية والكثافة السكانية. ولكن قد تتحول مناطق المرتفعات التي تتوفّر لها مناعة طبيعية إلى وحدة سياسية كما جرى في سويسرا ونيبال. لقد نشأت سويسرا حول بحيرة لوسرن في منطقة جبلية، وتمكن السويسريون من السيطرة على الممرات الجبلية المهمة من الناحية التجارية، وساعد هذا الموقع على تأمين حياد سويسرا أثناء الحربين العالميتين في القرن العشرين[3]. وتزداد أهمية الأراضي الجبلية عند وجود الثروة المعدنية، أو إذا ما إصبحت سلاسل الجبال أساساً لترسيم الحدود السياسية بين الدول.

تصنيف الدول:

هناك عدة تضنيفات للدول، كأن يجري تصنيف دول العالم إلى مجموعتين: دول كبرى ودول صغرى أو ثانوية. غير أن هذا التصنيف غير ثابت نظراً لتفكك بعض الدول وقيام دول جديدة ولتغيّر قوة الدولة وتأثيرها في النظام الدولي.

ويعتمد تصنيف آخر على أساس المجموعات، بحيث تضم كل مجموعة دولاً متقاربة في النضج، كالدول الناشئة والدول الشابة والدول الناضجة

---

(3) انظر: د. عبد المنعم عبد الوهاب، **جغرافية العلاقات السياسية**، ص 109.

والدول الهرمة[4]. ويكاد يتلاءم هذا التصنيف مع نظرة راتزل إلى حيوية الدولة واعتبارها كائناً حياً يولد وينمو ويكبر وقد يندثر ويموت.

1 ـ **دول ناشئة**: لا تسعى للتوسّع الخارجي وتلتزم سياسة دفاعية، وتهتم بتنظيم شؤونها المحلية وتنمية مواردها، كالدول العربية وجمهوريات أميركا اللاتينية.

2 ـ **دول شابة**: انتهت من تحقيق استقرارها الداخلي السياسي والاقتصادي، وتسعى إلى تحقيق طموحاتها عبر الحدود. تماماً كما كان حال ألمانيا وإيطاليا في أواخر القرن التاسع عشر، وكما كان حال اليابان في ثلاثينات القرن العشرين. إن هذه المرحلة من أخطر مراحل نمو الدول وتطورها.

3 ـ **دول ناضجة**: حققت توسعاً إقليمياً وتحتاج إلى استقرار أمني وسياسي بغية استغلال مواردها والدفاع عنها. بلغت الصين هذه المرحلة في أواخر القرن التاسع عشر، وبلغتها دول الحلفاء قبيل الحرب العالمية الثانية.

4 ـ **دول هرمة**: تمرّ في حالة ضعف وتراجع لأسباب داخلية أو خارجية، وتغدو عاجزة عن الاحتفاظ بامبراطوريتها وممتلكاتها. هذا ما مرّت به الامبراطورية النمساوية المجرية والامبراطوية العثمانية، والامبراطوريتان الفرنسية والبريطانية بعد الحرب العالمية الثانية.

إن هذا التصنيف ليس جامداً وثابتاً، فقد تبلغ دولة ما مرحلة النضج أو الكهولة ثم تعود إلى مرحلة الشباب فتجدّد قوتها نتيجة عوامل خارجية طارئة. كما أن طول كل مرحلة من المراحل لنمو الدولة يتوقف على مدى توافر عوامل القوة. وهناك معيار آخر للتصنيف بين الدول يقوم على أساس نظام الحكم السائد، هل هو نظام جمهوري أم ملكي أم امبراطوري؟. غير أن هذا التصنيف غير ثابت وغير دقيق، فهناك أشكال عدة من الملكيات المطلقة والدستورية كما أن هذه المجموعة قد تضم الإمارات والسلطنات والمشيخات.

---

(4) اعتمد هذا التصنيف العالم «فان فالكنبرغ».
انظر: د. أمين محمود عبد الله، «**دراسات في الجغرافيا السياسية للعالم المعاصر**»، م.س، ص 92.

وهناك أشكال مختلفة في النظم الجمهورية كالرئاسية والبرلمانية والمجلسية.

أما تصنيف الدول على أساس القوة فقد تعرّض للنقد، لأن عوامل القوة متعددة ومتبدّلة معاً. ومنذ بداية القرن العشرين وحتى الحرب العالمية الثانية كانت هناك ثماني دول رئيسية في العالم: فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، روسيا، النمسا، المجر، الولايات المتحدة، إيطاليا، اليابان.

وبعدها تتوالى الدول الثانوية في القوة مثل: أسبانيا، الصين، هولندا، تركيا، أستراليا، الأرجنتين، بولندا، رومانيا، البرازيل، يوغوسلافيا... لكن الحرب العالمية الثانية غيّرت هذا التصنيف فتقدّمت كلّ من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق إلى قمة النظام الدولي وتراجعت فرنسا وبريطانيا وسقطت ألمانيا واليابان. وها هي ألمانيا تعود في نهايات القرن العشرين إلى امتلاك أسباب القوة، وكذلك حال اليابان. كما تحاول الصين أن تبني لها مركزاً دولياً مميزاً، وتسعى المجموعة أوروبية إلى تكريس اتحادها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في سنة 1991، وفي الوقت الذي تحاول الولايات المتحدة تثبيت موقعها الأول في تصنيف الدول على أساس القوة.

تراجع التصنيف الغربي الذي يقسم الدول إلى مجموعتين: مجموعة دول العالم الحر ومجموعة الدول الشيوعية، خصوصاً بعد انهيار معظم الأنظمة الماركسية في العالم. ويتجه الجغرافيون والسياسيون نحو تقسيم العالم إلى مناطق إقليمية سياسية تبعاً للموقع مثل: **أوروبا الغربية**، **أوروبا الشرقية**، **الشرق الأوسط**، **الشرق الأقصى**، **منطقة الكاريبي**.

تطور الأسرة الدولية:

يشكّل مجموع الدول ما يعرف باسم الأسرة الدولية، أو المجتمع الدولي. وقد ذاع هذا الإسم وانتشر في الأوساط الدولية بعد قيام المنظمات الدولية وخصوصاً عصبة الأمم ثم منظمة الأمم المتحدة.

نلاحظ أن عدد الدول المستقلة هو في زيادة مستمرة، وكان لا يتجاوز دولة عند تأسيس الأمم المتحدة في العام 1945. ثم ارتفع تدريجياً مع قيام الدول المستقلة في آسيا وأفريقيا ليصل إلى 160 دولة في نهاية عقد الثمانينات من القرن العشرين. ومع انهيار الاتحاد السوفياتي كدولة اتحادية قامت عدة

دول مستقلة، وكذلك الحال بعد انهيار الاتحاد اليوغسلافي، ودخلت دول مستقلة جديدة منظمة الأمم المتحدة[5]، وقد بلغ عدد الدول المنضوية داخل المنظمة الدولية 183 دولة حتى نهاية شهر أيار (مايو) 1993[6]. ونشير على سبيل المثال إلى ارتفاع عدد الدول الإفريقية المستقلة من 3 دول في العام 1950 (مصر، أثيوبيا، ليبيريا)، إلى 41 دولة في العام 1968، إلى 51 دولة في العام 1993. وكل ذلك يدل على **أهمية الدولة كوحدة سياسية في الأسرة الدولية على رغم قيام المنظمات والتكتلات الدولية المتعددة المواقع والأهداف.**

(5) أعلن أمين عام الأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي أن 13 دولة مستقلة جديدة احتلت متاعدها في الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 1992. وهذا يؤكد أن الدولة هي الكيان الأساسي في العلاقات الدولية ووسيلة الشعوب لتحقيق وحدتها وإسماع صوتها في المجتمع الدولي. راجع: السياسة الدولية، القاهرة، العدد 111، يناير 1993، ص 11.

(6) صحيفة «النهار»، بيروت، 29/ 5/ 1993.



الفصل الرابع

الحدود السياسية

ما هي الحدود السياسية؟. وما هي أنواعها؟.

يبحث هذا الفصل في الحدود الطبيعية الجبلية والنهرية والبحرية. ويتوقف عند مسألة المياه الإقليمية. كما يبحث في الحدود الاصطناعية والحدود الوهمية أو الفكلية، مستشهداً ببعض الأمثلة من القارات الخمس.

وينتهي إلى تحديد وظائف الحدود، في مرحلة دقيقة يمر فيها المجتمع الدولي حيث تتوالى الحوادث والمتغيرات الإقليمية والدولية من البلقان وشرق أوروبا وصولاً إلى أواسط آسيا، وغيرها من المناطق. مع ما يحمل ذلك من إمكانيات تعديل أو تبديل الحدود السياسية القائمة. إنها مسألة بالغة الأهمية والخطورة معاً في مضمار الجغرافيا السياسية.

ترسيم الحدود:

الحد الدولي هو الخط الذي يحدّد نطاق سيادة الدولة فوق مساحة محددة من الأرض، وهو يعين أطراف الدولة. فالحدود السياسية هي التي تحدد انتهاء سيادة دولة ما وبداية سيادة دولة أخرى.

قامت الدولة في أول عهدها في نواة (قلب) منعزلة تحيط بها مناطق غير مسكونة أو قليلة العمران، ثم توسعت النواة لتضم مناطق جديدة تعرف باسم التخوم، أو مناطق الحدود، وهي بمثابة الأقاليم الحاجزة التي توفر الأمن للدولة من عدوان جيرانها. ووصلت الدول أخيراً إلى مرحلة المعاهدات بغية إقرار حدود معينة على الأرض تحدد السيادة الإقليمية وتتميز بالثبات ولو بدرجة نسبية، إنها مرحلة تعيين الحدود أو ترسيم الحدود.

والحدود ليست على درجة واحدة من الثبات، فهناك حدود ثابتة لم تتبدل منذ قرون كما هي حدود البرتغال وأسبانيا، وهناك حدود متبدلة كما هي حدود البلقان. ويمكن أن تتبدل الحدود في حالات ثلاث:

أ ـ أن تتنازل إحدى الدول عن بعض أجزائها لدولة أخرى مقابل امتياز تحصل عليه.

ب ـ ظهور حدود جديدة بعد نزاع مسلح، أو عند إلحاق بعض المقاطعات بدولة ما نتيجة الحرب المسلحة.

ج ـ ظهور حدود جديدة بعد تقسيم الوحدة السياسية. كالحدود الهندية ـ الباكستانية، وحدود الدول المقسمة في كوريا، وفيتنام وألمانيا سابقاً. .

أنواع الحدود:

اعتمد الإنسان في بدايات عهد الدول الظواهر الطبيعية كحدود فاصلة لأنها تمثّل حواجز تمنع تقدم الجماعات البشرية، كما تقوم بوظيفة الحماية الأمنية. وكانت الأسوار القديمة المبنية تستخدم كحدود تحمي الدول والأمبراطوريات مثل سور الصين العظيم وسور تراجان الذي كان يمتد من جبال الألب الترانسلفانية، في شرق أوروبا عبر سهول الدانوب وصولاً إلى البحر الأسود.

ساهمت التضاريس الطبيعية في تعيين الحدود الدولية. فضلاً عن الاختلافات القومية بين الشعوب وما فيها من تقسيمات اجتماعية. ثم أخذت المعاهدات الدولية تعيّن الحدود على أساس وهمي تبعاً لخطوط الطول والعرض في بعض المناطق، وهكذا يمكن تقسيم أنواع الحدود إلى:

- حدود طبيعية، تبعاً للجبال والأنهار والمستنقعات والغابات. .
- حدود اصطناعية، تبعاً للتقسيمات البشرية الأثنوغرافية على أساس القوميات والعقائد والأجناس المختلفة.
- حدود وهمية، تتبع خطوط الطول والعرض، وهي قائمة على أساس العرف أو التحكيم في العلاقات الدولية.

تشكل دراسة الحدود السياسية، بمعزل عن أنواعها، ميداناً بالغ

الحساسية في الجغرافيا السياسية، لما لها من تأثير كبير في حياة الدولة والمجتمع الدولي.

الحدود الطبيعية:

تتبع الحدود الطبيعية خطوط السلاسل الجبلية، أو خطوط تقسيم المياه النهرية ومياه البحيرات والمستنقعات، كما تساهم مناطق الغابات والصحارى في تعيين الحدود الطبيعية.

في الحدود الجبلية، نجد أطول حد جبلي بين تشيلي والأرجنتين تبعاً لقمم جبال الأنديز، كما أن الحدود الفاصلة بين الاسكا وكندا في القارة الأميركية هي حدود جبلية. وفي آسيا نجد الحدود الجبلية، على سبيل المثال، في أجزاء من الحدود بين الصين والهند، وبين الصين والاتحاد السوفياتي السابق، وبين العراق وإيران. وتوجد الحدود الجبلية الأوروبية بين إيطاليا وفرنسا تبعاً لجبال الألب، وبين فرنسا واسبانيا تبعاً لجبال البرانس. وتقوم الحدود الجبلية بدور استراتيجي دفاعي، كما حمت هضاب التبت وجبال هملايا بلاد الهند من الغزوات الشمالية، وكما كانت الحدود القائمة بين الامبراطورية النمساوية - المجرية وإيطاليا منذ سنة 1866 حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. وللممرات الجبلية أهمية استراتيجية بالغة في السلم والحرب، كما هو ممر ديريل Dariel الذي يصل بين السفوح الشمالية والغربية لجبال القوقاز.

وفي الحدود النهرية، يساهم نهر الراين بتعيين الحدود الفرنسية - الألمانية والحدود السويسرية - الألمانية. وكذلك نهر الدانوب على الحدود البلغارية - الرومانية. ونهر درافا على معظم الحدود اليوغسلافية - المجرية[1]. وفي إفريقيا، يعتبر جزء من نهر أورانغ حداً فاصلاً بين اتحاد جنوب إفريقيا وإفريقيا الجنوبية الغربية، وكذلك نهر كغالي بين ليبريا وساحل العاج، ونهر النيل في بعض أجزائه بين السودان والكونغو ونهر السنغال بين موريتانيا والسنغال[2]. وفي القارة الأميركية، يساهم نهر ريو غراند Rio Gronde

---

(1) لمزيد من التفاصيل انظر: د. محمد فاتح عقيل، **مشكلات الحدود السياسية**، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1967، ص 84 - 104.

(2) انظر الملحق الأول: الحدود الموريتانية - السنغالية - المالية.

بتحديد الحدود السياسية بين الولايات المتحدة والمكسيك، ونهر أورغواي بين دولتي الأرجنتين والأورغواي، ونهر جوابوره Guaporé (رافد من نهر الأمازون) بين البرازيل وبوليفيا. وفي آسيا، تقف منطقة شط العرب النهرية على الحدود العراقية ـ الإيرانية، ويفصل نهر الأردن بين شرق الأردن وفلسطين، ويغطي نهر دجلة جزءاً من الحدود السورية ـ التركية، ويفصل نهر يالو Yaluبين الصين وكوريا الشمالية، ونهر ميكونغ بين لاوس وتايلاند. واستخدمت الأنهار خطوطاً دفاعية، كما شكل نهر الدانوب خطاً دفاعياً تكثر حوله المستنقعات بالنسبة لرومانيا، وكما لعبت الأنهار الروسية دوراً دفاعياً كبيراً في الدفاع عن روسيا، وكما ساعد نهر هوانغ في الصين على تعطيل الزحف الياباني إلى عمق الأراضي الصينية.

وفي حدود البحيرات، أو الحدود المارة في مياه البحيرات الكبرى، تعتبر بحيرة جنيف فاصلاً بين سويسرا وفرنسا، وكذلك بحيرة كونستانس بين سويسرا والنمسا وألمانيا، والبحيرات العظمى بين الولايات المتحدة وكندا حيث تشكل أكثر من 1500 كيلومتراً من الحدود المشتركة، وبحيرة تنزانيا بين الكونغو وتنزانيا، وبحيرة تيتيكاكا Titicaca بين بوليفيا وبيرو، وبحيرة فكتوريا بين أوغندا وكينيا وتنزانيا.

وتقف بعض المستنقعات حداً فاصلاً بين الدول، ولها قيمة دفاعية نتيجة طبيعة أراضيها وصعوبة اجتيازها في عمليات القوات البرية كمستنقعات تيراي Terai في شمال الهند التي ساعدت على استقلال نيبال وحماية الهنود في السهول، ومستنقعات بريبيت Pripet بين الاتحاد السوفياتي السابق وبولندا في فترة ما بين الحربين العالميتين.

ولم يعد لأقاليم الغابات دوراً هاماً في عصرنا الراهن كخطوط دفاعية فضلاً عن أن معظم أقاليم الغابات التي تعتبر حدوداً سياسية هي أقاليم جبلية أيضاً. هذا ما نجده في شرق هضبة الأناضول بين تركيا وجورجيا وأرمينيا وأذربيجان، وعلى الحدود الفرنسية ـ الإيطالية والحدود الفرنسية ـ الأسبانية. وتوجد أقاليم الغابات في بعض السهول والمرتفعات البسيطة على حدود بعض الجمهوريات الإفريقية مثل الكونغو وغانا وغينيا والكمرون، وفي السهول الواقعة بين كولومبيا وبيرو.

أما الأقاليم الصحراوية فإنها لا تشكل حدوداً سياسية بذاتها نتيجة اتساع مساحتها، غير أن بعض الحدود ترسم عبر أراض صحراوية مع ما يحمل هذا التخطيط الحدودي من إمكانات قيام خلافات سياسية إقليمية ودولية إذا ما اكتشفت الثروات الطبيعية على الحدود. هذا النوع من الحدود نجده في شمال المملكة العربية السعودية مع الأردن والعراق والكويت وفي الحدود الليبية ـ التونسية لجهة الجنوب، وفي حدود موريتانيا، وفي حدود النيجر وتشاد والصومال.

الحدود الاصطناعية:

إنها حدود أثنوغرافية تتماشى مع المناطق التي تفصل بين الشعوب والقوميات والجماعات البشرية المختلفة في خصائصها ومعتقداتها، ويمكن أن تراعي هذه الحدود الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبشرية المتعددة. نلاحظ هذه الحدود بين دول البلقان وبعض دول وسط أوروبا. وبين جمهورية إيرلندا وإيرلندا الشمالية، وفي خطوط الهدنة بين إسرائيل والدول العربية المتاخمة، وفي والحدود الهندية ـ الباكستانية.

إن وجود جماعة بشرية متجانسة قومياً ودينياً في منطقة موزعة بين دولتين مختلفتين يعرّض أمن الحدود للتهديد الدائم، وقد ينسف إمكانات السلام. هذه الحالة موجودة في أزمة منطقة كشمير الموزعة داخل دولتي الهند وباكستان. كما أن بعض الحدود التي تقسّم القبائل والعشائر تولّد مشاكل سياسية واجتماعية أبرزها مشكلة اللاجئين على طرفي الحدود السياسية كخطوط الحدود التي وضعت بعد الحرب العالمية الأولى بين النمسا وإيطاليا وفصلت بين الجماعات التي تتكلم الألمانية في جنوب التيرول، وبعض خطوط جبال البرانس التي فصلت جماعات الباسك بين فرنسا وأسبانيا.

الحدود الوهمية:

الحدود الوهمية، أو الحدود الفلكية، تتبع خطوط الطول والعرض، وهي قائمة نتيجة معاهدات واتفاقات دولية. وقد تكون حدوداً مستقيمة كما هي الحدود بين ولاية أريزونا والمكسيك، وبين كولومبيا وبيرو، وبين مصر وفلسطين في منطقة سيناء.

إن معظم حدود الدول الأفريقية وهمية، وضعت في القرن التاسع عشر خصوصاً بعد مؤتمر برلين[3]، وكذلك حدود الدول العربية التي رسمت بعد اتفاقية سايكس بيكو في سنة 1916، واتفاق سان ريمو في سنة 1920 بين عدد من الدول الاستعمارية، مما ولّد مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية ضخمة، وعرّض الأمن العربي الشامل للمخاطر[4]. إن حدود مصر وليبيا، وحدود مصر والسودان، وحدود جمهوريات الصومال - في العهد الاستعماري - هي حدود فلكية. وكذلك حدود أوغندا وتنزانيا، وحدود الولايات في أستراليا. وبعض حدود الولايات المتحدة مع كندا، وبينها والمكسيك. . جميعها حدود وهمية تتبع خطوط الطول والعرض، وأتت نتيجة معاهدات واتفاقات دولية في مراحل مختلفة. وهي ترتبط بشكل أو بآخر بمرحلة التوسع الاستعماري الأوروبي داخل آسيا وإفريقيا على وجه الخصوص.

الحدود البحرية والمياه الإقليمية:

تشكل البحار والمحيطات أهم الفواصل الطبيعية بين الدول والمناطق الإقليمية، غير أن الحدود الساحلية للدولة هي محل اهتمام بالغ منذ التاريخ القديم، وذلك لأن الحدود السياسية البحرية القديمة كانت عرضة للغزو البحري، فلجأت بعض الدول إلى ترك أرض مقفرة بين خط الساحل والمدن والعمران في الداخل لتمكين السكان من مواجهة الغزو وتجنب الدمار والهزيمة السريعة. ولذلك فإن المدن التجارية الكبرى بنيت في أماكن بعيدة نسبياً عن الشاطىء، فابتعد موقع روما 20 كيلومتراً عن الساحل، وابتعد موقع أثينا ثمانية كيلومترات[5]. أما المدن التي اقتربت من الساحل فتحصنت خلف القلاع الحربية مثل صور وقرطاجة والإسكندرية. ولكن مع تقدم سلاح البحر تراجعت قيمة هذه التحصينات والإجراءات الدفاعية وبرز الحديث عن الحدود

---

(3) مؤتمر برلين هو مؤتمر استعماري للدول الأوروبية العظمى سنة 1885 برئاسة أوتو بسمارك. وبحضور الولايات المتحدة، وقد وضع ساسة تقاسم إفريقيا بين الأوروبيين.

(4) انظر: ناجي علوش، **الوطن العربي: الجغرافية الطبيعية والبشرية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986، ص 139 - 141.

(5) انظر: .. حمد رياض، **الأصول العامة للجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا**، م. س، ص 231.

السياسية داخل مياه البحر، واعتبرت المياه الواقعة بين هذه الحدود والساحل مياهاً إقليمية تمارس فيها الدولة سيادتها كما في اليابس، وزادت أهمية هذه المياه مع توفر الثروات الطبيعية فيها. وعلى ذلك ارتبطت فكرة المياه الإقليمية بالأمن الدفاعي، وقد عرفت هذه الفكرة منذ نهاية عهد الامبراطورية الرومانية التي اعتمدتها لحماية شواطئها من أعمال القرصنة البحرية.

ومنذ القرن الثالث عشر لا يوجد اتفاق بين الدول حيال فكرة المياه الإقليمية، فالنرويج منذ ذلك التاريخ منعت السفن من دخول مياهها شمال ميناء برجن إلا بعد الحصول على تصريح ملكي بالدخول، واعتبرت دوقية فينيسيا مياه الأدرياتيك مياهاً إقليمية تابعة لها. وادعت كل من أسبانيا والبرتغال في فترة الكشوف البحرية ملكية مياه المحيطات ثم ظهرت آراء في القرن السابع عشر تنفي صفة الملكية عن المسطحات المائية باستثناء الخلجان والمضايق. وفي القرن السابع عشر أعلنت الدنمرك (سنة 1691) أن المنطقة المحايدة حول شواطئها مساوية لمدى الرؤية بالعين المجردة. وفي سنة 1736 أعلنت انكلترا أن عرض المياه الإقليمية في البحر يبلغ 12 ميلاً، وطالب الإيطاليون بعد ذلك، في سنة 1782، بأن يكون عرض المياه الإقليمية ثلاثة أميال أي مدى ما يمكن أن تصله قذيفة مدفع، ثم أعلنت الولايات المتحدة في سنة 1793 مبدأ إنشاء نطاق محايد في المياه البحرية بعرض ثلاثة أميال فقط، وبدأت الدول تأخذ بهذه القاعدة فيما بعد.

بعد ذلك وجدت بعض الدول أن مسافة ثلاثة أميال بحرية لا تكفي لتحقيق مصالحها وأمنها، فاتجهت إلى تحديد بحرها الإقليمي بما لا يتجاوز ستة أميال، ثم رأى بعض الدول أن عرض المياه الإقليمية يمكن أن يتجاوز ستة أميال، ولم يتمكن مؤتمر جنيف الأول لقانون البحار سنة 1958، ولا مؤتمر جنيف الثاني لقانون البحار سنة 1960 الاتفاق على قواعد تحدد مدى البحر الإقليمي[6] علماً بأن تقسيم المنطقة الشاطئية ـ الساحلية أتى على هذا النحو:

- مياه داخلية: تشمل الخلجان ومصبات الأنهار والمرافىء، تكون سيادة الدولة فيها كاملة.

(6) انظر: موسوعة السياسة، الجزء السادس، م. س، ص 496.

- مياه إقليمية: تمارس فيها الدولة سيادتها، ولا يمنع فيها مرور السفن العادية لأغراض بريئة. (أغلب الدول تأخذ بقاعدة الستة أميال أو بقاعدة الإثني عشر ميلاً).
- مياه ملاصقة: تمارس فيها الدولة رقابتها لمنع التهريب وتأمين الحماية الصحية ونظافة البيئة، دون أن تمراس فيها سيادتها الكاملة.

(الحدود الخارجية لهذه المنطقة ـ منطقة المياه الملاصقة ـ هي على مسافة 12 ميلاً بحرياً بعيداً من الشاطىء).

- منطقة الانتشار المائي والرصيف القاري: غير محددة، في هذه المنطقة تمارس الدول سيادتها بحكم الواقع وليس بحكم القانون، بعد ذلك نصل إلى أعالي البحار وهي مياه دولية خارج نطاق سيادة الدول.

الواقع هو أن بعض الدول لا يقر بعرف دولي حول المياه الإقليمية، ولم يحسم هذا الأمر بعد. إن إيسلندا مثلاً وسّعت مياهها الإقليمية إلى 50 ميلاً، كما وسّعت المغرب مياهها الإقليمية إلى 70 ميلاً، وبلغت بعض دول أميركا اللاتينية مسافة 200 ميلاً بحرياً مثل تشيلي وبيرو وأكوادور وكولومبيا والأرجنتين[7]، ولا شك في أن معضلة المياه الإقليمية باتت مسألة دولية هامة تنتظر إيجاد الحل المناسب داخل الأسرة الدولية وهذا ما دفع الأمم المتحدة إلى تنظيم مؤتمر دولي لقانون البحار، نتج عنه تحديد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في العام 1982 التي تضمنت مواد خاصة بالمياه الإقليمية، وبالمنطقة الملاصقة، وبالمنطقة الاقتصادية الحصرية على النحو الآتي:

أ ـ يحدد عرض المياه االإقليمية بإثني عشر ميلاً بحرياً بدءاً من خط الأساس (مادة 3). وخط الأساس هو عند أقصى الجزر على طول الشاطىء كما قضت اتفاقيات جينف لعام 1958، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في العام 1982.

ب ـ بعد المياه الإقليمية، تبدأ منطقة ملاصقة تمارس فيها الدولة صلاحيات وظيفية، وهي لا تتعدى مسافة أربعة وعشرين ميلاً بحرياً بما فيها عرض المياه الإقليمية (مادة 33).

---

(7) انظر: د. عبد المنعم عبد الوهاب، **جغرافية العلاقات السياسية**، م. س، ص 57.

ج ـ المنطقة الاقتصادية الحرة، يمكن أن تمتد مسافة مئتي ميلاً بحرياً اعتباراً من خط الأساس الذي، يُحسب منه عرض المياه الإقليمية، وحيث تمارس الدولة حقوق السيادة لغايات علمية واقتصادية (مادة 57)[8].

لم تتمكن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار من توحيد المواقف الدولية حيال مسألة المياه الإقليمية، نظراً لارتباطها بحقوق السيادة والمصالح الإقليمية والتنافس الدولي. وبقي عرض المياه الإقليمية متراوحاً بين ثلاثة أميال ومئتي ميل بحري[9] تبعاً لمواقف الدول ومصالحها.

نذكر هنا على سبيل المثال النزاع التركي ـ اليونان على المياه الإقليمية في بحر إيجة الذي يفصل بينهما، ويربط مضيقي الدردنيل والبوسفور بالبحر المتوسط. لقد أعلنت حكومة أثينا في حزيران (يونيو) 1994 عزمها على توسيع مياهها الإقليمية إلى 12 ميلاً بحرياً، مما أثار تركيا التي تعتبر بحر إيجة بمثابة بحر شبه مغلق وله وضع خاص، وأن توسيع المياه الإقليمية اليونانية يؤدي إلى إخضاع هذا البحر للسيادة اليونانية بنسبة 71,5 في المئة. في هذه الحال يقترب الوجود اليوناني إلى مسافة ستة أميال في عدد من النقاط البحرية. نشير إلى أن «معاهدة مونترو» لعام 1936، كانت حدّدت المياه الإقليمية اليونانية بثلاثة أميال بحرية، ثم وسّعتها إلى ستة أميال. ومن شأن توسيع المياه الإقليمية مجدداً إلى عرض 12 ميلاً في بحر إيجة التأثير في الملاحة الدولية، وتوليد نزاعات إقليمية بين دولتين تعتبران هذا البحر امتداداً طبيعياً لهما. وطالما أن المجال الجوي يرتبط أيضاً بالمياه الإقليمية فإن التنافس لن ينحصر في المجال البحري بل سيمتدُّ كذلك إلى المجال الجوي. وقد يتّخذ التنافس طابع المواجهة المسلحة مع اكتشاف ثروات طبيعية ـ كالنفط مثلاً ـ في هذه المنطقة.

وظائف الحدود:

إن أهم وظيفة للحدود السياسية هي مسألة تعيين سيادة الدولة من الناحية الجغرافية، أي تحديد المدى الجغرافي الذي تبسط عليه الدولة سيادتها لتبدأ

---

(8) **Le droit de la mer**, convention des nations unies sur le droit de la mer, Newyork, Nations Unies, 1984. Article 3: P.22, Article 33: P.30 et 31, Article 57: P.3.

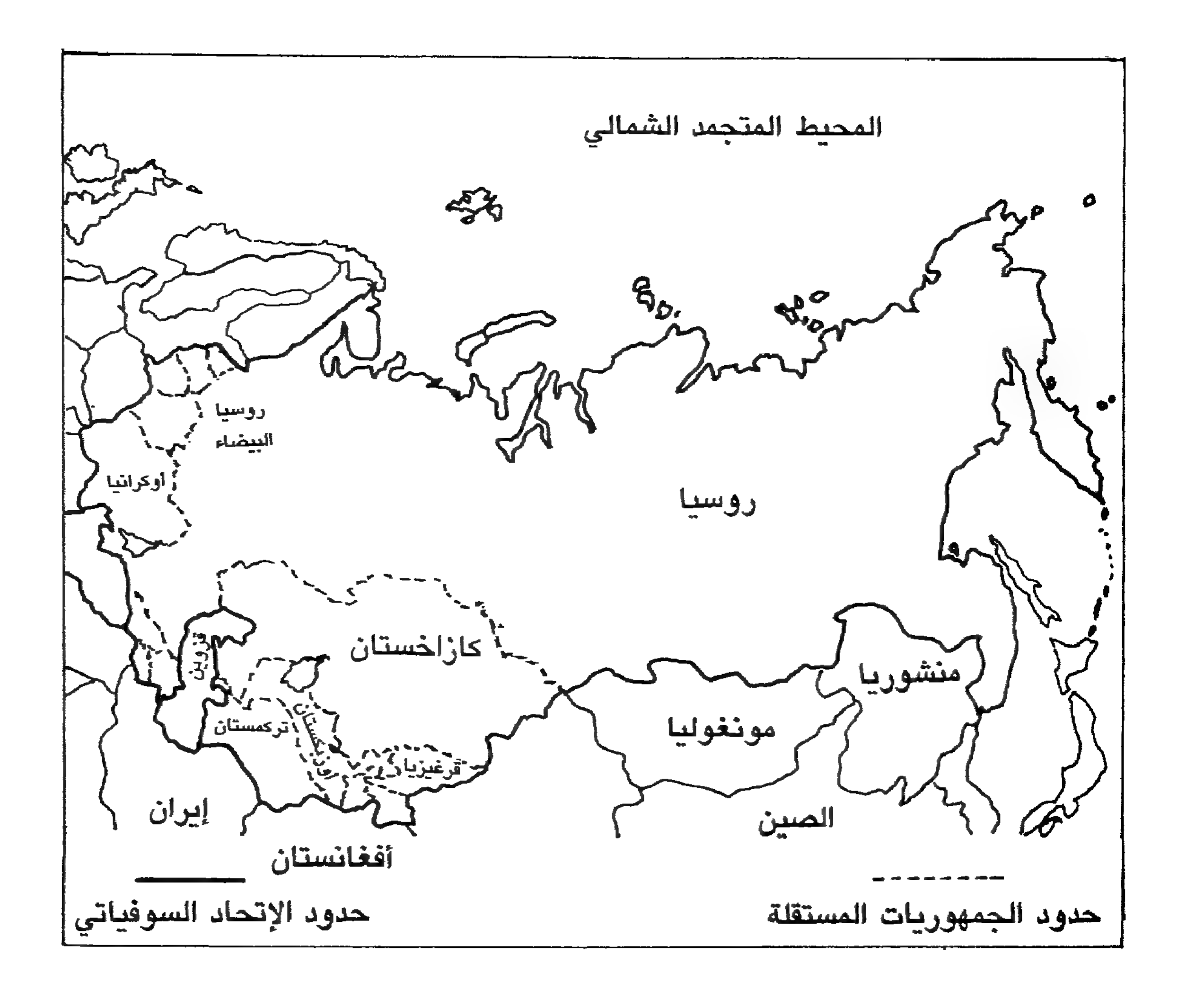
(9) انظر: الملحق الثاني: عرض المياه الإقليمية للدول.

بعده سيادة دولة أخرى على اليابس. ومن المعروف في علم السياسة وفي القانون الدولي كيف أن السيادة تشكل عنصراً من عناصر تكوين الدولة وأن الغلاف الذي يحفظ هذه السيادة ويحدّدها هو الحدود.

والحدود هي التي تمنع حركة انتشار السكان وانتقالهم بدون موافقة رسمية من الدولة المعنية، وبغير حدود سياسية تعمّ الفوضى في حركة انتقال السكان وانتشارهم. كما أن الحدود تضبط انتقال البضائع والسلع، أي أنها تضبط الحركة التجارية عبر الرسوم الجمركية وتدابير الانتقال. وتضبط الحدود عمليات التهريب كافة، وتحدّ من القرصنة البرية بواسطة ما تتخذه الدولة من إجراءات أمنية حدودية تبعاً لقواعد العلاقات الدولية. لذلك كله، فإن علمية إغلاق الحدود توجد مشكلة بين الدول وقد تجر إلى صراعات وحروب، لأنها عملية تنطوي على مخاطر أمنية دفاعية واقتصادية وسياسية، وكثيراً ما شكّل إغلاق الحدود بين الهند والباكستان سببًا لتوتر علاقاتهما الإقليمية، وكذلك الحال في عمليات إغلاق الحدود بين عدد من الدول العربية. وإذا كان إغلاق الحدود ينطلق من مبدأ سيادة الدولة على أراضيها. فإن هذه الدولة معنية كذلك بتطبيق مبادىء حسن الجوار والسلام مع الدول المتاخمة لها، وهي معنية بصيانة الأمن والسلم الدوليين. لذلك فإن تفاهم الدول على صيغة مثلى للعلاقات السلمية أفضل بكثير من تطبيق عملية إغلاق الحدود بما تنطوي عليه من مشاكل حاضرة ومستقبلية.

تزداد أهمية الحدود السياسية في نهايات القرن العشرين، خصوصاً وأن حوادث بلاد البلقان الأوروبية تعيد إلى الأذهان مسلسلاً من الحروب وإعادة ترسيم الحدود بين الدول البلقانية. وقد شكل انهيار الاتحاد اليوغوسلافي بداية تفجر الصراعات التي تؤثّر في المناطق المجاورة. كما أن انهيار الاتحاد السوفياتي، وإعادة طرح وقائع جمهورياته بما فيها من قوميات وأقليات عدّة، وبما بينها من صراعات تاريخية ومتجددة، يعتبران مدخلاً إلى إعادة ترسيم الحدود السياسية في آسيا الوسطى وشرق أوروبا مع ما يحمل ذلك من توتر في العلاقات الإقليمية والدولية.

على صعيد آخر تستمر مشاكل الحدود السياسية لدول الجنوب نتيجة ظروف نشأة هذه الدول، والتدخلات الاستعمارية. ونلاحظ استمرار نزاعات الحدود بين دول أميركا اللاتينية مما يهدد استقرارها السياسي، وخصوصاً في


المحيط المتجمد الشمالي
روسيا
روسيا
البيضاء
أوكرانيا
قزوين
كازاخستان
تركمستان
قرغيزيا
إيران
أفغانستان
مونغوليا
منشوريا
الصين
حدود الإتحاد السوفياتي
حدود الجمهوريات المستقلة

منطقة أميركا الوسطى وعلى الحدود بين تشيلي والأرجنتين[10] وبين بيرو وإكوادور[11]. كما تستمر النزاعات الحدودية العربية بعد معاهدات «سايكس بيكو» Sykes-Picot إثر الحرب العالمية الأولى، وكذلك في الهند الصينية بين فيتنام وكمبوديا ولاوس، وفي شبه القارة الهندية بعد قيام دولتي باكستان وبنغلادش، وعلى حدود دولة أفغانستان، وغيرها من الدول الآسيوية. وفي أفريقيا، تبرز معضلات الحدود السياسية التي سبّبت نزوح ملايين اللاجئين، وتعثّر مشاريع التنمية، فضلاً عن نشوب الحروب الحدودية المسلحة.

---

(10) راجع: سوسن حسين، نزاع الحدود بين تشيلي والأرجنتين. في: السياسة الدولية، القاهرة، العدد 56، 1979، ص 169.

(11) انظر الملحق الثالث: بيرو وإكوادور. نزاع متجدّد مع عودة مشكلات الحدود.

الفصل الخامس

الجيوبوليتيك والاستراتيجية

تطورت مضامين الجغرافيا السياسية في القرن العشرين ليتفرّع عنها مضمون جديد يعرف بالجيوبوليتيك. وإذا كانت الأفكار الجيوبوليتيكية قديمة ومستمرة بدون معرفة علمية محددة، فإن الفكر الجيوبوليتيكي الحديث حدّد قواعد ونظريات هامة ترتبط بحالة السلم وبالعلاقات الدولية بوجه عام.

يبحث هذا الفصل أهم هذه القواعد والنظريات. ويتوقّف عند مفاهيم الاستراتيجية وما بلغته من تشعّب وتعدّد سواء على صعيد الاستراتيجيات العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية.. ويصل إلى تحديد مفهوم الجيوستراتيجا بعدما توسّعت اهتمامات الجغرافيا السياسية وارتبطت بعلم الاستراتيجية.

بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتك:

الجيوبوليتيك مصطلح مكوّن من كلمتين يونانيتين هما (Géo) وتعني الأرض و (Politique) وتعني سياسة الدولة. وإذا كانت الجغرافيا السياسية علم وصفي تحليلي يعالج العلاقات المكانية المتصلة بالوحدة السياسية، فإن الجيوبوليتيك يعالج هذا الموضوع ولكن في إطار المصالح القومية العليا وفي إطار السياسة الدولية[1].

والجيوبوليتيك مصطلح جديد، وأول من استعمله أستاذ العلوم السياسية في جامعة غوتبرغ Gotberg السويدي رودلف كيلين R. Kjellen (1864 -

(1) انظر: Lacoste, **Questions de géopolitique**, La decouverte et librairie française, 1988.

Que sais-je?, **Géopolitique Contemporaine**, Charles Zorgbibe, presses universitaires de France, 1er «édition»: 1986, décembre.

1922). إنه يتناول حيوية الدولة وحركتها في مجالها الإقليمي وفي المجتمع الدولي في ضوء الحقائق الجغرافية، في حين تدرس الجغرافيا السياسية الحقائق الجغرافية التي تسهم في تكوين سياسة الدولة وشخصيتها. بتعبير آخر، تُعنى الجغرافيا السياسية بتحليل بيئة الدولة تحليلاً موضوعياً، أما الجيوبوليتيك فيقوم على دراسة الدولة من ناحية مطالبها وأهدافها على مستوى السياسة الدولية. لذلك فإن دارسي الجغرافيا السياسية هم «معتدلون» في دراسة التأثيرات الجغرافية، أما دارسو الجيوبوليتيك فهم «متطرفون» ويرون أن التأثيرات الجغرافية هي الأساس في قوة الدولة وعلاقاتها الخارجية في مجريات السياسة الدولية.

تأسيساً على ذلك نستنتج أن الجيوبولتيك هي دراسة متحرّكة - تتميز بدينامية معينة - وعرضة لعوامل التغيير، لكن يبقى العامل الجغرافي مؤثراً في العلاقات الدولية. وأن الدراسات الجيوبوليتيكية لا تتوقّف عند حد التعرف على دراسة وتحليل الحوادث الماضية، بل تركز كذلك على الحاضر وما سيكون عليه المستقبل.

يجد بعض الدارسين أن الفوارق ضئيلة بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك، ومنهم من يراهما مفهوماً واحداً. غير أننا نعتقد بوجود فاصل أساسي بينهما هو في كون الجغرافيا السياسية تهتم بدراسة الدولة كما هي كائنة بينما يسعى الجيوبوليتيك إلى تصورها كما يجب أن تكون في ضوء المعطيات الجغرافية.

وعلى ذلك فأن **الجيوبوليتيك هو فرع من الجغرافيا السياسية، ومؤسّس على حقائقها العلمية. بتعبير آخر، الجغرافيا السياسية هي الأصل الذي تفرّع عنه الجيوبوليتيك.**

ورد تعريف في مجلة الجيوبوليتيك Géopolitic الألمانية سنة 1928 هذا نصه: «الجيوبوليتيك هو علم علاقة الأرض بالعمليات السياسية. وأن موضوعها يقوم على قاعدة جغرافية عريضة ولا سيما على الجغرافيا السياسية التي هي علم الكائنات السياسية في مكانها وبيئتها..»[2].

---

(2) د. عبد المنعم عبد الوهاب، **جغرافية العلاقات السياسية**، م.س، ص 130.

ونجد في التعاريف الصادرة عن معهد ميونيخ للجيوبولتيك The Géopolitical Institute of Munich الذي أسّسه أستاذ الجيوبوليتيك كارل هاوسهوفر، ما يأتي:

- الجيوبوليتيك هي النظرية التي تبحث في قوة الدولة بالنسبة للأرض.
- الجيوبوليتيك هي نظرية التطورات السياسية من حيث علاقاتها بالأرض.
- الجيوبوليتيك هي العلم الذي يبحث في المنظمات السياسية للمجال الأرضي وتكوينها.
- الجيوبوليتيك هي الأساس العملي الذي يقوم عليه فن العمل السياسي للدولة في كفاحها المميت من أجل حصولها على مجالها الحيوي[3].

وعلى صعيد النظرة الألمانية للأمم ولعلاقاتها الدولية، أوردت مجلة Facts in Review (مجلة للدعاية الألمانية صدرت في الولايات المتحدة) في شهر نيسان (إبريل) من عام 1941 النص الآتي: «إن الدبلوماسية الألمانية لا تنظر إلى الأمم على أنها قطع سلبية لا عمل لها في لعبة الشطرنج الدولية، وإنما تراها وهي وحدات كاملة تعيش داخل أقاليم محددة بحدود اقتصادية وتخضع لجيوبوليتيكا معينة»[4].

يتضح من الأفكار الألمانية بأن الجيوبوليتيك ترتبط بالحرب وبفكرة المجال الحيوي، وأن مسألة التوسع الإقليمية تشكل حيزاً هاماً من مضمون الجيوبوليتيك وهذا ما يشكل وجهة النظر الألمانية الضيقة، ولذلك عمل النازيون خلال الحرب العالمية الثانية على تغطية سيطرتهم التوسعية باسم (النظام الجديد لأوروبا)، كما دعا اليابانيون إلى إقامة (النظام الجديد لشرق آسيا الكبرى) بزعامة اليابان. واتبعت إيطاليا الفاشية بزعامة موسوليني نفس المفاهيم الجيوبوليتيكية، فشجعت صدور مجلة Géopolitika الإيطالية سنة 1931. ووزعت مكتبة الاستعلامات الإيطالية Italian Liberary of

(3) انظر: **الجيوبوليتيكا**، تأليف رسل. فيغيلدو إتزل بيرس (ترجمة يوسف مجلّي ولويس إسكندر) القاهرة، الكرنك للنشر والطبع والتوزيع، بدون تاريخ، ص 11 ـ 12.

Géopolitics in principle and proctice, Rrussell H. Fillied, G. Etsel Pearcy, 1942.

(4) م.س، ص 51 ـ 52.

Information خلال الحرب العالمية الثانية التصريح الآتي: «إن أوروبا في طريقها الآن إلى إقرار نظام اقتصادي جديد وسوف يتركز حول مجموعتين من الدول، تتطلع إحداهما إلى روما والأخرى إلى برلين.. وإن في قيام مجموعات اقتصادية أكبر مما عرف حتى الآن، وما سوف يتبعه من تكوين مجموعات سياسية ذات أشكال مختلفة لهو الوسيلة التي يستطيع بواسطتها كثير من مجموعات هذه الدول تحقيق مجالها الاقتصادي والتي تهيىء للأفراد حقلاً أوسع لانتاجهم الفردي»(5).

نلاحظ هذه النزعة التوسعية في كلام متحدث رسمي باسم الحكومة اليابانية هاشيرو أريتا Hachiro Arita في شهر كانون الثاني (يناير) 1941 هو الآتي:

«أما فيما يختص باليابان، فأن شرق آسيا الأكبر - بما فيه إقليم البحار الجنوبية - يجب أن يحتل مكانه بين الكتل الإقليمية الكبرى، ذلك لأن الوحدات المختلفة التي تدخل في تكوين شرق آسيا ترتبط الوحدة فيها بالأخرى ارتباطاً وثيقاً من النواحي الجغرافية والتاريخية والجنسية والاقتصادية مما يجعل كل واحدة منها مكمّلة للأخرى وتمدّها بما ينفعها..»(6).

هناك مفهوم أوسع للجيوبوليتيك يتجاوز المفهوم الألماني الضيق، ويقوم على دراسة التأثيرات الجغرافية للدولة في سياستها الخارجية، وهنا يكون التركيز على المظهر الجغرافي للعلاقات الخارجية بما هي تشمل من علاقات سياسية واقتصادية وإعلامية وثقافية.. في هذا الإطار، وتبعاً لهذا المنهج، نكون أمام جيوبوليتيك السلام بدلاً من جيوبوليتيك الحرب. إن موقع الوطن العربي في قلب العالم القديم يكسبه أهمية جيوبوليتيكية في السلم والحرب - وخصوصاً موقع مصر وفلسطين - وإن موقع تركيا باعتبارها حارسة مضيقي الدردنيل والبوسفور له وزنه الجيوبوليتيكي في السلم والحرب معاً.. وهنالك جملة تطورات وحوداث دولية متصلة بالجيوبوليتيك وقد جرت خلال القرن العشرين نذكر منها:

(5) انظر المرجع السابق، ص 52.
(6) انظر المرجع السابق، ص 52 و 53.

- مسألة تقسيم ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية وحتى عام 1989، وتأثيرها في علاقات الشرق والغرب.
- أهمية قناة بنما بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية.
- أهمية قناة السويس في الصراع العربي ـ الإسرائيلي وَفي التجارة الدولية.
- ما هو التصور الإقليمي ـ في شبه القارة الهندية ـ لحل مشكلة كشمير؟(7).
- الصراع بين أذربيجان وأرمينيا على إقليم (ناغورني كراباخ) وأبعاده الجيوبوليتيكية(8).
- التوسعية الإسرائيلية والادعاء بمعطيات الجيوبوليتيك الضيقة.
- انعكاسات انهيار الاتحاد السوفياتي على الجمهوريات المستقلة وإعادة ترسيم حدودها السياسية.
- صراعات البلقان بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وارتباطاتها بالأمن الأوروبي والكيانات السياسية القائمة.

الفكر الجيوبوليتكي القديم:

منذ أن نشأت الدولة توقّف الفكر السياسي عند آثار البيئة الجغرافية في قوة الدولة وسياساتها، ولكن بدون تحديد دقيق لتلك الآثار، وبدون معرفة قواعدها التي يمكن أن تطبق في غير مكان من العالم. فالفيلسوف اليوناني أرسطو اعتبر أن موقع اليونان الجغرافي في الإقليم المعتدل يساعد الإغريق على تصدّر السيادة العالمية أكثر من شعوب الشمال في الأقاليم الباردة وشعوب الجنوب في الأقاليم الحارة، ومن المعروف أن خريطة هيكاتيوس Hecateus اليوناني قسمت العالم إلى إقليمين مناخيين هما: إقليم بارد يشتمل على أوروبا وشمال آسيا، وإقليم حار أو دافىء يشتمل على آسيا وإفريقيا.

واتبع المصريون سياسة جيوبوليتيكية قوامها أن الدفاع عن مصر يبدأ من أراض بعيدة عنها، أي من منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط وقد اكتشفوا هذه القاعدة من خلال صراعهم المستمر مع الحثيين القادمين من المشرق. واعتبر الجغرافي الروماني سترابو Strabo أن القوى العالمية مركزة في الأقاليم

(7) انظر الملحق الرابع: مشكلة كشمير نموذج دراسي في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك.
(8) انظر الملحق الخامس: أبعاد إقليمية ـ دولية لناغورني ـ كاراباخ.

الكبيرة المساحة، وليس في الهوامش البحرية، وأن أوروبا هي مركز هذه القوى العالمية، وهي قادرة على تحقيق النمو الفكري والاجتماعي. وأشار في تقسيمه للعالم إلى القوى ذات الأهمية الموجودة من جبل طارق إلى خليج المحيط الشرقي (بلاد البنغال) ومن إيرلندا شمالاً إلى سيلان (سيرلانكا) جنوبًا. وفضّل استخدام الفواصل الأرضية حدوداً مثل برزخ السويس بين آسيا وأفريقيا، وطوروس بين آسيا وأوروبا. ورأى الجغرافي الروماني بليني Pliny أن حدود الامبراطورية الرومانية تنتهي في أطرافها حيث تنتهي طرق المواصلات إلى عوائق طبيعية نهرية أو بحرية.

ويفيد الدارسون أن مراكز القوى العالمية توزعت خلال ثلاثة آلاف سنة بين الشرق الأوسط وأوروبا في المواقع الآتية: مصر، العراق، فارس، اليونان، روما، قرطاجة، بينزنطية، دمشق، بغداد، القاهرة، الآستانة، أسبانيا والبرتغال، فرنسا، إنكلترا، هولندا، ألمانيا. أي أن هذه المراكز توزعت في حوض البحر الأبيض المتوسط، حيث شكلت المنطقة العربية موقعاً مميزاً بينها، وتكوّن هذه المراكز في مجموعها (العالم ذي الأهمية) في رأي جيمس فيرجريف[9].

الفكر الجيوبوليتيكي العربي:

برع العرب خلال العصور الوسيطة بالجغرافيا الوصفية والفلكية ورسم الخرائط، ووضعوا قواعد علمية جديدة في هذا الصدد[10]. ومن أشهر علمائهم الجغرافيين:

ابن حوقل: رحالة وجغرافي في القرن العاشر، تنقل في العالم الإسلامي بين بلاد الهند وأسبانيا طوال ثلاثين سنة، ووضع كتاب «صورة الأرض» الجامع لمشاهداته ودراساته.

---

(9) J. Fairgrieve, **Géography and World Power**, Univ. London Press, 1915, P. 357.

(10) يؤكد البروفيسور التركي المعاصر فؤاد سيزكين أن خرائط المسلمين ثروة وثراء لغيرهم من الأمم، فالمسلمون لم يهتموا بالنقل والترجمة وحسب بل أضافوا وأجادوا في الخرائط الرياضية إجادة كبيرة.
انظر: صحيفة «**الشرق الأوسط**»، 7/ 6/ 1993.

- المقدسي: واضع كتاب «أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم» في القرن العاشر. وقد تضمن ذكر الأقاليم الإسلامية وما فيها، وحددها بأربعة عشر إقليماً، وقام بدراستها طبيعياً وحضرياً[11].

- ابن بطوطة: جاب البر والبحر، وقطع مسافات طويلة قدرت بنحو 120 ألف كيلو متراً[12]. وصف حالة المجتمع الإسلامي في القرن الرابع عشر إضافة إلى واقعه الجغرافي.

اهتم العرب والمسلمون بدراسة المدن بصورة تفصيلية، وتركّزت أعمالهم على منهجين هما: دراسة المدن من الخارج، ودراسة المدن من الداخل[13]. وهم أول من تحدث عن ظواهر ارتفاع الجبال وتآكل الوديان.

قسمت النظرة العربية والإسلامية العالم المسكون (النصف الشمالي من الأرض) إلى قسمين رئيسين هما، أوروبا في الشمال وآسيا وإفريقيا في الجنوب، واعتبرت آسيا وإفريقيا بمثابة كتلة واحدة. فكان العالم العربي والإسلامي في معظمه جنوب وشرق البحر المتوسط، وكان العالم المسيحي الأوروبي شمال هذا البحر ـ باستثناء مرحلة وصول العرب إلى بلاد الأندلس ـ وكانت روما مركز القارة الأوروبية والبحر المتوسط، وكانت دمشق ثم بغداد مركز العالم الأفرو آسيوي والمحيط الهندي.

قلب هذه الكتلة هو المنطقة العربية بين جبال طوروس وهضبة أرمينيا وجبال القوقاز وبحر الخزر «قزوين» شمالاً، وبين بحر العرب وبلوخستان في الجنوب وأطراف السند وخوراسان وما بين النهرين شرقاً. والحلقة الخارجية للقلب، أو ما يسمى بالعالم الإسلامي، كانت تمتد غربًا إلى أسبانيا وغرب

---

(11) انظر: المقدسي، **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، بيروت، مكتبة خياط، 1906، ص 1 و 2 و 34.

(12) د. عاطف علبي، **الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبوليتيكا**، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1989، ص 713 و 714.

(13) استخدم كل من الخوارزمي والبيروني وأبو الفدا خطوط الطول والعرض لتحديد مواقع المدن. واشتهرت المعاجم الجغرافية لياقوت الحموي، والموسوعات للقلقشندي وابن فضل الله العمري وكتب الجغرافية الإدارية للنابلسي. انظر: **حوليات كلية الآداب**، جامعة الكويت، الحولية الحادية عشرة، 1990، ص 43 و 44.

إفريقيا وشرقاً إلى الهند وتركستان، وجنوبًا حتى موريتانيا وسواحل إفريقيا الشرقية.

بعد حركة الكشوف البحرية للأوروبيين، وخصوصاً الأسبان والبرتغاليين، تحوّلت مراكز القوى إلى الهامش الأوروبي الغربي في البرتغال وأسبانيا وهولندا وفرنسا وبريطانيا، فتراجعت أهمية موقع القلب العربي والكتلة الإسلامية، ليتقدم الموقع الأوروبي الغربي ومعه أفكار السيطرة البحرية بدلاً من الطرق التجارية البرية.

كانت الأفكار الجيوبوليتيكية العربية موجّهة، نحو الحركة التجارية العالمية البرية والبحرية ونحو السيادة السياسية القارية[14]. وابتعدت هذه الأفكار، وإلى حد بعيد، عن التوسع الإقليمي والعنف الحربي، مع وجود قوة عسكرية عربية قادرة على الدفاع.

هاوسهوفر وفكرة المجال:

ولد كارل هاوسهوفر سنة 1869 في ميونيخ ودرس في أكاديمية الحرب، وعين أستاذاً للجغرافيا والعلوم العسكرية في جامعة ميونيخ بعد الحرب العالمية الأولى، ثم أسس معهد، ميونيخ للجيوبوليتيك، وفي سنة 1924 بدأت مجلة الجيوبوليتيك الألمانية. Zeitochrift fur Géopolitik تنشر آراءه في الجيوبوليتيك. ثم تحول هذا المعهد أداة للسياسة القومية الألمانية ولأغراضها التوسعية، وباتت جغرافية الحرب الشاغل الأول للشعب الألماني ولقيادته السياسية، ومن المعروف أن هاوسهوفر تأثر بأفكار كيلين وراتزل خصوصاً أن الدولة كائن حي، وأراد تطبيق تعاليم راتزل الذي اعتبر «أن المجال قوة سياسية»[15]. ويبدو أن فكرة المجال أخذت تظهر بعد انتصار ألمانيا على فرنسا سنة 1870 وظهورها كقوة قارية منافسة لبريطانيا في الصناعة والتجارة، وبعد أن تعرّف الألمان على ممتلكات القوى الدولية القديمة على أساس جغرافي. ويعد هاوسهوفر أكثر من كتب عن الجيوبوليتيك، وله سلسلة

---

(14) انظر الملحق السادس: «أسماء بعض الأماكن الجغرافية كما وردت في المصادر العربية».
(15) انظر: د. عبد المنعم عبد الوهاب، **جغرافية العلاقات السياسية**، م.س، ص 138.

دراسات ومؤلفات كان أهمها كتابه «القوة والعالم» Macht Und Erde المنشور سنة 1935.

أن المجال الجغرافي عند هاوسهوفر هو الذي يتحكّم في تاريخ البشر، وأن الدولة التي لا تنمو وتتوسع تهلك وتندثر. وقد أتخذ معهد ميونيخ تبريراً لهذا التوسع هو فكرة ضغط السكان وكثافتهم، ذلك لأن الزيادة السكانية تتطلب مزيداً من الثروات الطبيعية ومزيداً من المساحات.

وكان يعتقد هاوسهوفر أن السيادة على المجال يجب أن تأتي عن طريق العوامل الجغرافية والبشرية، وأن مشكلة ألمانيا تكمن في عدد سكانها الكبير «85 مليوناً في عهد هتلر» على مساحة جغرافية قدرها 600 ألف كيلومتراً مربعاً، في حين أن دول أوروبية أخرى تسيطر على مساحات أكبر وعدد سكانها أقل من الشعب الألماني[16]. وهكذا أصبحت لفظة المجال الحيوي Espace Vital متداولة عند القادة الألمان، وباتت حلاً مرتقبًا للمشكلة الألمانية، وطريقاً نحو التقدم والقوة، ومن المعروف أن هاوسهوفر كان على علاقة صادقة مع هتلر، وأن أفكاره وتعاليمه شكلت حافزاً للحركة النازية لتطبيق فكرة المجال الحيوي خلال الحرب العالمية الثانية.

وفي الشؤون الاستراتيجية العسكرية، اعتبر هاوسهوفر أن المشاه ـ أو قوى البر ـ هم الذين يقررون مصير القتال لأنهم هم الذين يسيطرون على الأرض، ولكنه دعا إلى الاهتمام بقوى البحر مدركاً أن موقع ألمانيا الجغرافي لا يسمح لها بإنشاء قوة بحرية كبيرة لأنها تطلّ على بحر الشمال من جهة واحدة تفتقر إلى الحماية الطبيعية التي تتطلبها القواعد البحرية، أما سلاح الجو فهو عبارة عن قوة مكمّلة للجيش. وعرف هاوسهوفر أن الصراع استمر طويلاً بين قوى البر والبحر منذ عصر الامبراطوريات القديمة، وأن السيادة العالمية تحسمها قوى البر والبحر معاً. في مجمل الأحوال، رأى هاوسهوفر وزملاؤه في معهد ميونيخ للجيوبوليتيك أن نهاية الصراع سوف تتقرر بوصول القوة البرية إلى شاطىء البحر وأن القواعد الحربية المحدودة بدأت تفقد أهميتها

(16) راجع أهم أفكار هاوسهوفر في:

Karl Haushofer, **De la géopolitique**, Paris, Fayard, 1986.

الاستراتيجية لتحل محلها القواعد الكبرى، فمنطقة قناة السويس بدون قيمة حربية إذا لم تخضع كل مصر وفلسطين لدولة واحدة، وجزيرة سنغافورة محدودة الأهمية في شبه جزيرة الملايو إذا ما قيست بمنطقة جنوب شرق آسيا كلها.

يبقى أن فكرة المجال ارتبطت بالتوسع الإقليمي، وهذا ما طبقته الحركة الصهيونية بعد الحرب العالمية الثانية داخل الأراضي العربية، ولكن مع عنصرية أشدّ من العنصرية النازية.

ماكندر وجزيرة العالم:

شغل الجغرافي البريطاني هالفورد ماكندر عدة مناصب علمية، فكان مديراً لمدرسة لندن للعلوم الاقتصادية والسياسية وأستاذاً للجغرافيا بجامعة لندن ونائبًا لرئيس الجمعية الجغرافية الملكية. وحاول خدمة الاستعمار البريطاني في نظريته الجغرافية والدفاع عن مصالح الامبراطورية البريطانية في أوروبا والعالم. ويعد ماكندر أشهر جيوبوليتيكي بريطاني بشهادة هاوسهوفر.

اعتبر ماكندر أن قلب العالم هو المجال الأوراسي (الأوروبي - الآسيوي)، وأن من يحكم أوروبا الشرقية يسيطر على قلب العالم. وتمتد منطقة القلب من شرق سيبيريا إلى نهر الفولغا غربًا، ومن جبال الهملايا جنوبًا إلى بحر القطب الشمالي. ووجد ماكندر أن هذه المنطقة عصية على الهجوم من قوى البحر.

وتحيط بمنطقة القلب جزيرة العالم، إنها هلال أو هامش ممتد من غرب أوروبا مروراً بالبحر المتوسط وأفريقيا وصولاً إلى جنوب شرق آسيا والصين. وبعد جزيرة العالم نجد نطاقاً آخر يعرف بالهلال الخارجي وهو يشتمل على الأميركيتين وأستراليا (العالم الجديد). ويمكن تلخيص نظرية ماكندر بالعبارات المشهورة التالية:

إن من يسيطر على شرق أوروبا يتحكم في قلب الأرض.

وإن من يسيطر على قلب الأرض يتحكم في جزيرة العالم.

وإن من يسيطر على جزيرة العالم يتحكم في العالم كله[17].

وتقوم نظرية ماكندر على فرضية الصراع بين قوى البر وقوى البحر، وأن الغلبة ستكون لامبراطورية البر، ذلك لأن العصر البحري قد مضى وليس هناك أراض جديدة تنتظر الكشف، وإن أعظم مساحة أرضية توجد في العالم القديم (آسيا وإفريقيا وأوروبا). وقد اعتبر ماكندر أن مقاومة الاتحاد السوفياتي للجيش الألماني خلال الحرب العالمية الثانية تدعيم لنظريته وأن الاتحاد السوفياتي سيتمتّع بأقوى مركز دفاعي من الناحية الاستراتيجية.

تعرضت نظرية ماكندر للنقد، بعد ما استطاعت بريطانيا ـ الدولة البحرية ـ أن تسيطر على أكثر من نصف مساحة العالم بدون سيطرتها على قلب العالم. كما أن الاتحاد السوفياتي لم يتمكّن من السيطرة على جزيرة العالم، وهو الذي سيطر على معظم مساحة قلب العالم بعد مؤتمر يالطا في نهاية الحرب العالمية الثانية، وأسّس لقيام حلف وارسو الذي ضمّه مع دول أوروبا الشرقية منذ العام 1955.

ماهان والسيادة العالمية:

شغل العالم الأميركي الفرد ماهان مدير الكلية الحربية البحرية في (نيوبورت)، ووضع عدة مؤلفات عن القوة البحرية ودورها في حوادث التاريخ. وتتلخص نظريته في القوة البحرية بأن السيطرة على البحر ضرورة أولية للسيادة العالمية، وما من دولة يمكن أن تكون قوة برية عظمى وقوة بحرية كبرى في آن معاً، وليس هناك ما يبرر القلق مطلقاً من أن تتمكن دولة ما في أوراسيا من السيطرة على المحيطات، بل أن بريطانيا العظمى بما توفر لها من موقع بحري ومن قواعد منتشرة في العالم، تمكنت من المحافظة على تفوقها البحري ولن تزاحمها سوى الولايات المتحدة الأميركية التي تتميز بموقع القوة البحرية وبوجود القوة البرية. ولذلك اعتقد ماهان أن الولايات المتحدة يمكن أن تحلّ محل بريطانيا في السيادة على البحار، وتالياً في السيادة العالمية ودعا إلى تعزيز القوة البحرية الأميركية، مستفيداً من دراسته لتاريخ البحرية الإنكليزية واستخلاصه لمبدأ تركيز القوة البحرية، أي إعداد أسطول

---

(17) H. Mackinder, Democratic Ideals and Reality, (Holt, 1942), P.150.

بحري ضخم لإبقاء الموانىء الأميركية مفتوحة أمام الملاحة البحرية. وأكد ماهان على ضرورة تفوق الولايات المتحدة في البحر الكاريبي وفي المحيط الهادىء. ولطالما انتقد نظرية ماكندر في تركيزها على قوى البر، وأكد مراراً أن دراسة القوة البحرية تفسّر الشطر الأعظم من التاريخ.

سبيكمان والهلال الهامشي:

تابع نيكولاس سبيكمان ـ مدير معهد ييل Yale للعلاقات الدولية في الولايات المتحدة الأميركية ـ ما بدأه ماهان في نقد نظرية ماكندر واعتبر أن الجيوبوليتيك هي «تخطيط لسياسة أمن الدولة في حدود عواملها الجغرافية»[18] وهو بذلك قد ربط أمن الدولة بالجيوبوليتيك وما يستتبع ذلك من تخطيط استراتيجي، خصوصاً وأنه دعا إلى دراسة موقع الدولة بالنسبة للعالم لتفهم سياستها الخارجية.

اعتبر سبيكمان ـ على خلاف نظرية ماكندر ـ أن من يحكم المناطق الساحلية «الهلال الداخلي أو الهامشي» يحكم أوراسيا. ومن يحكم أوراسيا يتحكم بأقدار العالم. ونلاحظ كيف أن السياسة الخارجية الأميركية ركّزت بعد الحرب العالمية الثانية على نشر الأساطيل البحرية في البحر المتوسط والمحيط الهادىء وإقامة علاقات التحالف مع بعض الدول المحيطة بأوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي، وخاصة تلك التي تتمتع بمواقع استراتيجية ـ الشرق الأوسط مثلاً ـ مما يدلّل على الانسجام بين السياسة الخارجية الأميركية وأفكار سبيكمان.

ربط سبيكمان بين القوة والعلاقات الدولية، عندما اعتبر القوة وسيلة للمحافظة على السلم الدولي، وأن الدول الكبرى قادرة بما تملك من وسائل على إرساء دعائم السلم.

سفيرسكي وجيوبوليتيك الجو:

وضع الطيار الروسي الميجر الكسندر دي سفيرسكي A. De Serversky

---

(18) انظر: د. أمين محمود عبد الله، **دراسات في الجغرافيا السياسية للعالم المعاصر**، ص 53.

بحثاً بعنوان «القوة الجوية: مفتاح البقاء»[19] سنة 1950، قسّم بموجبه العالم إلى: العالم القديم والعالم الجديد. واعتبر أن السيادة الأميركية تشتمل على كل القارة الأميركية، بينما تغطي منطقة السيادة السوفياتية جنوب شرق آسيا وإفريقيا. ووجد أن تداخل مناطق القوى الجوية للدولتين العظميين سيكون في أوروبا حيث منطقة الحسم في أية مواجهة بينهما، ورأى سفيرسكي أن للقوة الجوية دوراً في كسب السيطرة أو السيادة على العالم.

تعرضت أفكار سفيرسكي للنقد بعد تقدم أسلحة الدمار الشامل في عقدي الخمسينات والستينات من القرن العشرين، كما برزت قوى إقليمية في شمال العالم أو في جنوبه ذات سيطرة جوية هامة خارج سيطرة القوتين العظميين. وهناك من دعا في مجال السيطرة الجوية إلى الربط بين أوراسيا وأميركا الشمالية عبر المنطقة القطبية بواسطة الطيران وذكر جورج رينر Renner في سنة 1944 أن هذه المنطقة هي بمثابة قاعدة السيطرة العالمية الجديدة في الحرب والسلم[20].

مفاهيم الاستراتيجية:

الاستراتيجية هي مصطلح يوناني Stratégie يعني فن الأشياء أو الخطط العامة، ثم أصبح يعني فن الحرب. واستخدم لأول مرة في فرنسا خلال القرن الثامن عشر وظل محصوراً في النطاق العسكري. وعند القائد الفرنسي نابليون، كانت الاستراتيجية تعني الاستعداد الحرب قبل القيام بأية مبادرة عسكرية، وكثيراً ما كان نابليون يجهد في وضع الخطط الحربية قبل بدء المعركة وصولاً إلى النصر.

رائد المدرسة العسكرية الألمانية كلاوزفيتز[21] رأى أن الاستراتيجية هي

---

(19) A. De Seversky, **Air Power. Key to Survival,** Simon and Schuster, New York, 1950.

(20) انظر كتاب رينر «السلم بالخارطة».

G. Renner, **Peace by the Map**, New York, 1994.

(21) فون كلاوزفيتز Von Clausevitz (1780 ـ 1831) هو جنرال بروسي، وأشهر مفكر عسكري في القرن التاسع عشر. اشترك في حروب بروسيا ضد نابليون. من أشهر مؤلفاته كتاب (**في الحرب**).

تحقيق الأهداف السياسية عن طريق القوة، أي أن الحرب تستهدف التوصل إل هدف سياسي. واعتبر الجنرال الفرنسي فوش Foch أن الاستراتيجية تعني تحقيق الانتصار التام في المعركة. ويمكن الاستنتاج أن مفهوم الاستراتيجية خلال القرن التاسع عشر لم يتعدى الناحية العسكرية، وكان التخطيط الاستراتيجي دلالة على التخطيط الحربي.

تطوّر علم الاستراتيجية في القرن العشرين، وتعدّى نطاق العمليات العسكرية في الحرب ليصبح علماً وفناً في وضع الخطط العامة المدروسة لاستخدام الموارد لتحقيق الأهداف الكبرى. وباتت تتناول الاستراتيجية نواح اقتصادية وسياسية عدة وأصبحت جزءاً من التخطيط العام لتطوير الدولة والمجتمع.

الكاتب العسكري البريطاني ليدل هارت(22) يعرّف الإستراتيجية بأنها فن توزيع واستخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة.

ثم يتطور هذا التعريف مع الجنرال الفرنسي أندريه بوفر A. Beaufre الذي قال: «الاستراتيجية هي فن استخدام مجموعة الوسائل السياسية والعسكرية لخدمة الأهداف الرئيسية لبلد معين في مرحلة زمنية محدّدة، وفي ظل حوار الإرادات التي تستخدم القوة لحل خلافاتها»(23).

يعتبر علماء الاجتماع والسياسة المعاصرون أن الاستراتيجية تعني النشاط المرتبط بتحقيق أهداف وغايات مرسومة ومحدّدة. وبتنا نقرأ عن الاستراتيجية العسكرية والاستراتيجية الاقتصادية والاستراتيجية السياسية.. ويمكن اعتبار الاستراتيجية القومية، والاستراتيجية العليا، بمثابة المستوى الأول في التخطيط الاستراتيجي. ويتفرّع عنها الاستراتيجيات العسكرية والسياسية والاقتصادية.. وبعد ذلك نجد الاستراتيجيات المتخصصة في نطاق أضيق كاستراتيجية

(22) ليدل هارت Basil L. Hart كاتب عسكري بريطاني اشترك في الحرب العالمية الأولى.. تحدث عن فكرة الحرب الخاطفة منذ سنة 1920، ومن أشهر كتبه «**الاستراتيجية: التقرب غير المباشر**».

(23) إبراهيم العابد، **مدخل إلى الاستراتيجية الإسرائيلية**، بيروت، مركز الأبحاث (منظمة التحرير الفلسطينية)، 1971، ص 9.

التنمية، واستراتيجية الإدارة، واستراتيجية التجارة الخارجية[24].

أما في الجيوبوليتيك، فإن الاستراتيجية تعبّر عن الصراعات الدولية المرتبطة بمعطيات جغرافية، ذلك أن الاستراتيجية في معناها الجغرافي هي النمط الإقليمي للصراع بين القوى العالمية[25]. وإذا كان تعبير المواد الاستراتيجية Matières stratégiques يعني المواد الأولية التي تشكل مصدراً للطاقة ـ كالبترول مثلاً ـ وتؤثر في القدرات العسكرية والاقتصادية للدولة، فإن النظام الاستراتيجي Systéme Stratégique يتعلق بمجموعة من الدول المتجاورة إقليمياً، والتي تتجه نحو إيجاد نظام دفاعي معين من خلال الاشتراك بخصائص جيوبوليتيكية.

ونلاحظ أن مفاهيم الاستراتيجية وعلاقتها بالجيوبوليتيك تقود إلى دراسة مفهوم الأمن القومي، من حيث أنه مجموعة التدابير والإجراءات الخاصة بحماية المجال الإقليمي للدولة أو لمجموعة دول. والمجال الإقليمي هنا قد يشمل بالإضافة إلى الأرض واعتباراتها الجيوبوليتيكية، الثروات الاقتصادية والقوى الاجتماعية والسياسية داخل الكيان الإقليمي المحدد.

الاستراتيجيات العسكرية:

تتصل دراسة الجيوبوليتيك بالمبادىء الاستراتيجية العسكرية سواء ما يرتبط منها بالقوات البرية أو البحرية أو الجوية.

تهدف الاستراتيجية البحرية ضمان حرية استخدام البحار بما يمكّن الدولة من تنفيذ أهدافها النهائية، مع حرمان الخصم في نفس الوقت من هذا الاستخدام.[26]

---

(24) انظر: مفهوم الاستراتيجية في العلوم الاجتماعية، د. علي الدين هلال. في: **الفكر الاستراتيجي العربي**، بيروت، العدد 4، نيسان (إبريل) 1982، ص 16 ـ 17.

(25) انظر: د. جمال حمدان، **استراتيجية الاستعمار والتحرير**، القاهرة، دار الهلال، بدون تاريخ، ص 7.

(26) انظر: د. إسماعيل صبري مقلد، **الاستراتيجية والسياسة الدولية**، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1979، ص 147.

أيّد هذا الهدف الأساسي واحد من أعظم الخبراء المعاصرين في شؤون الاستراتيجية البحرية هو الأميرال بيترغريتون. ويمكن التمييز بين أربعة أنواع للحرب البحرية هي: الحرب البرمائية، الحرب في الأعماق، الحرب فوق السطح، الحرب الجوية فوق البحار.

شكلّت الحرب العالمية الأولى مبارزة بين قوى البر والبحر، وخصوصاً في مراحلها الأخيرة، وتمكنت بريطانيا من السيطرة على البحار وفرض حصار على قوى المحور، وأمكن جلب العتاد والرجال من وراء البحار لتنزل القوات المسلحة في أوروبا لمواجهة قوات ألمانيا البرية، وقد كانت الغلبة في هذه المبارزة لقوى البحر. ومن بين الأصوات الناقدة لسيطرة قوى البحر اللواء الصيني هومر لي Homer Lea الذي نبّه منذ سنة 1912 إلى عدم كفاية وسائل الدفاع البريطانية لمواجهة التهديدات العالمية المتزايدة ضد ممتلكات الامبراطورية البعيدة، وتنبأ بإمكان هزيمة الولايات المتحدة وبريطانيا وهولندا من جرّاء هجوم بحري ياباني.

والاستراتيجية البرية قديمة، وقد طبقها الجيش العربي الإسلامي في مراحل عدة بنجاح. ولما سيطرت انكلترا على البحار بواسطة السفن الشراعية حققت إنجازات هامة، وأخذت تتراجع سنة 1830 في فترة صنع القطار لتتقدم استراتيجية القطار البري، وهذا ما طبقته بروسيا في حربها ضد فرنسا سنة 1870. ثم تمكنت روسيا من ربط كتلة آسيا بوساطة سكك الحديد عبر سبيريا وصولاً إلى شواطىء المحيط الهادىء، وهذا ما ساهم في تسهيل حركة الجيش الروسي في المعارك الحربية. واعتبر معظم العسكريين الاستراتيجيين أن هزيمة بريطانيا البحرية تتحقق عن طريق البر أو الجو وليست عن طريق البحر، وهذا ما حصل مثلاً عندما نزلت قوات المظلات الألمانية في جزيرة كريت واحتلتها، وكادت هذه التجربة أن تتكرر في جزيرة مالطا خلال الحرب العالمية الثانية.

وتتميز الاستراتيجية الجوية من حيث تركيزها على إمكانات الهجوم أكثر من إمكانات الدفاع في المعارك الحربية. كما أن نظم الدفاع الجوي أصبحت من صميم الاستراتيجية الجوية رغم ما فيها من تعقيد فني وتكنولوجي وما تفرضه من أعباء وتكاليف مالية. إن موقع الدولة الاستراتيجي هو الذي يحدد

بنسبة عالية قدرتها على الدفاع أو الهجوم في الجو، فمن الواضح أن موقع الولايات المتحدة بين محيطين كبيرين يحصّن هذه الدولة ضد الهجوم الجوي. كما أن اتساع الأراضي السوفياتية ـ أثناء مرحلة وجود الاتحاد السوفياتي ـ يساعد على رصد الطائرات المهاجمة قبل الوصول إلى أهدافها. ويتضح أن العامل البارز الذي يحدّد تفوق أية دولة دون أخرى وظهورها كقوة عالمية يتعلق بقدرة جيوش هذه الدولة على الحركة ـ وهذا مرهون بطبيعة الموقع ـ وبمدى توفر وسائل النقل وطرق المواصلات المؤمّنة.

مع تطور أسلحة الدمار الشامل (الطائرات والصواريخ) في الجو، برز الاهتمام بالاستراتيجية الجوية، وقد ركزت هذا الاهتمام حرب الخليج الثانية التي خاضتها قوات التحالف الغربي ضد الجيش العراقي في الكويت والخليج العربي حيث اكتسبت هذه الاستراتيجية أهمية مضاعفة.

الجيوستراتيجيا:

مع توسع دائرة اهتمامات الجغرافيا السياسية، وبروز الجيوبوليتيك، وعلاقتها بالسياسة الدولية في السلم والحرب، ظهر **مصطلح الجيوستراتيجيا الذي يعني دراسة الموقع الاستراتيجي للدولة أو المنطقة الإقليمية، ومدى تأثير هذا الموقع في العلاقات السلمية أو الحربية.**

لذلك فإن الجيوستراتيجيا معنية بدراسة البيئة الطبيعية لتحليل أو فهم المسائل السياسية والاقتصادية ذات الاعتبارات الدولية، وأن هذه الدراسة تتضمن موقع الدولة وصولاً لتحديد مركزها الاستراتيجي سواء في الحرب أو في السلم[27]. كأن تجري دراسة صلات الموقع بالتجارة العالمية وبالأحلاف العسكرية أو دراسة الحدود السياسية بما فيها من خصائص مؤثرة في وضع الاستراتيجيات العسكرية والسياسية والاقتصادية... وبما تحمله هذه الحدود من معطيات ثقافية واجتماعية بين الشعوب المتجاورة.

---

(27) انظر: د. أمين محمود عبد الله، **دراسات في الجغرافية السياسية للعالم المعاصر**، م. س، ص 19.

انظر كذلك: بيار سيليربيه، **الجيوبوليتيكا والجيوستراتيجيا**، تعريب عاطف علبي، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1993.

منطقة التنافس الإقتصادي
روسيا
كوريل
اليابان
الصين
المحيط الهادىء
هاواي
الفيليبين
أندونيسيا
استراليا
ساموا
فيدجي
زيلندا الجديدة
المحيط الهادىء
كندا
الولايات المتحدة
المكسيك
أميركا الجنوبية

على ذلك، نجد أن المحيط الأطلسي يشكل عنصراً طبيعياً هاماً من عناصر الحماية الأمنية للقارة الأميركية ـ بما فيها الولايات المتحدة ـ ومن الغرب يقف المحيط الهادىء حاجزاً أمام الغزو والهجمات الجوية. ويتميز موقع روسيا بجيوستراتيجيا معينة تقوم على وجود معظم أهدافها الحيوية الاستراتيجية ـ معادن وآبار بترول ومصانع كبرى ـ في الداخل وسط الغابات. بينما تختلف الأوضاع الجيوستراتيجية لأوروبا الغربية عن أوضاع روسيا والولايات المتحدة، من حيث إمكانات تعرضها للهجمات البحرية والجوية. وتفرض خصائص مصر الجيوستراتيجية ـ انطلاقاً من موقعها على بحرين هامين ـ تقوية أسطولها البحري سواء التجاري أو الحربي، وقد برزت هذه الخصائص في تطورات الصراع العربي ـ الإسرائيلي وفي العلاقات المصرية ـ الإفريقية[28]. وأكدت الحرب العراقية ـ الإيرانية وحرب الخليج الثانية في الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن العشرين الاعتبارات الجيوستراتيجية للخليج العربي انطلاقاً من أهمية موقعه في التجارة الدولية وخصوصاً لجهة انتاج وتصدير النفط. ويبرز الاهتمام الدولي بمنطقة شرق آسيا، حيث تتمركز قوى اقتصادية وسياسية مؤثّرة كالصين واليابان والاتحاد الروسي، وتشدّ هذه المنطقة اهتمام الولايات المتحدة الأميركية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي نظراً لأهميتها الجيوستراتيجية في آسيا والعالم..

تساعد هذه الأمثلة، وغيرها، على معرفة أسباب بروز مصطلح الجيوستراتيجيا في الدراسات السياسية، وفي الخطاب السياسي للدولة المعاصرة. وهذا يعكس مدى تطور الفكر الجيوبوليتيكي وأهميته في السياسة الدولية.

(28) انظر الملحق السابع: استراتيجية موقع مصر.



ملاحق القسم الأول

الملحق الأول: الحدود الموريتانية ـ السنغالية ـ المالية.

الملحق الثاني: عرض المياه الإقليمية للدول.

الملحق الثالث: بيرو وإكوادور. نزاع متجَدّد على الحدود.

الملحق الرابع: مشكلة كشمير نموذج دراسي في الجغرافية السياسية والجيوبوليتيك.

الملحق الخامس: أبعاد إقليمية دولية لـ «ناغورني ـ كاراباخ».

الملحق السادس: أسماء أماكن جغرافية كما وردت في المصادر العربية.

الملحق السابع: استراتيجية موقع مصر.

الملحق الأول

الحدود الموريتانية ـ السنغالية ـ المالية

أزمة مفتوحة على جميع الإحتمالات(1)

تطلّ الأزمة الحدودية بين موريتانيا ومالي والسنغال من حين لآخر، وتكشف عن جذور تاريخية وحقائق إجتماعية ـ سياسية، وتنذر بمخاطر كبيرة، إذا لم تجد حلاً لها وبالسرعة اللازمة، وليست الحرب العسكرية بين موريتانيا والسنغال خلال العام 1989 هي الحدث الوحيد الذي أبان خطورة الموقف، فقد سبقته وتلته حوادث عدة بين الدول الإفريقية الثلاث مسرحها الحدود السياسية ونتائجها مزيد من النازحين واللاجئين. وإذا كانت هذه الأزمة مماثلة في بعض جوانبها لأزمات أفريقية متكررة بفعل التخطيط الاستعماري الأوروبي للحدود السياسية منذ أواخر القرن التاسع عشر، فإن دراستها تكتسب أهمية نظراً لمحدودية الأخبار والمواقف المعلنة تجاهها.

كيف رُسمت الحدود السياسية بين هذه الدول؟. وما هي أوجه التعقيد الإجتماعي والسياسي للأزمة القائمة؟. وكيف تبدو احتمالات الحلّ المنشود قبل أن تعود هذه الأزمة إلى التفاقم من جديد؟

ترسيم الحدود

وضع الاستعمار الفرنسي تخطيطاً للحدود بين موريتانيا والسنغال ومالي منذ العام 1905، وهي حدود إدارية غير سياسية حتى العام 1960 عندما تمّ

(1) انظر مقالنا المنشور في صفحة **الخليج**، أبو ظبي، 11/6/1994.

التحضير لإنشاء جمهورية موريتانيا كدولة فاصلة بين المغرب والسنغال، وعندما أعلن عن قيام جمهورية مالي في ذلك التاريخ التي شهدت لاحقاً مشاكل حدودية مع الدولة الأفريقية المتاخمة فولتا العليا. وقد تعرّض خط الحدود الموريتانية ـ السنغالية لاحقاً للتعديل في العام 1972 بعد اتفاق بين الطرفين[2]، وأصبح هذا الخط يمرّ في منتصف نهر السنغال بحيث أصبحت الحدود من صنف الحدود النهرية شأنها شأن الحدود الفرنسية ـ الألمانية على نهر الراين، والحدود البلغارية ـ الرومانية على نهر الدانوب، والحدود اليوغسلافية ـ المجرية على نهر درافا، وغيرها. ونشير هنا إلى أن نهر السنغال كان قبل العام 1972 واقعاً ضمن الأراضي السنغالية، ثم اتّفق البلدان على الإفادة من الملاحة النهرية وإقامة مشاريع كهرمائية مشتركة، وري الأراضي الزراعية المجاورة.

حصل هذا التعديل الحدودي ضمن عملية إعادة النظر الشاملة في الحدود السياسية للدول الأفريقية: السنغال وموريتانيا ومالي والمغرب. وهي حدود رُسمت بتخطيط استعماري منذ مؤتمر لندن للدول الأوروبية سنة 1885، وكثيراً ما شهدت تعديلات فرضتها ظروف الواقع الاجتماعي ـ القبلي، وأملتها المصالح الإستعمارية المتبدّلة المتعلقة بالمعطيات السياسية والاقتصادية. وكما تفاعلت نتائج ترسيم الحدود في أفريقيا، تفاعلت كذلك في آسيا حيث ما تزال مشكلة كشمير قائمة، وفي أميركا اللاتينية حيث مشكلة الحدود التشيلية ـ الأرجنتينية المتفاقمة منذ بداية القرن العشرين.

القبيلة والمتغيرات

وما يزيد من حدة المشكلة الحدودية ترسيم الحدود بما يقسّم القبائل والجماعات الأفريقية، فضلاً عن وجود مشاكل إجتماعية وسياسية معقّدة. هكذا فصلت الحدود المالية ـ الموريتانية بين السكان البيض من الموريتانيين والطوارق والبل، وقامت حركات إنفصالية عربية من الطوارق داخل مالي بالقرب من الحدود الموريتانية، فقام الجيش المالي بعمليات إبادة جماعية ضد

(2) السياسة الدولية (القاهرة، العدد 112، ابريل 1993) ص 66 ـ 68.

المدنيين في السنوات الثلاث الماضية في شمال البلاد انتقاماً من نشاطات تلك الحركات الإنفصالية المطالبة بانفصال منطقة الشمال المسمّاة «أزواد».

وفي ظل هذا التوتر تشهد الحدود الموريتانية ـ المالية هجمات عدّة يشنّها الطوارق الماليون ضد المراكز الحكومية المالية. وتزداد أعمال السطو التي تقوم بها العصابات المسلحة على طرفي الحدود. وأخذ اللاجئون الماليون إلى موريتانيا يتذمّرون من السلطات الموريتانية التي تتهمهم بتلك الأعمال المنافية للقانون، مما دفع الجيشان المالي والموريتاني إلى تسيير دوريات مشتركة بعدما وصل عدد اللاجئين الماليين إلى عشرات الآلاف في العام 1994. في المقابل، تشهد الحدود السنغالية ـ الموريتانية أعمالاً مشابهة بعدما تركّزت الغالبية الموريتانية العربية في القسم الشمالي من موريتانيا، وبقيت الأقلية الزنجية في القسم الجنوبي متداخلة مع السنغاليين عبر الحدود التي قسّمت قبائل الولفية والبولارية والسوننكية على طرفي السنغال، وهذا ما أوجد معضلة دائمة متمثلة بنمط تواصل هذه القبائل الزنجية في وقت أخذت تبرز المشاكل الاقتصادية والسياسية منذ مرحلة الثمانينات. وبينما يتكلّم السكان لغات قبلية مختلفة بقيت الفرنسية اللغة الرسمية في السنغال والعربية اللغة الرسمية في موريتانيا، ونما في هذا الجو شعور قومي عربي مناهض للزنجية في موريتانيا التي وجدت من يؤازرها من القوى الدولية. ومع نشوء ظاهرة التصحّر في أفريقيا الغربية أواخر السبعينات، وامتدادها إلى المنطقة السنغالية ـ الموريتانية، اندفع كثير من السنغاليين والموريتانيين إلى مغادرة مواطنهم القريبة من نهر السنغال إلى الداخل طلباً للعمل، مما أدّى إلى تجمّع عدد محدود من السنغاليين اللاجئين في موريتانيا وعدد أكبر من الموريتانيين القاصدين أراضي السنغال وأقيمت مخيّمات اللاجئين الموريتانيين داخل أراضي السنغال، وهذا ما ساعد على أنتشار ظواهر التمرُّد الأمني وتهريب السلاح والمواشي والمنتجات الزراعية، وحصلت عمليات مسلحة قامت بها بعض العصابات العصيّة على الدولتين. وتكررت عمليات المعارضة الموريتانية المسلحة التي انطلقت من السنغال منذ العام 1989، وتركّزت في ثلاث جبهات معارضة:

1 ـ جبهة «الفلام» (قوات تحرير موريتانيا).

2 ـ جبهة «الفوارم».

3 ـ جبهة «الفروديم»[3].

وقامت في السنغال «حركة القوى الديمقراطية» (الكازامانس) المعارضة لنظام الحكم في داكار، وواكبت هذه التطوُّرات السياسية متغيّرات اقتصادية منها:

أ ـ تزايد ديون السنغال وانخفاض أسعار المعادن والمنتجات الزراعية.

ب ـ ارتفاع معدّلات البطالة في السنغال بعد التقيد بسياسة صندوق النقد الدولي الداعية إلى ضرورة إحداث تغييرات هيكلية في البنى الاقتصادية.

ج ـ تراجع الدعم المالي العربي لموريتانيا خصوصاً بعد حرب الخليج الثانية.

د ـ تراجع إقتصادي عام في مالي والسنغال وموريتانيا مع اشتداد ظاهرة التصحّر ذلك لأن معظم القوى العاملة تشتغل في الزراعة.

هـ ـ ضعف معدّلات التنمية البشرية وإدراج هذه الدول الثلاث على لائحة الدول ذات التنمية المنخفضة.

و ـ إنشاء «ميناء الصداقة» في العاصمة الموريتانية نواكشوط بتمويل وإشراف من الصين، مما أثار حفيظة السنغال صاحبة ميناء داكار الهام في موقعه على شواطىء الأطلسي.

تفاعلت هذه الأسباب وفجّرت نزاعاً دامياً لعام 1989 على رغم انتخاب الرئيس السنغالي عبده ضيوف صاحب الخط السياسي المعتدل المناهض للاتجاه المتطرف المعارض للعرب والذي يمثله المرشح الرئاسي عبد الله واد. ولم يتوقف هذا النزاع إلاّ بعد انتخاب الرئيس الموريتاني معاوية ولد سيدي أحمد طايع، زعيم «الحزب الجمهوري الموريتاني» الذي أدخل الانتخابات الرئاسية إلى بلاده للمرة الأولى. على أن الاشتباكات المسلحة أدّت إلى سقوط نحو ثلاثماية قتيل من الجانبين، عدا عن عمليات السلب وإشعال الحرائق في الممتلكات، وارتفاع عدد الجالية الموريتانية في السنغال. وإذا كانت الأعمال

(3) المرجع السابق.

الحربية توقّفت فإن توتُّر العلاقات مستمر طالما أن أسباب النزاع لا تزال قائمة، وهذا ما توقّف عنده المجتمعون في باماكو فقررت السنغال ومالي تسيير دوريات مشتركة في منطقة الحدود بينهما التي تحوّلت إلى معبرٍ للمتسللين إلى موريتانيا، وغدت منطقة مواتية لنشاط جماعات السطو من الدولتين. وبذلك تكون اجتماعات باماكو قد بحثت مسألتين أساسيتين هما:

1 ـ أوضاع الحدود بين الدول الثلاث وكافة الأمور المتعلقة بتنقُّل البضائع والحركة التجارية.

2 ـ تنظيم انتقال الأشخاص ـ حركة انتقال الأفراد ـ عبر الحدود.

ومن المعضلات المطروحة في هذا الشأن وجود مئات المخيمات التي تضم آلاف الموريتانيين السود داخل المنطقة الحدودية السنغالية منذ جرّدتهم السلطات الموريتانية جنسيتهم واعتبرتهم سنغاليين منذ العام 1989 عقب الأعمال العرقية التي استهدفت رعايا البلدين، واتجهت حكومة الرئيس معاوية ولد سيدي أحمد طايع إلى التوقيع على اتفاق مع «جبهة تحرير الإفارقة السود في موريتانيا» المتطرّفة لإنهاء وضع اللاجئين السود داخل الأراضي السنغالية. كما تتجه الدول الثلاث إلى إنهاء أزمة اللاجئين الماليين داخل الأراضي الموريتانية.

مسؤوليات وطنية

تبرز أزمة الحدود السياسية بين هذه الدول الثلاث مع تراجع النظام العربي وعجز منظمة الوحدة الأفريقية عن حل المشكلات الإقليمية مع انكشاف العلاقات الأفريقية ـ الأفريقية أمام النزاعات والصراعات المتعدّدة الأشكال والأسباب من القرن الأفريقي إلى منطقة أفريقيا الغربية. ومن اللافت أن موريتانيا ومالي والسنغال هي دول أعضاء في منظمات دولية وإقليمية، مثل: منظمة الوحدة الأفريقية، منظمة دول غرب أفريقيا، مجموعة الدول الناطقة بالفرنسية (الفرنكوفون)، منظمة المؤتمر الإسلامي... دون أن تتمكن هذه المنظمات من إيجاد جذري لهذه الأزمة، وهذا ما يُلقي على عاتق الدول الثلاث مسؤوليات عامة أبرزها:

1 ـ التركيز على عملية إنضاج الإندماج الوطني للحدّ من مخاطر القبلية على وحدة المجتمع والدولة.

2 ـ إقامة مشاريع إقتصادية مشتركة بين موريتانيا والسنغال بالقرب من نهر السنغال، وبين الدول الثلاث على الحدود المشتركة. وبتحقيق التفاهم السنغالي ـ الموريتاني حول إدارة سدّي «ياما» و«منقالي» بما يؤمن مصالح الدولتين.

3 ـ متابعة بحث مشكلة اللاجئين وما تركته من آثار سلبية، وإيجاد الحلول المناسبة مع ما يستلزم ذلك من تحقيق تفاهم وطني عام بين الحكومة والمعارضة داخل الدول الثلاث.

4 ـ أن تضطلع جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي بوضع أسس سليمة ودائمة لحل هذه الأزمة في إطار توجُّه جديد يقوم على إنجاز المصالحات، وتطوير سبل التعاون بين الدول، والمجموعات السكانية التي تشهد انقسامات وتصدُّعات سياسية واجتماعية.

الملحق الثاني

عرض المياه الإقليمية للدول[1]

عرض المياه الإقليمية	عدد الدول
3 أميال	10
4 أميال	2
6 أميال	4
12 ميلاً	110
20 ميلاً	1
30 ميلاً	2
35 ميلاً	1
50 ميلاً	2
200 ميلاً	12[*]

(1) المصدر: **نشرة الأمم المتحدة**، رقم 15، أيار 1990.
في: **التنظيم القانوني للبحار والأمن القومي العربي**، منشورات المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر (مجد) ـ 1993 .

(*) الدول التي اعتمدت مسافة 200 ميلاً بحرياً هي: بنين، البرازيل، الكونغو، الأكوادور، البيرو، السلفادور، الأوروغواي، باناما، نيكارغوا، ليبيريا، سيراليون، الصومال.

الملحق الثالث

بيرو وإكوادور

نزاع متجدّد على الحدود[1]

أثار النزاع الحدودي بين جمهوريتي بيرو وإكوادور في أميركا اللاتينية مجموعة أسئلة متعلقة بالأوضاع الإقليمية الأميركية، ونبّه إلى وجود نزاعات إقليمية مماثلة للنزاعات الحدودية في آسيا وأفريقيا وشرق أوروبا والبلقان، وأعاد إلى الأذهان حقيقة انتماء أميركا اللاتينية إلى العالم النامي الذي عُرف باسم العالم الثالث عقب الحرب العالمية الثانية.

من هذه الأسئلة: ما هي طبيعة النزاع الجديد الذي تحوّل إلى مواجهات عسكرية بين جيشين نظاميين؟ وما هي أدوار القوى الإقليمية ومنظمة الدول الأميركية في التوصُّل إلى حل النزاع؟ ومن خلال الإجابات تتّضح ربما بعض الحقائق التي تكشف جوهر نزاعات مشابهة في القارة الأميركية أو في هذا العالم الجديد الذي نأى به الموقع عن اهتمامات الدول البعيدة المنتمية إلى العالم القديم. كما يتبيّن عقم التسويات الجزئية، أو المرحلية، للنزاعات الإقليمية والدولية.

ترسيم الحدود

أسباب النزاع تعود إلى ترسيم الحدود تحت ضغط القوة العسكرية أو السياسية بدون مراعاة انتماءات الشعوب وإراداتها الحرة. هكذا اعتمدت الحدود بين الدولتين منذ الاستقلال عن السيادة الإسبانية في الربع الأول من القرن التاسع عشر، ولم يتم ترسيمها بشكل دقيق خصوصاً على مسافة 78 كيلو

---

(1) انظر مقالنا المنشور في صحيفة النهار اللبنانية، 16/ 2/ 1995

متراً بالقرب من نهر تشينيبا في منطقة حوض الأمازون، وبالقرب من سلسلة جبال الكوندور ذات النباتات الإستوائية والأدغال الكثيفة. وقد شهدت هذه المنطقة نزاعاً مسلحاً في العام 1941، إبّان الحرب العالمية الثانية وفي غمرة انشغال الولايات المتحدة بالحرب الكونية، تمكّنت خلاله بيرو من دخول أراضي إكوادور واحتلال مساحة من أراضيها تبلغ 324 ألف كيلومتراً مربعاً. وتحت ضغط القوة المسلحة وقّعت الدولتان على بروتوكول ريو - نسبة إلى المدينة البرازيلية ريودي جينيرو - الذي تضمن معاهدة بينهما وتثبيتاً لوقف إطلاق النار. رفضت إكوادور معاهدة ريو بحجة سلخ جزء من أراضيها لصالح بيرو، مما أدّى إلى عدم استكمال ترسيم الحدود وإثارة نزاع مسلح متجدّد كل عام في 29 كانون الثاني (يناير) حيث ذكرى توقيع بروتوكول ريو.

ومن المعروف أن رفض إكوادور استمر، حتى أن كونغرس هذه الدولة رفض بروتوكول ريو عام 1960، وتحوّلت منطقة (كورديلرا دل كوندور) ساحة لنزاع مستمر. وكلٌ من الجانبين أخذ يتحدّث عن أهمية هذه المنطقة الكثيفة بالغابات، والغنية بموارد الذهب والنفط والأورانيوم، وهذا ما ساعد على احتدام النزاع وإطالة أمده وبقاء التوتر على حدود البلدين خصوصاً في عامي 1981 و1995.

هذا النموذج الحدودي، له ما يماثله من نماذج أخرئ في أميركا اللاتينية. فمنذ بداية القرن العشرين نشأ صراع حدودي بين الأرجنتين وتشيلي على مسافة طويلة بعدما أعلنت الجمعية الملكية في لندن الحدّ الفاصل بين الدولتين في العام 1890، وفرضت تخطيطاً للحدود وفق الإرادة البريطانية في الدرجة الأولى[2]. وفي العام 1903 وقّعت الولايات المتحدة وبنما معاهدة «هاي - بونافاريلا»، بعد انفصال بنما عن كولومبيا بمساعدة الولايات المتحدة، وكرّست هذه المعاهدة حدوداً جديدة لبنما ونفوذاً خاصاً للولايات المتحدة في قناة بنما الدولية، وذات الأهمية الجيوستراتيجية كونها ممراً تجارياً حيوياً يربط بين المحيطين الأطلسي والهادىء. وفي أميركا الوسطى، نجد مجموعة دول صغيرة وضعيفة بعدما تفتّت إقليم أميركا الوسطى إلى كيانات سياسية ذات

---

(2) سوسن حسين، نزاع الحدود بين شيلي والأرجنتين في: **السياسة الدولية** (القاهرة، العدد 656 1979) ص 169.

حدود وهمية في بعض المناطق. وأمام غياب دولة كبرى في هذا الإقليم بقيت دول أميركا الوسطى متباعدة في سياساتها، ولم تحقق اتحاداً بين دولها على رغم التجانس القومي بين شعوبها. . . ولعلّ شهادة وزير خارجية الأرجنتين، جوزه كانتيللو، في مؤتمر لدول أميركا اللاتينية عام 1938، دليل على اصطناع الحدود السياسية لأسباب استعمارية، قال الوزير الأرجنتيني:

«إن قومياتنا هي مخلوقات إدارية من عمل التيجان الإسبانية والفرنسية والبرتغالية. فالحدود القائمة بين معظم الجمهوريات الأميركية الإسبانية هي حدود نيابات ملكية قديمة»[3]. وما يُقال عن أميركا اللاتينية يُقال عن أفريقيا ومناطق آسيوية حيث تتفشّى ظاهرة الحدود الوهمية.

النزاع في المجال الإقليمي

تؤيد بيرو تطبيق بروتوكول ريو، لأنه يضمن سيطرتها على جزء من الأراضي التي خصّصت سابقاً لسيادة إكوادور. وقد تعهّد رئيس بيرو البرتو فوغيموري تنفيذ مضمون البروتوكول سواء بالدبلوماسية أو بالقوة[4]. في المقابل، تفضل إكوادور التملُّص من بروتوكول ريو والتوصُّل إلى اتفاق جديد. ومن المعروف أن أي اتفاق، أو معاهدة، يُفرض بالقوة والإحتلال العسكري للأرض لا يُعتد به من وجهة نظر القانون الدولي. ذلك لأن طرفي الاتفاق يجب أن يتمتعا بحرية إرادة. غير أن الدول الضامنة لبروتوكول ريو وهي: البرازيل، تشيلي، الأرجنتين، الولايات المتحدة الأميركية، لا تريد تعديل مضمون البروتوكول، وإعادة بحث الظروف والمعطيات التي أدّت إلى وضعه واعتماده في سنة 1942. وربما يقود مثل هذه التعديل إلى إعادة النظر في أوضاع حدودية أخرى قائمة في أميركا اللاتينية من جمهوريات أميركا الوسطى والبحر الكاريبي إلى أقصى جنوب القارة الأميركية.

سعت الدول الأربع الضامنة لبروتوكول ريو إلى تحقيق مفاوضات

(3) نديم البيطار، **من التجزئة إلى الوحد**، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 1979، ص 59.

(4) صحيفة **النهار**، اللبنانية، 7/2/1995.

مباشرة بين الجانبين، في ظل صعوبات ديبلوماسية بالغة، ومع تأرجح الوضع العسكري على الحدود بين التوتّر والإنفراج. ورفضت إكوادور إقامة منطقة منزوعة السلاح خشية دخول جيش بيرو إليها في وقت لاحق، واتّهمت حكومة بيرو بتصعيد الأعمال الحربية. كما تحرّك السكان الأصليون من هنود الأمازون المتضررون من القتال مطالبين بالسلم والتفاوض بين الدولتين[5]، وحقّق هؤلاء إجماعاً على هذا المطلب قلّما ظهر تجاه مشكلات أخرى.

تدرك بعض الدول الإقليمية، ذات الأوضاع السياسية والإقتصادية المشابهة لدولتي بيرو وإكوادور، خطورة تفاقم النزاع بينهما والنتائج السلبية التي قد تترتّب عليه. كلا البلدين يرزح تحت عبء الدين الخارجي (أكثر من 20 بليون دولار في بيرو، وأكثر من 11 بليون في إكوادور خلال مرحلة التسعينات).

ويعيش في حالة فقر نحو ثلث سكان بيرو البالغ عددهم نحو 23 مليون نسمة، ونحو نصف سكان إكوادور البالغ عددهم نحو 12 مليون نسمة. وكلاهما من الدول النامية ذات معدّلات متوسطة في التنمية البشرية ومتشابهان في الحياة الإقتصادية والإجتماعية وتوزيع القوى العاملة على قطاعات الإنتاج. هذا فضلاً عن العوامل الثقافية المشتركة، والعلاقات التاريخية الواحدة التي شهدت سيطرة إستعمارية أوروبية في وقت واحد. لذلك تخشى دول الجوار الإقليمي تفاقم المشكلات الإقتصادية والإجتماعية في الدولتين، وانعكاساتها المحتملة على أميركا اللاتينية التي تشكو في الأصل من ضعف البنى السياسية والإقتصادية، على رغم التحوُّل البارز في مرحلة الثمانينات من حالة الديكتاتوريات العسكرية إلى حالة الأنظمة الحزبية المنتخبة.

منظمة الدول الأميركية

ظهر تحرُّك جديد لمنظمة الدول الأميركية مواكب لمسار الأزمة وساع لإيجاد تسوية سلمية لها. وهذا ما ينسجم مع أهداف المنظمة ومبررات تأسيسها في العام 1948 فميثاقها يحدّد أهدافها بالعمل على استقرار السلم في

(5) صحيفة الحياة، لندن، 29/ 1/ 1995.

القارة الأميركية، ومنع الحروب بين الدول الأعضاء، وتحقيق التعاون بينها في مختلف الميادين.. ويؤكد الميثاق على تسوية النزاعات الأعضاء بالطرق السلمية، وعلى الوحدة المعنوية للقارة الأميركية واحترام القيم الثقافية لدولها..

وقد تحرّكت هذه المنظمة الأميركية في أواخر الخمسينات لمعالجة الأزمات السياسية في دول البحر الكاريبي، ثم تفاعلت مع أزمة كوبا إبّان الحرب الباردة، ومع الحروب الأهلية والنزاعات الإقليمية في منطقة أميركا الوسطى.. وسجّلت مواقف مساعدة على الهدوء تجاه أزمة هايتي الأخيرة، وتابعت عبر الأمانة العامة مجريات النزاع الحدودي بين بيرو وإكوادور، بما في ذلك اجتماعات الدول الضامنة لبروتوكول ريو والمفاوضات بين طرفي النّزاع. على أن تحرُّك هذه المنظمة القارية، يعكس بصورة غير مباشرة طبيعة العلاقات السائدة بين دول القارة الأميركية، وما تشهده أحياناً من تحوُّلات واضطرابات. فالولايات المتحدة تسعى بحكم نفوذها الدولي إلى توجيه هذه المنظمة، ودفعها نحو اتخاذ مواقف مساندة لسياستها الخارجية.

الملحق الرابع

مشكلة كشمير: نموذج دراسي في الجغرافية السياسية والجيوبوليتيك

الاسم الرسمي لمنطقة كشمير هو «ولايتا جامو وكشمير»، وتقع في شمال الهند على حدود الصين وبمحاذاة أفغانستان وباكستان من جهة الغرب. إنها منطقة جبلية ذات طبيعة جميلة في مركز وسطي في قلب آسيا، وعقدة مواصلات هامة بين البلاد والمناطق المتاخمة لها.

تبلغ مساحتها 471، 84 ميلاً مربعاً، وتتصل بالهند عبر طرق جبلية ضيقة في منطقة كاتو، مما يجعل الاتصال البري بينهما صعبًا ومعقداً. في حين تتصل كشمير بدولة باكستان عبر طرق برّية أسهل مما يقوّي الحركة التجارية بين الجانبين.

يناهز سكان كشمير خمسة ملايين نسمة، ومعظمهم من المسلمين (حوالي 77 في المئة) والباقي من الهندوس والبوذيين. وقد خضعت منطقة كشمير تاريخياً لحكم المغول، ثم الأفغان، ثم قبائل السيخ، ثم الهندوس. وكانت ولاية متصلة بالتاج البريطاني من بين 560 إمارة في شبه القارة الهندية لم تخضع مباشرة للسيادة البريطانية، أي أن كشمير تمتعت بالاستقلال الذاتي حتى العام 1846 ميلادية عندما باعتها حكومة صاحبة الجلالة مع غيرها من الإمارات لأمراء الهند بموجب اتفاق آرميستار في مقابل مليون ونصف مليون دولار[1]. ومن المعروف أن «شركة الهند الشرقية» التي شكلت أداة مباشرة للاستعمار البريطاني

---

(1) انظر مقالنا «هل تتجدد الحرب الهندية ـ الباكستانية». في صحيفة «النهار»، 16/ 4/ 1993.

تدخّلت في تنصيب الحكام على الإمارات الهندية المتعددة، ومن بينها ولايتي جامو وكشمير. وتعاملت معها كسوق تجارية واسعة لاستهلاك السلع البريطانية، حيث أضاف الموقع الاستراتيجي لمنطقة كشمير في وسط آسيا أهمية إقليمية لها بالقرب من حدود الصين وجبال هملايا الشديدة الارتفاع.

يمكن اعتبار تاريخ استقلال الهند في العام 1947 وقيام دولتي الهند وباكستان في شبه القارة الهندية بمثابة بداية تفاقم أزمة كشمير وقيام حروب عدّة بين الدولتين المتنازعتين على هذه المنطقة الفاصلة بينهما، ولكل منهما حجّته التي يتذرّع بها. الحكومة الهندية تؤكد أن حكومة كشمير باسم حاكمها (المهراجا) وافقت على الانضمام إلى الهند سنة 1947، وهذه الحكومة مخوّلة بتقرير مصير كشمير من غير العودة إلى رغبات الأهالي. وتضيف حكومة نيودلهي أن السلطات الهندية قامت بتعزيز طرق مواصلات كشمير بعد الاستقلال، ويمكن تعزيز الروابط الاقتصادية والتجارية مع أسواق الهند الواسعة، وأن هنالك حوالي مليون هندوسي يعيشون في جنوب جامو تجدر حمايتهم وتحصيل حقوقهم الإنسانية كافة. في مقابل هذا الموقف الهندي، تؤكد السلطات الباكستانية على الروابط الإسلامية والحضارية مع سكان كشمير، وعلى سهولة المواصلات والاتصالات مع هذه المنطقة بواسطة السكك الحديدية والطرق البرّية. وتنبه حكومة باكستان من مخاطر ضمّ كشمير إلى الهند على الأمن الباكستاني من جهة الشمال والشرق، بحيث تعني السيطرة الهندية على مياه نهر السند حرمان باكستان من مياه الري وتوليد الطاقة الكهربائية. وبين هذه الحجّة وتلك تندلع الحروب الهندية - الباكستانية دون أن تتمكن منظمة الأمم المتحدة بعد من إيجاد حلٍ لهذه المعضلة الإقليمية.

كانت قد عرضت الهند مسألة كشمير على مجلس الأمن في بداية العام 1948، مدعية مسؤولية باكستان عن تفجير الاضطرابات. وقد شكّل مجلس الأمن لجنة دولية لتقصي الحقائق في شبه القارة الهندية تحت مبدأ، إنفاذ حق تقرير المصير، في ظل الحرب الهندية - الباكستانية الأولى عام 1948 التي توقفت في بداية العام 1949 نتيجة تدخل الأمم المتحدة وتثبيت وقف إطلاق النار بحيث سيطرت الهند على ثلثي مساحة جامو وكشمير مع وجود أربعة أخماس السكان تحت الإدارة الهندية، أما الجزء الباقي فقد خضع للسيطرة



خريطة كشمير

الباكستانية وعُرف باسم منطقة (كشمير الحرّة)[2]. هكذا نشأ خلاف مستديم بين الهند التي تخشى انفصال كشمير الذي يقدّم لحركات انفصالية مماثلة في ولاية البنجاب حيث الصراعات الطائفية بين الهندوس والسيخ، وباكستان التي تريد ضم إقليم كشمير كاملاً إليها لأسباب استراتيجية في الدرجة الأولى. ثم تجدّدت الحرب في العام 1965 في ظل الحرب الباردة عندما ظهر الدعم الأميركي لباكستان في مقابل الدعم السوفياتي للهند، ووقفت الصين مع باكستان في هذه الحرب تحت وطأة الخلاف الحدودي ـ الاستراتيجي مع الهند منذ مدّة طويلة. ثم نشبت الحرب الثالثة في العام 1971 لأسباب عدّة بينها مشكلة كشمير، وقد أدّت إلى انفصال باكستان الشرقية (بنغلادش) عن دولة باكستان وإعلان استقلالها التام عقب الانتصار العسكري الهندي في تلك الحرب، غير أن مشكلة كشمير بقيت بدون حل في ظل تراجع الاهتمامات الإقليمية والدولية بها، وعلى رغم ما أكده الجانبان الهندي والباكستاني في اتفاق سيملا للعام 1972 على احترامهما لخط وقف إطلاق النار وحل المشكلة سلمياً عن طريق المفاوضات. أما دور الأمم المتحدة فلم يتعدّى وجود فريق من المراقبين الدوليين على طرفي الحدود لرصد وقف إطلاق النار في جامو وكشمير منذ العام 1949[3]، ولم يتمكن هذا الدور من منع نشوب الحروب المتكررة ومن تفاقم مشكلة كشمير مجدداً بعد انقضاء مرحلة الحرب الباردة.

عادت مشكلة كشمير إلى الظهور بقوة منذ العام 1990 حيث وقعت مجابهات حادة بين القوات المسلحة الهندية وثوار كشمير المطالبين بالانفصال عن الهند، وأدّت إلى سقوط أكثر من ثلاث عشرة ألف شخص طوال أربع سنوات وإلى عودة أجواء الاضطراب السابقة بين الهند وباكستان، وأفادت تقارير الهيئات الدولية أن القوات الهندية ارتكبت انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان في معرض مواجهتها لمطالب وتحركات شعب كشمير مثل محاصرة الأحياء السكنية واعتقال عدد كبير من الكشميريين، ويمكن التوقف عند حادثين خطيرين أدّيا إلى تفاقم مشكلة كشمير هما:

---

(2) انظر: **جغرافية العلاقات السياسية**، م. س، ص 441 ـ 463.

(3) انظر تقرير أمين عام الأمم المتحدة عن أعمال المنظمة الدولية (سبتمبر 1993)، ملحق **السياسة الدولية**، عدد أول اكتوبر 1993.

1 ـ إقدام المتطرفين الهندوس على هدم مسجد بابري في بلدة أيوديا الهندية، وقيام حملة اضطرابات طائفية في الهند في مطلع العام 1993، وامتداد هذه الحملة إلى كشمير ودولتي باكستان وبنغلادش. رافق هذه التوترات الأمنية تنظيم أبناء كشمير الحرّة تظاهرات حاشدة لاختراق الحدود الهندية بعد عدّة محاولات مماثلة جرت في السنوات الماضية تهدف إلى المطالبة بوحدة قطاعي كشمير، لكنها اصطدمت بالقوات الباكستانية الحدودية.

2 ـ محاصرة القوات الهندية لمسجد حضرتبال في عاصمة كشمير مدينة سريناغار، وهو مسجد هام وله تاريخ مؤثّر، وقد تحصّن في داخله حوالي ثمانين من المسلمين المطالبين باستقلال كشمير. وبعد رفع الحصار عن المسجد بأيام قليلة عاد الجيش الهندي ليحاصر بلدة سوبور في وداي كشمير لاستعادة سيطرته على إحدى المعاقل الرئيسية للثوار. وقد تداعت هذه الأحداث في ظل اتهام الهند لباكستان بمساعدة الانفصاليين المسلمين وتدريبهم، ونفي باكستان لهذا الاتهام وتأكيد اقتصار مساعدتها على الأمور الإنسانية، مع توتر واضح في العلاقات الهندية ـ الباكستانية.

رئيسة وزراءة باكستان السيدة بنازير بوتو دانت حوادث القتل في كشمير وطالبت السلطات الهندية بالإفراج عن المعتقلين من القادة الكشميريين وبسحب حرس الحدود الهنود المرابطين حول مسجد حضرتبال، وأكدت على ضرورة التقيد بمضمون الاتفاق السلمي الذي توصلت إليه مع حكومة الهند بعيد انتخابها رئيسة للحكومة الباكستانية في العام 1993، ونبّهت إلى مخاطر نشوب حرب جديدة في شبه القارة الهندية نتيجة عدم حل مشكلة كشمير[4]. في المقابل انتقدت الأوساط الهندية ـ الإعلامية والسياسية ـ تساهل الإدارة الأميركية مع مواقف باكستان وقرار واشنطن القاضي برفع الخطر العسكري والاقتصادي عن دولة باكستان، محذّرة من مخاطر الأسلحة النووية الموجودة في حوزة الجيش الباكستاني ومن مخاطر انتشار الأصولية الإسلامية في باكستان وغيرها من الدول المجاورة، كما ذكرت الأوساط الهندية.

(4) انظر: صحيفة الحياة، 30/ 11/ 1993.

هكذا تتفاقم مشكلة كشمير عند أي اضطراب طائفي في شبه القارة الهندية، وهي مشكلة كامنة سرعان ما تظهر عند ظهور بوادر العنف السياسي ـ الطائفي في أية بقعة من الهند، أو عند توتر العلاقات بين الهندوس والمسلمين. ومن المعروف أن ظاهرة العنف هذه متكررة في تلك المنطقة من العالم، ومنذ مرحلة السيطرة البريطانية في القرن التاسع عشر حيث نشأت حركات طائفية متطرفة ما تزال بعض مظاهرها مستمرة إلى اليوم. ثم إن هذه الظاهرة العنفية ليست محصورة في شبه القارة الهندية بل هي موجودة بعد انتهاء الحرب الباردة فيّ مناطق وجمهوريات آسيا الوسطى وفي أفغانستان، حيث تحتدم النزاعات العرقية والطائفية فضلاً عن الخلافات الحدودية بين هذه الدول المستقلة حديثاً.

أمام مجمل هذه التطورات عملت التنظيمات السياسية في كشمير على تشكيل «مؤتمر جميع الأحزاب» في مطلع العام 1993 بغية إقناع الرأي العام الدولي بقضية كشمير، والضغط على حكومتي الهند وباكستان لتمثيل هذا المؤتمر في أية محادثات سلمية قريبة[5]. ومن المعروف تاريخياً أن «حزبُ المجاهدين» الإسلامي داخل كشمير الحرة طالب بضم كل إقليم كشمير إلى باكستان، بينما طالبت «جبهة تحرير جامو وكشمير» بإقامة دولة كشمير المستقلة تماماً عن الهند وباكستان معاً، وقد وقعت اشتباكات بين الطرفين في فترات متقطعة منذ العام 1990، وأدّت إلى تعقيد الأزمة الداخلية وإضافة مشكلة جديدة على المشاكل الإقليمية المحيطة والمؤثرة في كشمير.

تتزامن مشكلة كشمير في تفاعلاتها وحوادثها هذه مع بّروز مشاكل إقليمية حادة في غير منطقة من العالم، ومع توقف عملية الاستقطاب الدولية التقليدية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق داخل شبه القارة الهندية وفي آسيا الوسطى، فالعلاقات الأميركية ـ الهندية آخذة بالتقدم في موازاة العلاقات الأميركية ـ الباكستانية بعدما زال الخطر السوفياتي السابق على المصالح الأميركية في منطقة آسيا الوسطى والمحيط الهندي. وهذا ما نلاحظه في تصريح مساعد وزير الخارجية الأميركي للشؤون السياسية بيتر تارنوف أثناء

---

(5) انظر: صحيفة **الحياة**، 20/ 9/ 1993.

زيارته العاصمة الهندية في نوفمبر 1993 عندما أعلن بأن «قرار ضم كشمير إلى الهند لا يعني أن هذه المنطقة ستبقى هندية إلى الأبد»[6]، وشدّد على ضرورة الأخذ بآراءسكان تلك المنطقة لتقرير مصيرهم. وهذا ما أثار خشية الحكومة الهندية من انفصال كشمير الذي قد يمهّد لانفصال أقاليم أخرى عن الهند مثل ولاية البنجاب وغيرها التي شهدت اضطرابات طائفية وأعمال عنفية سياسية.

يصعب فصل مشكلة كشمير في أسبابها ومظاهرها واحتمالات الحل لها عن الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك، لا بل إنها تشكل مثلاً حياً وميدانياً في مضمار هذا العلم الذي لا يمكن أن ينفصل عن الاعتبارات الإقليمية والدولية.

---

(6) انظر: صحيفة الشرق الأوسط، 7/ 11/ 1993.

الملحق الخامس

أبعَاد إقليمية ـ دَولية لنَاغورني ـ كارابَاخ(*)

لم تكن أزمة إقليم ناغورني كاراباخ منفصلة عن مشكلات بلاد القوقاز، لا بل إنها تعكس التعقيدات الإقليمية والدولية التي كانت موجودة في الماضي والتي ازدادت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. ولعل هذه الأزمة الدامية بين أرمينيا وأذربيجان تكوّن مشهداً من جملة مشاهد أخذ بعضها يظهر في أوروبا وآسيا الوسطى، وبعضها الآخر قد يأتي مستقبلاً في هذا العالم المتغير.

كانت بلاد القوقاز الواقعة بين بحر قزوين والبحر الأسود ساحة للصراع بين الامبراطوريات الروسية والعثمانية والفارسية منذ زمن بعيد. ولم تعرف هذه البلاد الاستقرار السياسي، كما لم تحقّق وحدتها السياسية في كل المراحل الماضية. وهي تشمل اليوم جمهوريات أذربيجان وأرمينيا وجورجيا وجزء من غرب روسيا، ويحدد موقعها الجغرافي كثيراً من سياساتها القديمة والمستجدة. إنها تجاور إيران وتركيا بكل ما يحمل هذا الجوار من تنافس وصراع حيث كانت بلاد القوقاز على الدوام خاضعة للسيطرة التركية أو الإيرانية، أو كليهما معاً، وكانت روسيا القيصرية تقترب من هذه المنطقة وصولاً إلى مياه البحر الأسود وإلى خطوط التماس العسكرية مع الامبراطورية العثمانية وإيران. ويكفي أن نذكر أن إيران كانت تسيطر على أراضي أذربيجان وهي تضم الآن نحو ثمانية ملايين أذري، وأن اللغة التركية هي الأكثر انتشاراً وسط بلاد القوقاز حيث يوجد نحو أربعين لغة محكية. كل ذلك يفسر جانبًا من الواقع الجيوبوليتيكي لمنطقة مهمة بثرواتها الطبيعية ـ الطاقة والمعادن ـ ومتصلة بوسط

(*) مقال للمؤلف في صحيفة «النهار»، 8/7/1992.

آسيا حيث عقدة المواصلات التجارية والحربية وحيث المنطقة الجغرافية المؤثرة في السياسة الدولية والتي وصفها عالم الجغرافية السياسية ماكيندر بأنها قلب العالم، وبمعزل عن مدى صحة هذه القاعدة الدولية التي أرساها ماكيندر فإن القوقاز ووسط آسيا يحتفظان بأهميتهما الاستراتيجية حتى اليوم. ولا شك في أن الظاهرة الدولية الجديدة المؤثرة في بلاد القوقاز، وتالياً في الصراع الأرمني ـ الأذري على إقليم كاراباخ هي انهيار الاتحاد السوفياتي كصيغة اتحادية ـ امبراطورية، وما يحمله هذا الانهيار من احتمالات العودة إلى التنافس بين روسيا الطامحة إلى استعادة أمجادها الامبراطورية وتركيا المستندة إلى الغرب الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، وإيران الإسلامية ذات الماضي الامبراطوري والتطلع نحو دور فاعل وسط مجموعة الدول الإسلامية في آسيا الوسطى، وبذلك يعود التنافس وسط اهتمامات أوروبية مباشرة، وتأثيرات دولية مهمة.

يأخذ إقليم ناغورني كاراباخ أهمية إقليمية ودولية ملحوظة، لأنه منطقة جبلية خاضعة لجمهورية أذربيجان منذ عام 1923، بعدما كانت خاضعة لجمهورية أرمينيا وهي، حتى اليوم، ذات غالبية أرمنية. والمعروف أن حدود الجمهوريات السوفياتية (15 جمهورية) رُسمت بعد الحربين العالميتين، خصوصاً بين عامي 1919 و 1929، بعد مفاوضات واتفاقات دولية معقدة، وقد أتت هذه الحدود السياسية مجافية للانتماءات القومية ولمبدأ حق تقرير المصير في معظم الحالات، والدليل على ذلك أن الاتحاد السوفياتي السابق كان يضم عشرين إقليماً في إطار الحكم الذاتي، وما كاد يتفكك حتى راحت هذه الأقاليم تطالب بالاستقلال التام. أما دقة موقع كاراباخ فتعود إلى كونه متصلاً بالحدود مع إيران وتركيا، فضلاً عن وجود جمهورية «ناخيتشيفان» الصغيرة التابعة لأذربيجان داخل أراضي أرمينيا، ووجود ممر لاتشين الفاصل بين أرمينيا وكاراباخ الذي تسكنه غالبية كردية، وهو يقع داخل أذربيجان، وقد تحوّل مقراً للاجتماعات الكردية المتلاحقة والمطالبة بإقامة دولة «كردستان الحمراء» فيه، خصوصاً وأن هذه الجمهورية كانت موجودة وتتمتع بحكم ذاتي بين عامي 1923 و 1929. وكل ذلك يكشف مدى التعقيدات الإقليمية بين أذربيجان وأرمينيا، وفي بلاد القوقاز عموماً.

تنطلق أرمينيا من مبدأ حق تقرير المصير في مطالبتها باستعادة كاراباخ وتذكّر بأن مملكة أرمينيا القديمة كانت موجودة قبل الميلاد، وأن الوفد الأرمني المشارك في مؤتمر الصلح في باريس في عام 1919 طالب باستقلال أرمينيا التركية، وأن اتفاق سيفر (Sévres) في عام 1920 دعا إلى جعل القسم الشرقي من الأناضول دولة أرمنية مستقلة، ولا ينسى الأرمن المجازر التي وقعت في صفوفهم في حمأة الحرب العالمية الأولى بعدما سقط لهم نحو مليون ونصف مليون قتيل، وهم كانوا في موقع التحالف مع روسيا ضد الامبراطورية العثمانية أملاً في الوصول إلى قيام دولة أرمينيا المستقلة والموحدة[1].

ترد تركيا على هذا الكلام بأن التحالف الأرمني ـ الروسي هو الذي سبّب وقوع المجازر الدموية، وأنها تريد أن تطوي هذه الصفحة من التاريخ وأن معاهدة لوزان في عام 1923 التي صاغها الحلفاء المنتصرون في الحرب العالمية الأولى، قد اعترفت لتركيا بسيادتها على الأناضول، ثم قامت حدود الجمهوريات السوفياتية نتيجة اتفاقات دولية رسمية، وأن الإمعان في تطبيق مبدأ حق تقرير المصير سوف يبدّل الخريطة السياسية في القوقاز وفي كل القارة الأوروبية. ولا شك في أن حساسية العلاقات الأرمنية ـ التركية، والعلاقات التاريخية بين الأذربيجانيين والأتراك، أظهرت تركيا في موقع المؤيد لأذربيجان في نزاعها مع أرمينيا حول إقليم كاراباخ منذ العام 1988، هذا النزاع الذي تحول إل كرّ وفرّ بين الطرفين المتقاتلين، خصوصاً خلال العام 1992 بعد انهيار الاتحاد السوفياتي رسمياً، أي بالتزامن مع انفجار بلاد القوقاز بالصراعات القومية والاتنية، وانفجار الصراعات والخلافات على الحدود بين الجمهوريات المستقلة، وداخل هذه الجمهوريات بين الأعراق والقوميات المختلفة.

هكذا تتصارع القوميات السلافية والبولندية والأرمنية والأوكرانية والجورجية والتركمانية. وتتنازع روسيا مع أوكرانيا على الحدود، كذلك يتفجر الخلاف الروسي ـ الجورجي في منطقة أوسيتيا الجنوبية داخل جمهورية جورجيا.

---

(1) انظر صحيفة «النهار»، 2/ 3/ 1992.

وتطالب رومانيا في أوروبا الشرقية بضم مولدافيا إليها لأنها كانت تحت سيطرتها قبيل الحرب العالمية الثانية.

وتنهض الحركات الانفصالية في طاجيكستان وتبرز مطالبة الطاجيك بإقامة جمهورية الطاجيك الكبرى فوق جزء من أراضي أفغانستان وطاجيكستان. وتطالب الأقليات السلافية والأوكرانية بكيانات ذاتية انفصالية داخل مولدافيا.

ماذا يعني كل ذلك؟

يعني في الدرجة الأولى، أن المؤتمرات الدولية التي انعقدت عقب الحربين العالميتين، والتي رسمت الحدود السياسية للدول، تجاهلت مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير، وانطلقت من مصالح الدول المنتصرة، فإذا بها تزرع ألغاماً موقوتة سرعان ما انفجرت لاحقاً لتطيح نتائج هذه المؤتمرات. والمشكلة لا تكمن اليوم في عودة القومية إلى البروز فوق مسرح السياسية الدولية، فالمشكلة الدولية لا تزال تجاهل الحقائق القومية للشعوب عند رسم الحدود السياسية. إنها مشكلة قديمة ومستجدة معاً.

ويعني ثانياً، أن التنافس الإيراني ـ التركي في القوقاز وآسيا الوسطى آخذ في الظهور، وهو تنافس محكوم بالمصالح الإقليمية والاعتبارات الدولية العامة قبل العوامل الأخرى. فتركيا تريد أن تكون أوروبية ـ غربية من خلال حلف شمال الأطلسي وآسيوية وشرق ـ أوسطية ومتوسطية كما أعلن رئيس وزرائها سليمان ديميريل. وقد كشفت هذه الطموحات في أكثر من موقف كان آخرها صدور «إعلان اسطنبول» الذي جسّد في حزيران 1992 قيام منظمة إقليمية لدول حوض البحر الأسود تضم إحدى عشرة دولة مطلة على البحر الأسود في بلاد البلقان والقوقاز. وتركيا في كل ذلك تتعاطف مع أذربيجان من دون أن تقطع علاقاتها مع أرمينيا. وإيران تريد في المقابل أخذ دور ريادي وسط مجموعة الدول الإسلامية المستقلة مستفيدة من موقعها في وسط آسيا وفي منطقة الخليج العربي، وهي تنطلق من موقعها ودورها محاولة التأثير في مستقبل مجموعة الدول المستقلة، وفي النزاع الأذري ـ الأرمني، وسعت إلى إقامة منظمة دول بحر قزوين لتضم كلاً من إيران وروسيا وأذربيجان وكازاخستان، ومن إمكانات التعاون الاقتصادي مع مجموعة الدول المستقلة،

ونجحت إيران في التوصل إلى إقرار اتفاق طهران في 25/ 3/ 1992، القاضي بوقف إطلاق النار وتبادل الأسرى في كاراباخ تمهيداً لتثبيت الحل السياسي. لكن التجاذب الإيراني - التركي من جهة وعمق التناقضات القومية والاتنية في القوقاز من جهة أخرى، جمدا اتفاق طهران ليعود القتال مجدداً[2]. وفوق هذا وذاك تحاول روسيا الاتحادية جاهدة إعادة ترتيب علاقات مجموعة الدول المستقلة بقيادتها وتبعاً لمصالحها.

ويعني ثالثاً، أن أوروبا كلها من خلال «مؤتمر الأمن والتعاون» تدخل تجربة عسيرة في تثبيت الأمن الأوروبي وإنجاز الاتحاد الأوروبي بعد وقوع انفجارات سياسية متلاحقة من البلقان إلى أوروبا الشرقية إلى القوقاز وآسيا الوسطى.

ويبدو أن أوروبا، ومعها مناطق واسعة من آسيا تدفع ثمن المتغيرات الدولية الجديدة. ولا نعجب من تفجّر مشكلات في أوروبا وآسيا أكثر تعقيداً من مشكلات العرب والشرق الأوسط. ولا نسوق هذا الكلام على سبيل السخرية، ولكن على سبيل التوقف عند المتغيرات الدولية الجديدة.

---

(2) انظر: نيفين مسعد، **إيران ومعضلة النزاع الأذربيجاني ـ الأرمني**. في: **جريدة الحياة**، 17/ 2/ 1992.

الملحق السادس

أسماء أماكن جغرافية كما وردت في المصادر العربية(1)

نورد أسماء بعض الأماكن الجغرافية كما تداولها العرب والمسلمون في العصور الوسيطة، وقد كانت شائعة ومعروفة إبان السيطرة العربية والإسلامية على التجارة العالمية في منطقة المحيط الهندي.

البحر الأريتري: هو المحيط الهندي.

بحر الزنج: جزء من المحيط الهندي مجاور لبلاد الصومال وزنجبار في إفريقيا.

بحر الخزر: هو بحر قزوين.

بحر الكاهل: غالباً هو بحر الصين.

جزيرة المل: هي جاوه أو واق الواق.

واق الواق: ذهب بعضهم إلى أنها مدغشقر، وهي على الأغلب بلاد اليابان.

الديبل: هي أكبر موانىء السند وموقعها الآن كراتشي في باكستان.

الرامي: هي جزيرة سومطرة بأندونيسيا.

سرنديب أو سيلان: هي الآن سيري لانكا.

سفالة: هي الآن موزمبيق.

---

(1) المصدر: شوقي عبد القوي عثمان، **تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية**، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، رقم 151، 1990، ص 299 ـ 304.

السلى: هي جزر الفليپين.

السند: هي بلاد أفغانستان اليوم.

الصنف: هي الهند الصينية.

القمر: هي جزيرة مدغشقر.

الزيتون: هو ميناء شوان شو في الصين.

سيلا: هي كوريا.

ملندي: هي الساحل الشرقي لإفريقيا في كينيا.

الملحق السابع

استراتيجية موقع مصر(*)

فرض موقع مصر الجغرافي، وما يزال، تأثيراً خاصاً على سياستها، وعلى علاقتها الدولية، وإن دراسة جغرافيتها السياسية[1] من شأنها المساهمة في تفسير الأحداث الكبرى التى مرت في تاريخها. بل إن مصر تشكل وحدة صالحة للدراسة الجغراسية والجيوبوليتيكة، لأنها تحتل موقعاً جغرافياً فريداً في العالم بين ثلاث قارات، وفيها ممر بحري استراتيجي هام عبر قناة السويس والبحر الأحمر، وهي أولاً وأخيراً مرتبطة بوجودها بمياه النيل الذي يقطعها من الصعيد إلى البحر الأبيض المتوسط باعثاً الحياة على ضفتيه.

منذ وجود الحضارات القديمة بين النيل والفرات، انصبّت التجارة العالمية في مصر وعبرها، ثم قامت بدور استراتيجي كبير مع العراق في ربط الاتصال، والمواصلات، بين الهند والشرق الأقصى، وبين الشرق الأوسط وأوروبا، ولما أصبحت القاهرة عاصمة الدولة العربية الإسلامية، تعزز هذا الدور حتى اكتشاف الطريق البحري حول إفريقيا، وإنزال الهزيمة بالأسطول المصري على يد البرتغاليين في موقعة «ديو» خارج البحر الأحمر عام 1509 م[2].

ولما سيطر العثمانيون على المشرق العربي ومصر والحجاز بعد «مرج

(*) انظر كتاب المؤلف: **«العامل القومي في السياسة المصرية»**، بيروت، دار الوحدة، 1987، ص 48 ـ 60.

(1) يمكن تحديد **الجغرافيا السياسية** بأنها الآثار الناجمة عن علاقة الجغرافية بحياة الدولة وسياستها.

(2) عمر عبد العزيز عمر، **«دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر»**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1975، ص 71.

دابق» ضعفت تجارة المحيط الهندي، بعد اهتمامهم بفتوحات البلقان والبحر الأسود وشمال إفريقيا، فتراجع دور مصر حتى أتت الحملة الفرنسية بقيادة نابليون عام 1798 م، التي أعادت الأهمية الجيوبوليتيكة لمصر والبحر الأبيض المتوسط في العلاقات الدولية، فنشبت الصراعات الإنكليزية ـ الفرنسية[3]، وقام التنافس بين روسيا وألمانيا على التواجد والنفوذ.

بعد أن عقدت فرنسا صلحاً مع بروسيا عام 1797، واتبعته بصلح آخر مع النمسا لوضع حد للحرب الدائرة في أوروبا، تمكن نابليون بونابرت من تركيز الجهود الفرنسية ضد انكلترا، فقررت حكومة الإدارة الفرنسية غزو مصر في إبريل (نيسان) 1798، للسيطرة على طريق الهند، والحصول على الامتيازات التجارية والصناعية وإضعاف النفوذ الانكليزي. وقد أدرك نابليون أهمية موقع مصر الاستراتيجي فقال عنها:

«إنها الأرض المقدسة، والعاصمة الطبيعية للدولة العربية»[4].

في 25 يوليو 1798 دخلت جيوش نابليون القاهرة بعد هزيمة المماليك، ثم تقدمت نحو سوريا عبر فلسطين، حتى تضمن أمن مصر وتصد عنها النفوذ الانكليزي، وفي 27 يونيو 1801 وقعت اتفاقية جلاء الفرنسيين عن مصر[5]، بعد أن أجبرهم العثمانيون والانكليز على التراجع عن مدينة عكا في فلسطين.

إذا كانت الحملة الفرنسية على مصر، قد أكدت أهمية مصر الجيوبوليتيكة في البحر المتوسط، فإنها أحدثت أيضاً تفاعلاً حضارياً بين مصر وفرنسا، وإن كان الدور الاستعماري الفرنسي، ظهر في مسألتين: إحاطة الأقباط بالاهتمام والرعاية[6] ومحاولة زرع الخلافات الطائفية مع المسلمين،

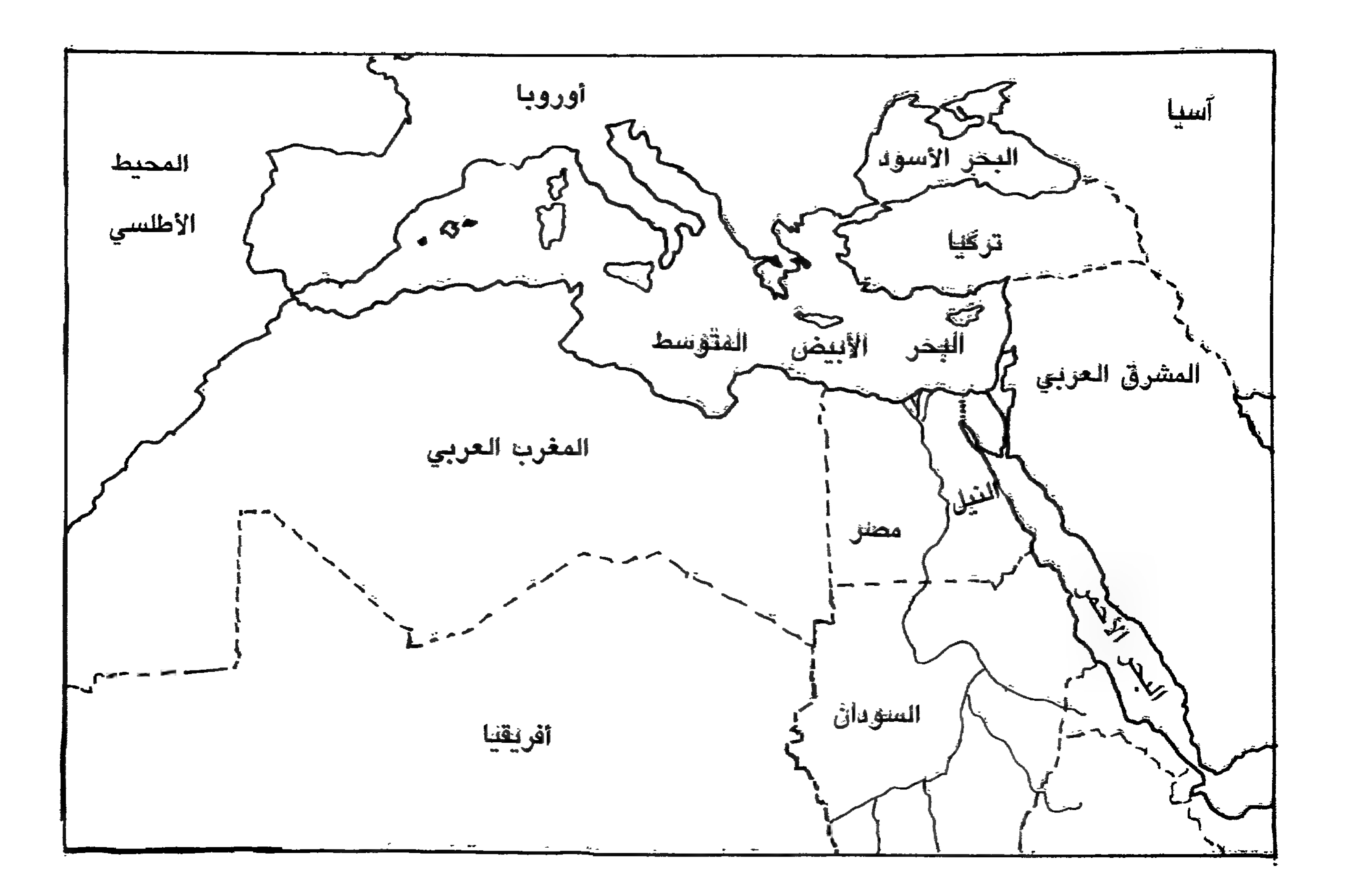
---

(3) قبل وصول الحملة الفرنسية أذاع نابليون منشوراً على جنده: «إنكم موشكون على فتح له آثار بعيدة المدى في حضارة العالم وتجارته، وستطعنون انجلترا طعنة تؤذيها..».
يراجع في ذلك: «**دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر**»، ص 101.

(4) علي الغتيت، «**الشرق والغرب من الحروب الصليبية حتى حرب السويس**». في: محمد عمارة، **العروبة في العصر الحديث**، بيروت، دار الوحدة، 1981، ص 24.

(5) **دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، ص 116.

(6) مصطفى الفقي، «الأقباط في السياسة المصرية». في: **الشعب الواحد والوطن الواحد**، (مجموعة كتاب)، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1982، ص 83.


آسيا
أوروبا
المحيط
الأطلسي
البحر الأسود
تركيا
البحر الأبيض المتوسط
المشرق العربي
المغرب العربي
النيل
مصر
البحر الأحمر
السودان
أفريقيا

وتوجيه بيان إلى يهود العالم ليقفوا مع نابليون في حملته.

أما التفاعل الحضاري، فقد أحدث تقدماً سياسياً في مصر، كانت أهم مظاهره: إنشاء ديوان القاهرة في 25 يوليو (تموز) 1798 ليكون بمثابة أول وزارة مصرية من تسعة أو عشرة أعضاء من مشايخ الأزهر، وإنشاء الديوان العام الذي يضم مندوبين من جميع أنحاء مصر[7]، وهو بمثابة مجلس استشاري لوضع النظام الإداري والمالي والقضائي وضم 180 عضواً. أما دواوين الأقاليم، أو مجالس المديريات فكانت تتلقى شكاوى المواطنين التي تصلها وتمنع الاعتداءات بين القرى، وتحافظ على الأمن.

1 ـ مصر والأمن العربي:

ازدادت المنافسة الانكليزية ـ الفرنسية في الشرق الأوسط في مطلع القرن التاسع عشر، فأرسلت بريطانيا حملة عسكرية لاحتلال الإسكندرية في آذار (مارس) 1807 م، وتقدمت الحملة نحو مدينة رشيد لكنها فشلت بالاستيلاء عليها، فتقدم محمد علي باشا ـ والي مصر ـ[8] إلى الإسكندرية ليثبّت سلطته في مصر، وليعمد في أول مارس (آذار) 1811 م إلى إبادة بقايا المماليك، ويصادر ممتلكاتهم، ويتحفز لإقامة دولة مصرية حديثة تصل حدودها إلى آسيا الصغرى.

وحتى عام 1840 م، امتد حكم محمد علي إلى جنوب السودان، والحجاز، واليمن، وسوريا[9]، وكاد يهدّد الدولة العثمانية نفسها.

اختلفت آراء المؤرخين حول الدوافع التي حدت بمحمد علي لإقامة امبراطورية واسعة، عربية أم مصرية بحتة، خاصة وإن محمد علي ـ الإلباني الأصل ـ قد تعاون مع فرنسا لمواجهة النفوذ الانكليزي في الشرق الأوسط،

---

(7) **دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، ص 142 و 144.

(8) «أصدر السلطان العثماني في 9 يونيو (حزيران) سنة 1805 فرماناً باعتبار محمد علي والياً على مصر منذ 10 مايو (أيار) سنة 1805». يراجع في ذلك: طعيمة الجرف، «**القانون الدستوري ومبادئ النظام الدستوري في الجمهورية العربية المتحدة**» القاهرة 1964، مكتبة القاهرة الحديثة، ص 179.

(9) جلال أحمد أمين، «**الشرق العربي والغرب**»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعة ثانية، 1980، ص 18.

وجاء في رسالة له إلى ملك فرنسا «لويس فيليب» في نوفمبر (تشرين الثاني) 1840 م، ما يلي:

«. . . أرى أن الشام تصير إذا بقيت في يدي عنصر قوة أستطيع به وقتئذ مساعدة مولاي السلطان ودولتي العلية مساعدة فعلية حقيقة، ولكنها لما كانت في يد الدولة العلية (الدولة العثمانية). . . كان الاضطراب والفوضى والحروب الأهلية مستحكمة فيها. . .»[10].

أدرك محمد علي أن الدفاع عن الأمن المصري يبدأ من المشرق العربي، وهو بذلك أكد العبرة السابقة: أمن مصر جزء من أمن سوريا، وأن سوريا «هي الباب الذي تكشف أرض مصر من ورائه إن ترك مفتوحاً»[11].

تجدر الإشارة إلى معاهدة لندن سنة 1840 التي فرضتها الدول الأوروبية على محمد علي، وأجبرته على الانكفاء إلى مصر والتخلي عن المشرق، واعترفت له بالاستقلال الذاتي[12] المقيد بالسيادة العثمانية، مقابل الانعزال عن العرب.

كشفت تجربة محمد علي عن دور مصر الريادي العربي، وأكدت هذا الدور ـ خاصة في مجال الأمن العربي ـ كما أظهرت المخاوف الاستعمارية من أي عمل وحدوي بين مصر والمشرق، وما له من آثار استراتيجية على الشرق الأوسط والعلاقات مع الغرب.

2 ـ قناة السويس والبحر الأحمر

بتاريخ 17 نوفمبر (تشرين الثاني) 1869 افتتحت قناة السويس أمام الملاحة البحرية وسط تأييد أوروبي لهذا المشروع الاستراتيجي الحيوي، الذي سهّل قدوم الخامات إلى أوروبا الغربية[13] من بلدان العالم الثالث، لتساهم في تطوير الصناعة الغربية.

---

(10) مصطفى كمال، «المسألة الشرقية»، مطبعة الآداب بمصر، طبعة أولى 1898، ص 107.

(11) أنيس صايغ، الفكرة العربية في مصر، بيروت، مطبعة هيكل الغريب، 1959، ص 22.

(12) «القانون الدستوري. . .» ص183.

(13) جمال حمدان، «شخصية مصر. . دراسة في عبقرية المكان»، سلسلة كتب شهرية تصدر عن دار الهلال بمصر، العدد 196، 1967، ص 181 و 182.

ثم نظمت المادة الأولى من اتفاقية القسطنطينية لعام 1888 المرور في القناة، فجاء فيها: «تظل قناة السويس البحرية بصفة دائمة حرة ومفتوحة في زمن السلم كما في زمن الحرب، لجميع السفن التجارية والحربية بدون تمييز بين جنسياتها»[14].

ولأن قناة السويس تربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر مروراً بالمحيط الهندي حتى الشرق الأقصى، تعرضت لحملات عسكرية:

- الاحتلال البريطاني لمصر عام 1882.
- الحملة التركية في الحرب الأولى 1915 و 1916.
- حملة «رومل» في الحرب الثانية 1942، لكنه هزم في معركة «العلمين».
- العدوان الثلاثي على مصر 1956.
- حرب حزيران (يونيو) 1967 والحملة الإسرائيلية.
- حرب تشرين (أكتوبر) 1973 وعبور المصريين للقناة.

«وليس من الصدفة أن تكون مصر ـ باستثناء عدن ـ أول وحدة في المشرق العربي تخضع للاستعمار الأوروبي عام 1882. بل لا شك أن القناة سهّلت على الاستعمار مهمته خارج مصر...»[15].

السيطرة الغربية على البحر الأحمر في القرن الماضي، من خلال قناة السويس شمالاً، وعدن جنوباً، كانت هدفاً استراتيجياً ثابتاً في سياسات الدول الكبرى، حيث حاول الألمان التقدم نحو القناة والبحر الأحمر لمواجهة النفوذ الانكليزي ـ الفرنسي، ولحفظ «التوازن الدولي» كما يقولون[16]، وقد وعت فرنسا هذه الرغبة الألمانية حيث قال الجنرال ديغول:

«... وكان لا بد أن نتوقع أيضاً، أن ينتقل الألمان عبر البحر الأبيض

---

(14) بدرية العوضي، «زرع الألغام والاستقلال السياسي للدول المطلة على البحر الأحمر». في: مجلة «**دراسات الخليج والجزيرة العربية**»، إبريل (نيسان) 1985 م، العدد 42، ص 187 (دورية تصدر بالكويت).

(15) «**شخصية مصر..**»، ص 117.

(16) عبد الرحمن الرافعي، **مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية**، طبعة القاهرة 1962، ص 96.

المتوسط، إما لتغطية أوروبا نفسها، أو لاكتساب مواقع جديدة عليه، أو لمساعدة شركائهم الإيطاليين، والإسبانيين أيضاً، أو لزيادة ممتلكاتهم هم، وكان القتال قد بدأ يدور بالفعل هناك. فالمحور يهدف للوصول إلى السويس»[17].

وكانت الضربة القوية للمصالح الغربية بعد قرار الرئيس جمال عبد الناصر بتأميم شركة قناة السويس، وتعرض مصر عام 1956 م للعدوان الثلاثي من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل إثر ذلك القرار، ثم زداد نفوذ مصر بعد السيطرة الكاملة على القناة، فامتد شرقاً إلى الحدود الدولية مع فلسطين، واتسع جنوبًا حتى القرن الإفريقي، عندما أحكمت البحرية المصرية إغلاق مضيق باب المندب أمام إسرائيل في حرب 1973[18]، مما أضاف لمصر ثقلاً استراتيجياً في القرن الإفريقي، فتداخلت مشكلات الخليج مع القرن الإفريقي مع قضية الصراع الغربي ـ الإسرائيلي.

خاضت مصر أربعة حروب ضد إسرائيل عبر قناة السويس وفي صحراء سيناء في الأعوام 1948 و 1956 و 1967 و 1973، بالإضافة إلى حرب الاستنزاف عام 1969. مما جعل قناة السويس محوراً استراتيجياً للأمن العربي الشامل[19]، بالإضافة إلى أهميتها الملاحية التجارية في الشرق الأوسط.

وتزداد أهمية القناة والبحر الأحمر بعد تدفق البترول العربي عبرهما إلى العالم الصناعي بنسبة 70 بالمئة[20]، باتجاه أوروبا وأميركا، فأصبحت القناة ممر البترول بالإضافة إلى أهميتها الاستراتيجية.

3 ـ النيل والبعد الإفريقي

نشأت الحضارة المصرية القديمة حول النيل من خلال الزراعة، واستمر

(17) **مذكرات الجنرال ديغول**، تعريب وتعليق خيري حماد، الجزء الأول، منشورات مكتبة المثنى (بغداد)، الطبعة الأولى، أيلول (سبتمبر) 1964، بيروت، ص 151.

(18) محرز الحسيني، «البحر الأحمر والأمن القومي العربي». في: مجلة «**السياسة الدولية**»، دار «الأهرام» بالقاهرة، العدد 78، أكتوبر 1984، ص 184 ـ 187.

(19) يراجع في ذلك: محمد جابر الأنصاري، «**تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي 1930 ـ 1970**» ـ «عالم المعرفة»، الكويت، عدد 35، نوفمبر 1980، ص 97، و 98.

(20) «**شخصية مصر..**»، ص 184.

المصريون في تجمّعهم السكني في وادي النيل الذي يمتد 1440 كيلومتراً من حدود السودان جنوبًا حتى البحر الأبيض المتوسط شمالاً، في منطقة الدلتا. وهكذا فإن الغالبية الساحقة من المصريين تسكن في مساحة صغيرة لا تزيد عن 3،5 بالمئة من مجموع مساحة البلاد[21].

أمام حاجة المصريين الدائمة إلى مياه النيل، ولمنع الصراعات بين القرى لاستغلال المياه، وجرّها بالأقنية، نشأت بالضرورة سلطة مركزية لتدير البلاد وتنظم أعمال الري، وتوطد الأمن بين السكان.

وهكذا نشأ المجتمع الفيضي (نسبة إلى فيضان النيل) الزراعي، وقامت معه إدارة مركزية منذ أقدم العصور تجسّدت في السلطان المطلق للفرعون، واستمرت المركزية في السلطة السياسية والإدارية، واستمر النيل، وما يزال، المحرك الأول للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر، خاصة مع استمرار الحاجة الدائمة إلى مجموعة كبيرة من الخبراء والمهندسين والموظفين لإدارة شؤون الزراعة والمياه، وما يتولد عن ذلك من فئة بيروقراطية في حياة مصر.

بسبب مياه النيل توسّع محمد علي باشا جنوبًا بعد 1820 م وصولاً إلى أعالي النيل في وسط إفريقيا، وبقيت هذه السياسة في عصر الخديوي إسماعيل[22]، كما ارتبطت السياسات الاستعمارية في إفريقيا بمياه النيل والسيطرة على منابعه، وعقدت مصر سلسلة اتفاقيات خاصة بمياه النيل، أهمها:

اتفاقية مياه النيل بين مصر وبريطانيا في 7 مايو (أيار) 1929، وقرار مجلس الوزراء المصري في 28 ديسمبر (كانون الأول 1949 بالموافقة على برنامج مشروعات الري للتوسع الزراعي، وعقد اتفاق الانتفاع الكامل بمياه النيل مع جمهورية السودان عام 1959[23].

---

(21) يونس البطريق، **الملامح الرئيسية في اقتصاديات البلدان العربية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1985، ص 118.

(22) طارق البشري، مصر في إطار الحركة العربية. في: «**مصر والعروبة وثورة يوليو**»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1982 ـ ص 29.

(23) عبد الملك عودة، «**النيل والسياسة 1985**». في: مجلة **المصور** القاهرة، العدد 3178، 6 أيلول 1985، ص 14 و 15.

ثم أتى بناء السد العالي ليضمن حصة مصر من المياه، ويجنّبها مخاطر الجفاف، ويساهم بتوفير الأمن الاجتماعي، وبالتالي الاستقرار السياسي، وهذا ما يفسّر الأزمة الدولية حول بناء السد في أواخر الخمسينات.

لقد أوجد النيل، بالإضافة إلى الصلات الجغرافية الطبيعية، صلات سياسية مع الأفارقة، وخاصة مع دول الوادي: أوغندا، أثيوبيا، كينيا، تنزانيا، رواندا، بوروندي، زائير، وأعطى لمصر بعداً إفريقيا واضحاً.

وتطل ثلاث دول: مصر والسودان وأثيوبيا على البحر الأحمر، ويطل القرن الإفريقي على مياه المحيط الهندي، مما أحدث ترابطاً استراتيجياً بين دول وادي النيل والبحر الأحمر والمحيط الهندي، بحيث يصعب الفصل بين هذه الممرات الثلاثة من الوجهة الاستراتيجية.

= يراجع أيضاً: إبراهيم علوان، **مراحل مجهولة في حياة الرئيس**، بيروت، الشركة اللبنانية للكتاب، 1970، ص 216.



القسم الثاني

الجغرافيا الاقتصادية

الفصل الأول

ماهية الجغرافيا الاقتصادية

الجغرافيا الاقتصادية هي علم معاصر متفرّع من الجغرافيا البشريّة، ويشترك مع علم الاقتصاد وعلم السياسة في بعض المضامين شأنه في ذلك شأن مجمل العلوم المترابطة في ما بينها. يتضمّن هذا الفصل تحديداً لنشأة الجغرافيا الاقتصادية في أواخر القرن التاسع عشر، وميادين اهتماماتها، وتعريفها انطلاقاً مّما وضعه أبرز علماء الجغرافيا الاقتصادية في هذا الصدد.

ويتوقف عند مناهج دراسة الجغرافيا الاقتصادية، مستعرضاً أهمها، ومفسّراً قواعدها بالاستناد إلى بعض النماذج، وذلك تمهيداً للدخول في دراسة أقسام الجغرافيا الاقتصادية في الفصول اللاحقة.

نشأة الجغرافيا الاقتصادية :ـ

الجغرافيا الاقتصادية هي فرع من فروع الدراسات الجغرافية البشرية، تتناول دراسة موارد الثروة الاقتصادية في العالم من حيث الإنتاج والاستهلاك والتسويق. وهي معنّية بمعالجة المشاكل المتعلّقة بتوزيع ظواهر النشاط الاقتصادي على سطح الأرض وعلاقاتها بالبيئة الطبيعية، وبدراسة الِحرَفْ الإنتاجية الرئيسية كالصيد والرعي والزراعة والتعدين والصناعة والنقل، وبتفسير إنتاج الغلات والسلع في أقاليم معيّنة[1]. وتبحث الجغرافيا الاقتصادية في موارد الثروة الاقتصادية وفي جهود الإنسان لاستثمارها على حالتها الطبيعية أو تحويلها إلى منتجات بأشكال أخرى. إنها تدرس آثار ظروف البيئة الطبيعية

(1) انظر: د. محمد عقيل، **المرجع في الجغرافيا الاقتصادية**، الإسكندرية، منشأة المعارف، بدون تاريخ، ص 26.

على النشاط الاقتصادي للإنسان، وتفسّر قيام الإنتاج في مناطق دون غيرها، ونظم الإنتاج ووسائله والاستهلاك وقيود التجارة والتسويق والعوامل المساعدة على تشجيع الإنتاج والتوزيع[2]. وقد استخدم الجغرافي الألماني جوتز Gotz مصطلح (الجغرافيا الاقتصادية) لأول مرّة سنة 1882، ليميّزها عن الجغرافيا التجارية التي كانت سائدة ومعروفة في أواخر القرن التاسع عشر، والتي اهتّمت بدراسة إنتاج السلع وتجارتها الدولية مستندة إلى الأرقام الإحصائية دون الاهتمام بالعوامل الجغرافية المؤثرة في الإنتاج والتسويق، ويرى جوتز أنّ الجغرافيا الاقتصادية هي «دراسة علمية أكاديمية بينما الجغرافيا التجارية هي عملية»[3].

ولأنّ الجغرافيا الاقتصادية تبحث في موارد الثورة الاقتصادية وفي عمليات الإنتاج، فإنّها ترتبط بفروع الجغرافيا البشرية من الزوايا السياسية والاجتماعية والسكانية. وهي وثيقة الصلة بعلم الاقتصاد، وتمتاز بطبيعة التغيّر الدائم. إنّها دراسة متحرّكة مع تبدّل النشاطات الإنسانية وما يرتبط بها من متغيّرات. وقد أخذت تزداد أهميتها العلمية والعملية عند مجموعات الزرّاع والصنّاع والتّجار بعدما تطوّرت وسائل الإنتاج، ووصلت الثورة الصناعية إلى ما وصلته من تركّز الإنتاج الصناعي في عدد من دول الشمال، ودخل العالم المتقدم في مرحلة الإنتاج ما بعد الصناعي في أواخر القرن العشرين. وبعدما ارتبطت أجزاء العالم في علاقات وثيقة تعزّزها ثورة الاتصالات والمواصلات الدولية.

تعريف الجغرافيا الاقتصادية:

تتعدّد تعريفات العلماء للجغرافيا الاقتصادية لكنّها تشترك في مضامين تكاد تكون واحدة، فيجد جونز Jones أنّ الجغرافيا الاقتصادية هي «تحديد العلاقات بين حياة الإقليم الاقتصادية وبين ظروف بيئته الطبيعية»[4].

---

(2) انظر: د. نصر السيد نصر، **قواعد الجغرافيا الاقتصادية**، مكتبة عين شمس، 1964، ص 16.

(3) علي البنّا، **قواعد الجغرافيا الاقتصادية**، بيروت، دار مكتبة الجامعة العربية، 1967، ص 13.

(4) انظر: د. سارة حسن منيمنة، **جغرافية الموارد والإنتاج**، بيروت، دار النهضة العربية، 1988، ص 19.

ويذكر شو E. Shaw في كتابه «جغرافية العالم الاقتصادية» أنّ الجغرافيا الاقتصادية «تدرس المشاكل التي تعترض كفاح الإنسان من أجل الحياة وتوزيع الموارد والأنشطة الاقتصادية المختلفة»(5).

ويحددها ماكفرلين Macfarlane بأنها «دراسة المؤثرات التي تفرضها ظروف البيئة الطبيعية على النشاط الاقتصادي للإنسان»(6). ويجد ماكيندر Mackinder أنّ الجغرافيا الاقتصادية تهتم بدراسة السلع وتوزيعها. ويعتبرها ألكسندر J. Alexander بأنّها تتناول «دراسة الاختلافات المكانية على سطح الأرض في نشاط الإنسان في مجالات الإنتاج والتبادل والاستهلاك لموارد الثروة المختلفة»(7).

تشترك هذه التعريفات، وغيرها، في أن **الجغرافيا الاقتصادية معنية بدراسة توزيع الموارد الطبيعية ومجالات الإنتاج والاستهلاك، وهي تتناول علاقات النشاطات الاقتصادية الإنسانية بظروف البيئة الطبيعية.**

مناهج دراسة الجغرافيا الاقتصادية:

تتعدّد مناهج دراسة الجغرافيا الاقتصادية، أو طرق دراستها، إذ يمكن أن تدرس أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة كالصيد والزراعة والصناعة والتعدين والتجارة والنقل والخدمات. أو على أساس دراسة الأقاليم الاقتصادية المختلفة وما فيها من خصائص، وما بينها من اختلافات، كأقاليم القمح في الولايات المتحدة وكندا والأرجنتين، وأقاليم الغابات المطيرة أو الموسمية... أو على أساس تحديد موارد الثروة الاقتصادية والسلع المتعدّدة كالقمح والقطن والسكر، والفحم والحديد والبترول... أو من خلال معرفة المقومات الطبيعية والبشرية المؤثرة في إنتاج الغلات الاقتصادية.

تأتي دراسة هذه المادة منهجياً من خلال ثلاثة مناهج ـ تقترب من التقسيم المنهجي الذي وضعه شو Shaw ـ وهي الآتية:

---

(5) E.Shaw, **World Economic Geography**, John Wiley, New york,1955, P.4.

(6) J. Macfarlane, **Economic Geography**, 3rd, edition London, 1930, P.1.

(7) J. Alexamder, **Economic Geography**, Prentice Hall, 1963, P.10.

أولاً: المنهج الإقليمي: يقوم على تقسيم المنطقة، أو العالم، إلى أقسام إقليمية اقتصادية، ويدرس حقيقة الإنتاج في كل قسم. وقد توجد حدود طبيعية أو بشرية بين هذه الأقسام تساعد على التمييز بينها. ويأخذ هذا المنهج أهميته في نهايات القرن العشرين عند دراسة الاقتصاد الدولي، والحديث عن التكتلات الإقليمية والتنافس بينها.

ثانياً: المنهج الحِرفي: يقسّم النشاط الاقتصادي إلى حِرَف معنّية، كالصيد والرعي والزراعة والصناعة والتجارة والخدمات... إنه منهج ينطلق من دراسة مختلف أوجه النشاط الاقتصادي للإنسان.

ثالثاً: المنهج المحصولي: يقوم من خلال دراسة المحاصيل الاقتصادية، كالمحاصيل الزراعية والمعدنية والصناعية... أي أنّه يدرس كل محصول على حدة، كما نلاحظ مثلاً في معظم دراسات الجغرافيا الزراعية التي تعني بدراسة الإنتاج الزراعي والمحاصيل الزراعية(8).

انطلاقاً من مناهج دراسة الجغرافيا الاقتصادية، يمكن تحديد أقسام هذه المادة تبعاً لتقسيم هانز بيتش H. Boesch الذي يقوم على الأقسام الآتية:

- قسم الزراعة والغابات والصيد.
- قسم التعدين والصناعة وإنتاج الطاقة.
- قسم الخدمات وأعمال النقل والتجارة(9).

كما يقسم ألكسندر الجغرافيا الاقتصادية إلى الإنتاج والتبادل والاستهلاك. وهناك من يفرّع الجغرافيا الاقتصادية إلى الفروع الآتية: الجغرافيا الزراعية، جغرافية الإنتاج المعدني، جغرافية الصناعة، جغرافية النقل، جغرافية التسويق، جغرافية الموارد(10).

نلاحظ من خلال دراسة المناهج المعتمدة في الجغرافيا الاقتصادية كيف أنّ دراسة إحدى السلع، أو أحد الموارد، تنطلق من المحدّدات الآتية:

---

(8) انظر: د. إبراهيم المشهداني، **مبادىء وأسس الجغرافيا الزراعية**، بغداد، مطبعة دار السلام، 1975، ص 23 ـ 37.

(9) H. Boesch, **A Geography of World Economic**, London, 1964, P.112.

(10) انظر: د. محمد فاتح عقيل، **المرجع في الجغرافيا الاقتصادية**، م.س، 34.

أين يمكن إنتاج السلعة وتسويقها واستهلاكها؟

وأين تنتج هذه السلعة وتسوّق وتستهلك؟

ولماذا أمكن إنتاج هذه السلعة وتسويقها واستهلاكها؟

وكيف تنتج السلعة وتنقل وتسوّق وتستهلك؟

إذا ما طبّقنا هذه المحدّدات على إنتاج البترول مثلاً، علينا تحديد توزيع مناطق الإنتاج في العالم، وعلاقة مناطق الإنتاج بمناطق الاستهلاك، وطريقة نقل المنتجات البترولية وعلاقتها بالأسعار والمنافسة التجارية الدولية، ودور البترول في النشاط الاقتصادي الدولي أو في علاقات الدول المنتجة بالدول المستهلكة.

نستنتج من كل ما تقدّم أنّ **الجغرافيا الاقتصادية تتناول علاقات العوامل الطبيعية بالعوامل البشرية على صعيد العالم، وتحديد النشاطات الاقتصادية بمجملها أي بما يتجاوز نشاطات دولة بمفردها أو إقليم محدّد بذاته. وسوف ندرسها من خلال المنهج الحِرفي في الفصول اللاحقة: الزراعة والرعي والغابات والثروة الحيوانية، التعدين والطاقة والصناعة، النقل والتجارة والخدمات. إضافة إلى عدد من الملاحق التفصيلية لمسائل هامة متعلقة بالجغرافيا الإقتصادية.**



الفصل الثاني

الزراعة والرعي والغابات والثروة الحيوانية

تشكّل الزراعة نشاطاً اقتصادياً قديماً ومؤثراً في حياة الإنسان وفي التجارة الدولية. وقد زادت أهميتها مع الإنفجار السكاني في نهايات القرن العشرين، ومع التطور التكنولوجي المعاصر. وهي ترتبط بأعمال الرعي، وتالياً بالثروة الحيوانية المؤثرة في الأمن الغذائي العالمي.

واتصالاً بالنشاط الزراعي وبنشاط الرعي فإن أعمال الغابات ترتبط بواقع التربة والبيئة الطبيعية، بحيث أن هذه الأعمال والنشاطات تتداخل مع بعضها على المستوى الإقتصادي، وعلى مستوى المحافظة على البيئة.

يعالج هذا الفصل أنماط النشاط الإقتصادي بإيجاز، ويتوقف عند الزراعة ومحاصيلها، وعند الرعي والثروة الحيوانية، ومسألة الأمن الغذائي العالمي. ويتضمن عرضاً محدّداً لموارد الغابات ولدورها في الحفاظ على البيئة الطبيعية.

أنماط النشاط الإقتصادي:

تتعدّد أنماط النشاط الإقتصادي الذي يقوم به الإنسان من الجمع والإلتقاط إلى الصيد واستغلال الغابات إلى الرعي والزراعة إلى التعدين والصناعة إلى التجارة والخدمات. وإن حرفة الجمع والإلتقاط التي تقوم على جمع الثمار وجذور النباتات هي أقدم حرفة زاولها الإنسان، وما تزال جماعات بدائية تعيش من هذه الحرفة في غابات الكونغو الاستوائية، وفي بعض الصحاري الإفريقية (جماعة البوشمن)، وفي الأراضي شبه القاحلة في استراليا، وفي الأطراف الباردة لأميركا الجنوبية (جماعة الياغان).

أما الصيد فهو حرفة قديمة، وهناك نوعان من الصيد: صيد بري وصيد بحري. ينتشر الصيد البري في مناطق الأسكيمو أي في الجهات القطبية لأميركا الشمالية، وعند الهنود الحمر في حوض الأمازون، وعند البوشمن في إفريقيا، وعند محترفي حيوانات الفراء في الولايات المتحدة الأميركية. ويتركز صيد البحر (الأسماك) في شمال غرب أوروبا، وشرق أميركا الشمالية وغربها، والرصيف القاري لجنوب وشرق آسيا. ويمثّل صيد البحر جانبًا مهماً من الإقتصاد العالمي في الماضي والحاضر، ويعدّ من النشاطات الإقتصادية البارزة.

ويعدّ استغلال الغابات عملاً مرتبطاً بالزراعة، ويرتبط مباشرة بإنتاج الأخشاب وتصنيعها، ويساهم في النشاط الإقتصادي بوجه عام. والتعدين حرفة قديمة تعني إستخراج المعادن ومصادر الطاقة من باطن الأرض، ويستحوذ إستخراج الفحم والبترول والغاز الطبيعي على ثلاثة أخماس ما يستخرج من المناجم. ويرتبط نشاط الرعي بالإقتصاد من زاوية ارتباطه بالزراعة وبمصادر الثروة الحيوانية. وتحوّل إلى نشاط تجاري في كثير من الدول.

أمّا الزراعة فإنها تشكّل حيزاً أساسياً من النشاط الإقتصادي العالي، وكذلك الصناعة المرتبطة بتغيير الخامات الطبيعية للإستفادة منها في الإستهلاك. والتجارة هي عملية إيصال المنتجات إلى المستهلك، وعدد المشتغلين بها يزداد تدريجياً لكنه أقل من عدد المشتغلين بالصناعة والزراعة. وتظهر إحصاءات التوزيع العالمي للقوى العاملة حسب الحرف أن النسب المئوية موزعة على النشاطات الإقتصادية كما يأتي: 2،52٪ في الزراعة، 18٪ في الصناعات والحرف اليديوية، 3،1٪ في الرعي، 1،1٪ في التعدين، 5،0٪ في الصيد، 5،0٪ في أعمال الغابات إضافة إلى باقي النشاطات الأخرى[1].

الزراعة والمحاصيل الزراعية:

عرف الإنسان الزراعة منذ الحضارات القديمة، وما تزال الزراعة البدائية

(1) انظر: د. سارة حسن منيمنة، **جغرافية الموارد والإنتاج**، م. س، ص 42.

متّبعة في أواسط أفريقيا عند الزنوج. غير أن الإنسان عرف كذلك الزراعة الراقية في البيئات الفيضية مثل وادي النيل وبلاد الرافدين ـ دجلة والفرات ـ فعمد إلى تنظيم الزراعة بما ينسجم مع ظروف المناخ، وابتكر الدورة الزراعية، ثم وصل إلى التخصّص الزراعي. وكذلك قامت مراكز حضارية على أساس زراعي في مناطق العالم الجديد مثل جنوب المكسيك وأميركا الوسطى، ونشأت فيها محاصيل الذرة والبطاطا والفاصوليا وغيرها. ومع استخدام الآلات الحديثة في الزراعة تركّز النظام الزراعي، وبات هنالك نظامان للزراعة المتقدمة هما: الزراعة الكثيفة والزراعة الواسعة.

ـ الزراعة الكثيفة تقوم حيث توجد كثافة سكانية مرتفعة، وتقل الملكيات الزراعية، وتكثر الأيدي العاملة، وتتنوع المحاصيل في المنطقة الواحدة.

ـ والزراعة الواسعة موجودة في العالم الجديد ـ الأميركيتين وأستراليا ـ حيث تتوفر الأرض ويقل عدد السكان والأيدي العاملة. وتتميز الزراعة الواسعة بظاهرة التخصيص، حيث تزرع الأرض مرة واحدة في السنة، وتختار الغلات المناسبة لها (يتخصّص الإقليم الجنوبي الشرقي للولايات المتحدة بزراعة القطن).

تعادل الأراضي المزروعة في العالم حوالي عشر مساحة اليابس، ولا تزيد مساحتها عن 42٪ من مساحة الغابات و 60٪ من مساحة المراعي. وتوجد أعلى نسبة إستغلال زراعي في أوروبا لأسباب مناخية، وكذلك في مناطق أواسط آسيا، وتكبر مساحات الأرض المزروعة في الولايات المتحدة الأميركية، أما نسبة مساحة الأراضي المزروعة على المساحة الكلية القارية فهي كما يأتي: 30٪ في أوروبا، 16٪ في آسيا، 10٪ في أميركا الشمالية، 4٪ في أميركا الجنوبية، 8٪ في أفريقيا، 4٪ في الأوقيانوسية. ويتركز ثلثا الأراضي الزراعية في العروض الوسطى بين خطي عرض 30° و 60° شمالاً وجنوبًا، وهناك أربع مناطق رئيسية هي شرق أميركا الشمالية، وأوروبا، وشبه جزيرة الهند، وشرق الصين.

وما يزال الهدف الرئيسي للزراعة هو توفير الغذاء خصوصاً بعد الإنفجار السكاني العالمي في القرن العشرين، وحيث لا يوجد بديل صناعي للغذاء الطبيعي حتى اليوم يمكن أن يعتمده الإنسان. وكما أشرنا في إحصاءات

التوزيع العالمي للقوى العاملة فإن حوالي نصف سكان العالم يرتبطون بالنشاط الزراعي، وإن كانت نسبة السكان الزراعيين في بعض الدول الصناعية آخذة بالتراجع كما هو الحال في بريطانيا 2،5٪، وفي الولايات المتحدة 3٪، وفي كندا وأستراليا وهولندا 6٪. ونلاحظ تناقص عدد العاملين في الزراعة في غالبية الدول بالنسبة لعدد السكان المنتجين منذ الحرب العالمية الثانية وحتى العام 1990. غير أن الحاجة الماسة للغذاء، وتزايد عدد السكان، يدفعها إلى التوسّع الزراعي، وهكذا شهدت الزراعة، وتشهد، توسعاً أفقياً وتوسعاً رأسياً في الإنتاج.

التوسع الأفقي يتحقق بإضافة أراض جديدة إلى المساحة الزراعية الموجودة، بزراعة الأراضي الصحراوية الهامشية أو بإزالة مساحات من الغابات والأعشاب، غير أن مساحات التوسع الزراعي بقيت محدودة في النصف الشمالي من العالم، أما في الجنوب فإن الزيادة السكانية أخذت من مساحات السهول والرعي، فضلاً عن أن التوسع الأفقي في البلدان النامية يحتاج إلى رأس المال والقدرات العلمية والتكنولوجية الحديثة وكلها محدودة حتى اليوم. وهناك أربع دول تستأثر مجتمعة بحوالي نصف مساحة الأراضي الزراعية في العالم هي الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي السابق والهند والصين. وبعد العام 1950 توسّعت المساحات المروية مرتين تحت وطأة الحاجة إلى توفير الغذاء.

أما التوسع الرأسي فإنه يعني زيادة كمية الإنتاج من المساحة المزروعة باعتماد طرق زراعية حديثة واستخدام الآلات الزراعية والأسمدة وتأصيل بذور النبات. لكن هذا التوسع الرأسي محدود في مداه نتيجة العوامل الطبيعية الناتجة عن المناخ والتربة.

إن نظرة شاملة على التوزيع الجغرافي للمحاصيل الزراعية تفيد بأن منيطقة الشرق الأقصى (الصين وجنوب شرق آسيا) ذات المناخ الموسمي تتلاءم مع زراعة الأرز. والأرز هو غذاء عالمي معتمد أكثر من أي غذاء آخر، إنه للإستهلاك المحلي ولا يدخل في نطاق التجارة الدولية إلا بنسبة ضئيلة ـ لا تتجاوز 2،5٪ من الإنتاج العالمي ـ وموطنه الأصلي في الصين والهند وأندونيسيا وبنغلادش وتايلاند وبورما واليابان وفيتنام.

- ويزرع القمح - من أهم السلع التجارية في العالم - في أوروبا والولايات المتحدة وكندا والمكسيك وأميركا الوسطى والصين وآسيا الوسطى وباكستان والهند وتركيا. وتحتكر تجارة القمح الدولية كل من الولايات المتحدة وكندا وفرنسا وأستراليا. ومن أبرز البلدان المستوردة روسيا (إنتاجها لا يكفيها) والصين ومصر واليابان والبرازيل وإيطاليا.

وللذرة أهمية زراعية عالية، تتوزع أماكن إنتاجها في أميركا الشمالية وآسيا وأفريقيا وأميركا الجنوبية وأوروبا. من أهم الدول المصدّرة الولايات المتحدة وفرنسا والأرجنتين وإتحاد جنوب أفريقيا وتايلاند وبلجيكا والمكسيك ورومانيا، ومن أهم الدول المستودة اليابان وإيطاليا وألمانيا وبريطانيا وروسيا وهولندا وإسبانيا. يأتي القمح في المرتبة الأولى في مساحة الأرض المزروعة، ويليه الأرز، ثم الذرة والشعير، وهي من أهم المحاصيل التي يعتمدها الإنسان في غذائه. ومن المعروف أن أكثر من 95 في المئة من سكان العالم يعتمدون على الحبوب في غذائهم اليومي، وخصوصاً القمح والأرز والذرة، إذ يعتمد أكثر من نصف السكان على الأرز كمصدر للغذاء، ويعتمد أكثر من أربعين في المئة من السكان على القمح. وتأتي آسيا في مقدمة مناطق العالم في إنتاج الحبوب الغذائية - أكثر من ثلث الإنتاج العالمي - تليها أوروبا ثم أميركا الشمالية. ويتميز حوض البحر الأبيض المتوسط بزراعة البقول والنخيل والزيتون، وتشتهر منطقة آسيا الوسطى والهند بزراعة القطن والحبوب. وقد أخذت المنتجات الزراعية الغذائية تلعب دوراً تجارياً كبيراً في التجارة الدولية، ودخلت بعض الغلات الزراعية كمواد خام للصناعة مثل القطن والمطاط وغيرهما، وتنتشر زراعتهما في الولايات المتحدة والبرازيل ووادي النيل والهند والصين وبعض مناطق آسيا الوسطى. وأمام تزايد عدد السكان قد يتزايد هذا الدور نظراً للحاجة المستمرة إلى توفير الغذاء.

وعت بعض دول الجنوب أهمية التنمية الزراعية لسدّ حاجات الغذاء، وحققت الثورة الخضراء في الهند وبعض الدول الآسيوية الأخرى والمكسيك تقدماً واضحاً في توسيع المساحات الزراعية واستخدام التقنيات الزراعية الحديثة. لكن التنمية الزراعية لم تنل نصيبها الكافي من الإهتمام العالمي بعد، خصوصاً في أفريقيا وأميركا اللاتينية، حيث تتعاقب موجات الجفاف والتصحّر والحروب الأهلية لتضرب البيئة الطبيعية ولتهمّش استخدام الموارد وتنميتها،

مع ما يؤدي ذلك إلى تراجع دور الزراعة في إقتصاديات كثير من دول الجنوب. ويشتد التصحّر في السنوات الأخيرة داخل مناطق واسعة في الولايات المتحدة والأرجنتين وشمال ووسط أفريقيا، وفي إيران وآسيا الوسطى واستراليا. بحيث تتحول مساحة 6 ملايين هكتار سنوياً إلى أراض صحراوية جافة، فضلا عن أرتفاع عدد المتضريين من الجفاف. ومن المتوقّع أن تستمر معاناة هذه الدول على صعيد العجز الغذائي والديون المالية الخارجية لسنوات قادمة طالما أنها لم تتمكن من استغلال وتنمية الموارد الزراعية، وإعادة الزراعة إلى دورها الأساسي في التنمية الشاملة وفي الحفاظ على البيئة الطبيعية. ويشير تقرير منظمة الأغذية والزراعة (فاو) التابعة للأمم المتحدة، بتاريخ 14/ 7/ 1993، إلى تدني خصوبة التربة في العالم، وتراجع مساحة الأراضي الزراعية نتيجة الإفراط في استغلال المراعي وإزالة الغابات والممارسات الزراعية التدميرية. ويشير هذا التقرير إلى أنه خلال الأعوام الـ 45 الماضية تعرّض نحو 11 في المئة من سطح الأراضي المزروعة إما إلى التدهور التدريجي أو الشديد. والبلدان التي تعرّضت فيها الأراضي إلى التدهو بدرجة عالية هي:

- في آسيا: الصين، الهند، تايلند، فيتنام.
- في إفريقيا: بوركينا فاسو، بوروندي، أثيوبيا، مدغشقر، ليسوتو، رواندا، المغرب.
- أميركا اللاتينية: البرازيل، كوستاريكا، السلفادور، بنما[2].

إن تدهور الأراضي الزراعية يعني فقدان الخصوبة، وهذا ما يؤدي إلى تراجع حجم المحاصيل الزراعية، وزيادة الأزمة الغذائية العالمية في ظل الزيادات السكانية المستمرة وقد ترافق هذا التدهور مع التلوث بمادة النتروجين المهدّدة للصخور والتربة، وضمور الأحزمة الخضراء المحيطة بالأرياف.

الرعي والثروة الحيوانية:

أهم مناطق الرعي في العالم هي أراضي السفانا ذات العشب الطويل الذي ترعاه الأبقار. والمساحات الواسعة الشبيهة بالصحراوية في آسيا وأفريقيا حيث تعيش فيها الجمال. ومناطق السهوب في أواسط آسيا وأقاليم الحشائش

(2) راجع موجز تقرير منظمة الأغذية والزراعة (فاو) في: صحيفة «الحياة»، 16/ 7/ 1993.

المعتدلة في القارة الأميركية. والمناطق القطبية حيث ينتشر حيوان الرنّة الذي يعتمد عليه سكان هذه المناطق. ويعتبر رعي الأغنام والأبقار مصدراً لتجارة اللحوم والصوف والألبان، ويتركّز الرعي التجاري في أستراليا وجنوب أفريقيا والقارة الأميركية.

تقوم الزراعة على فرعين أساسيين هما الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني، ويعتبر الرعي والثروة الحيوانية إمتداداً للنشاط الزراعي خصوصاً وأن الظروف الطبيعية تلعب دوراً إساسياً في تحديد الإنتاج الحيواني. وتأتي الأبقار والأغنام في أساس الثروة الحيّوانية العالمية، فالهند في مقدمة الدول التي تملك أعداداً كبيرة من الأبقار دون أن تستهلكها لأسباب دينية، ويعدها الولايات المتحدة ـ الأولى في إنتاج الألبان ـ وبعدها تأتي الدول العربية وخصوصاً السودان. أما الأغنام فإنها تنتشر في المنطقة المعتدلة من الجنوب ـ حوالي ثلاثة أخماس أغنام العالم[3] ـ وخصوصاً في المغرب والسودان وعدد من الدول العربية واستراليا وجنوب أفريقيا.

تحتفظ أعمال الرعي بأهميتها الإقتصادية والإجتماعية مع استمرار 40 في المئة من السكان في حياة البادية كما تشير تقديرات الأمم المتحدة لعام 2000، وغالبيتهم في البلدان النامية ـ جنوب العالم[4] ـ كما إن الإنفجار السكاني في نهايات القرن العشرين يفرض الحفاظ على الثروة الحيوانية وتنميتها.

الزراعة والأمن الغذائي:

نتيجة الإعتماد المتزايد للأنماط الاستهلاكية الغربية في دول الجنوب، تراجعت هذه الدول عن إهتماماتها الزراعية التقليدية فوقعت في مشكلة عدم توفير الغذاء الكافي للإستهلاك المحلي على رغم زيادة إنتاج العالم من الغذاء عن الاستهلاك خلال 1972 ـ 1992، كما ذكرت تقارير المؤتمر الدولي الأول للتغذية[5]. برغم نجاح الثورة الخضراء في الهند فإن الجوع مستمر عند ملايين

---

(3) انظر: د. إبراهيم المشهداني، **مبادىء وأسس الجغرافيا الزراعية**، م.س، ص 317.

(4) انظر: **تقرير التنمية البشرية لعام 1992**، منشور لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، مطبعة جامعة اكسفورد، 1992، ص 201.

(5) انعقد المؤتمر الدولي الاول للتغذية في روما (5 كانون الاول 1992) بحضور ممثلي 182 دولة. انظر: «الحياة» 6/ 12/ 1992.

الهنود بسبب تفشي الفقر وعدم القدرة على شراء الغذاء الموجود، وتلك ظاهرة يمكن أن تتكرر في دول الجنوب. وأمام مخاطر تآكل التربة، وزحف الصحراء، وتراجع خصوبة الأرض نتيجة عوامل طبيعية، وازدياد ملوحة التربة مع ما يؤثر ذلك سلبًا في الإنتاج الزراعي بسبب ارتفاع استهلاك المياه، وانتشار التلوث وتأثيره في تدمير المقومات الطبيعية الزراعية، فإن إمكانات تبعية دول الجنوب لدول الشمال في مجال استيراد الغذاء تستمر مرتفعة لأن أكثر احتياجات الغذاء المتاحة والمعدّة للتصدير موجودة في الشمال وخصوصاً في أميركا الشمالية، ولأن هناك حوالي مئة دولة ـ معظمها من دول الجنوب ـ تعتمد في وارداتها من الغذاء على أميركا الشمالية. وتشير تقديرات الإحصاءات الدولية إلى أن مناطق العجز الرئيسية في توفير الغذاء هي الوطن العربي وأفريقيا جنوب الصحراء حيث تقدّر كمية العجز السنوي في إنتاج الحبوب بنحو 60 مليون طن[6]. ومن المؤسف أن يكون الإنتاج العالمي من الغذاء كافياً لتغطية حاجات سكان الأرض مع تحقيق فائض في الكمية اللازمة، وتستمر حالات الجوع متنقلة بين دول الجنوب ـ خصوصاً في الهند وبعض الدول الإفريقية ـ وهذا ما يطرح قضية الأمن الغذائي في العالم على جدول أولويات العلاقات الدولية في بداية القرن الواحد والعشرين. وإذا ما استمرت الزيادة السكانية مرتفعة فإن العالم مدعو لتوفير الأمن الغذائي ومواجهة الصعوبات القائمة، ويتعين زيادة إنتاج الرز بنسبة 0 في المئة سنوياً على مدى العقود الثلاثة المقبلة لإطعام الكتلة السكانية الاكبر الموجودة في آسيا، علماً أن المساحة الإجمالية في العالم المخصصة لزراعة الرز ما تزال في حدود 146 مليون هكتار منذ العام 1980[7]. وما يقال عن الرز يكاد ينطبق على مصادر غذائية أخرى ولو بنسب مختلفة.

---

(6) انظر: **الثورة العالمية الأولى**، تقرير نادي روما، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص 79.
(نادي روما هو مؤسسة فكرية غير حكومية تهتم بمستقبل الإنسان على الأرض بصورة جامعة، تتجاوز حدود الدول الكبرى والصغرى. وقد أسستها مجموعة من المفكرين في عام 1968، ولا يتعدى عدد أعضائها المئة).

(7) انظر: تقرير «مؤسسة أبحاث الرز الدولية» ـ تأسست عام 1960 وساهمت بالثورة الخضراء في آسيا ـ في: صحيفة **«الحياة»**، 8/ 4/ 1993.

ينبغي على الدول الصناعية العمل على تغيير النظم الزارعية الحالية بما يؤدي إلى الحدّ من الفوائض الأنتاجية، والتقليل من المنافسة غير العادلة مع الشعوب، وتشجيع المحافظة على البيئة.

موارد الثروة البحرية:

على رغم أزمة الغذاء العالمية لم تتمكن الأسرة الدولية من استغلال الثروة البحربة، وما يزال إنتاج موارد البحر متواضعاً أمام الموارد البرية نتيجة صعوبات استغلال الموارد البحرية لأسباب تكنولوجية وبشرية وطبيعية. وما يزال إستهلاك لحوم الحيوان البري أكثر من استهلاك الأسماك برغم التوسع في أعمال الصيد البحري بعد الحرب العالمية الثانية وارتفاع محصول العالم من المصايد الكبرى بصورة تدريجية. غيرن أن الصيد العالمي من الأسماك بلغ نحو مئة مليون طن في العام 1989[8]، ومن المتوقع زيادة حجم الصيد أمام ضغط التزايد السكاني. تتعدّد موراد الثروة البحرية من الأسماك والإسفنج والنباتات والمعادن الثمينة، وتدخل بعض هذه الموارد في صناعة العقاقير الطبية. ويمكن تحويل المياه المالحة إلى مياه عذبة صالحة لري بعض المناطق الصحراوية. ولموارد الأنهار والبحيرات - المياه العذبة - أهمية في إقتصاديات بعض الدول حيث تشكّل كمية الإنتاج من أسماك المياه العذبة 10 في المئة من الإنتاج العالمي للأسماك، وباستطاعة هذه الدول تنمية موارد المياه العذبة وزيادة مردودها الإقتصادي.

المناطق العظمى لصيد الأسماك هي سواحل أوروبا الغربية، وشرق أميركا الشمالية، وشرق آسيا من الصين إلى اليابان، وغرب أميركا الجنوبية (البيرو وتشيلي). وهناك مناطق أقل أهمية من سواحل البحر المتوسط والبحر الأسود وغرب أميركا الشمالية وجنوب شرق آسيا وأستراليا الشرقية ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا. أما الإنتاج العالمي للأسماك فإنه يتركّز في آسيا ثم أوروبا في الدرجة الأولى، بالإضافة إلى القارة الأميركية وإفريقيا (خصوصاً المغرب وموريتانيا وجنوب إفريقيا). واليابان هي الدولة المنتجة الأولى، يليها الإتحاد السوفياتي السابق والصين والولايات المتحدة. وما يدخل من إنتاج الأسماك

---

(8) د. سليم حداد، **التنظيم القانوني للبحار والأمن القومي العربي**، م.س، ص 49 و 50.

في التجارة الدولية تقوم بتصديره كل من: النرويج، كندا، الدانمرك، إيسلندا، هولندا، إسبانيا، البرتغال، المغرب. وقد دعت اتفاقية جنيف الدولية حول الصيد البحري والحفاظ على الموارد الحية للبحار في العام 1958 إلى التعاون الدولي لاتخاذ التدابير الآيلة إلى المحافظة على الثروات الحية للبحار، ونبّهت إلى مخاطر الاستغلال المفرط للثروات البحرية[9].

وفي 1/ 12/ 1959 أُقِرت معاهدة القطب الجنوبي لإدارة المناطق القطبية الجنوبية ذات المساحة التي تزيد عن مساحة الولايات المتحدة والمكسيك معاً. وقضت بالحفاظ على القطب الجنوبي للأغراض السلمية فقط، والنهوض بحرية البحث العلمي في المنطقة دون الإضرار بالبيئة. واتجهت المنظمات الدولية إلى إيجاد إدارة دولية شاملة للموارد البحرية المهدّدة بالتلوُّث وإدارة الفضاء بما يخفّف من الآثار السلبية للتجارب النووية ويحدّ من انتشار الغازات السامّة.

موارد الغابات:

الغابات هي من المظاهر النباتية الكبرى التي تغطي سطح اليابس بنسبة15 في المئة من المساحة، بعدما كانت تغطي سابقاً حوالي ربع مساحة اليابس. تتوزع الغابات في نطاقين جغرافيين هما النطاق البارد والنطاق الحار. وتمتد غابات النطاق البارد من شواطىء المحيط الأطلسي إلى اليابان مروراً بسيبيريا، ومن سواحل آلاسكا وغرب كندا والولايات المتحدة إلى نيوفوندلاند في أميركا الشمالية. إنها تكسو المناطق المعتدلة الباردة في جبال الأبلاش والروكي في الولايات المتحدة، وجبال الألب الأوروبية، وجبال القوقاز الآسيوية. أما غابات النطاق الحار فإنها تتركز حول المنطقة الإستوائية في حوض الأمازون وبعض سواحل إفريقيا الغربية وجنوب شرق آسيا.

للغابات أهمية في توفير الغذاء والمأوى والوقود والملبس، وهي مصدر إنتاج الأخشاب وما يتفرّع عنها من صناعات متنوّعة بالإضافة إلى إنتاج الأدوية والصباغات والكيماويات. ويوجد نوعان من الأخشاب:

أخشاب ليّنة لسهولة تشكيلها وخفة وزنها (شربين، صنوبر، شوكران...) تتركز بمعظمها في شمال العالم. ويدخل حولي 14 في المئة من

(9) د. سليم حداد، **التنظيم القانوني للبحار والأمن القومي العربي**، م.س، ص 49 و 50.

مجموع الإنتاج العالمي من الأخشاب اللينة في التجارة الدولية، وأهم الدول المصدّرة لها: كندا، السويد، فنلندا.

وأخشاب صلبة، أو أشخاب مدارية، تمثل أكثر من نصف الإنتاج العالمي من الأخشاب (الأرز والآنبوس والساج والموجني. . .) وأهم الدول المصّدرة لها الفيليبين وماليزيا وساحل العاج والغابون ونيجيريا ورومانيا وفرنسا.

تستعمل الأخشاب كمصدر للوقود، أو كمواد صناعية. معظم أخشاب الوقود هي من الأخشاب الصلبة وأكثر من نصف إنتاجها يُستهلك في الدول النامية، وتقدر كمية أخشاب الوقود بنحو 40 في المئة من جملة إنتاج الأخشاب في العالم. أما أهم الدول المنتجة والمستهلكة للأخشاب صناعياً فهي الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد السوفياتي السابق وكندا واليابان والسويد، وهي تستأثر وحدها بحوالي 70 في المئة من الإنتاج للأخشاب التي تدخل في الصناعة.

بات استغلال الغابات على نطاق واسع مظهراً من مظاهر التقدم الإقتصادي المستند إلى التطور التكنولوجي، فالغابات هي مجال للأعمال الموسمية في الدول الإسكندينافية، وهي ترتبط بالنشاط الزراعي في عدد من البلدان ـ كما هو الحال في بريطانيا ـ فضلاً عن علاقتها بالبيئة الطبيعية وبحياة الإنسان فوق سطح الأرض. لذلك نجد تعاظم الإهتمامات الدولية بواقع الغابات وكيفيات استثمارها والتعامل الإنساني معها، وقد صدرت دراسات عدّة حول البيئة وتطرقت إلى أهمية الغابات وتأثيرها المباشر في أحوال البيئة الطبيعية[10].

الغابات والمحافظة على البيئة:

أدّت ظاهرة إقتلاع الغابات، أو تدميرها بواسطة الغازات الحمضيّة المنبعثة من المناطق الصناعية في شرق كندا ـ منطقة بيتسبرغ PITTSBURG ـ وفي وسط انكلترا والبلدان الإسكندينافية. . . إلى زيادة التلوث في طبقات

(10) راجع الملحق الأول: مساحات مدمرة من الغابات.

الجو وإحداث تغييرات مناخية وتآكل التربة، ووقوع فيضانات مدمرة للإنسان والنبات، فضلاً عن مخاطر إنقراض سلالات حيوانية ونباتية، وتشريد سكان الغابات وتزايد ندرة خشب الوقود. ومن المتوقع أن تتقلص مساحات الغابات الأستوائية في أفريقيا وأميركا الجنوبية بنسبة عالية في نهاية القرن العشرين مع ما لذلك من آثار سلبية على البيئة.

ساهمت ظاهرة اقتلاع الغابات ـ إضافة إلى أسباب أخرى ناتجة عن الثورة الصناعية ـ بمزيد من تركيز الغازات النادرة في الهواء، فأضيفت إلى الغلاف الجوي غازات جديدية ما تزال تساهم في حدوث ظاهرة الصوبة ـ ارتفاع الحرارة على سطح الأرض ـ وهذا ما يهدّد الحياة ويقلق البشرية في غدها. ومنذ العام 1968 أخذت تظهر حركة أنصار البيئة والمحافظة على الطبيعة في كل مكان، لأن ظاهرة التلوث لا تنحصر في بقعة محدّدة وإنما يمكن أن تتمدّد وتطاول كافة المناطق. وأتى مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة البشرية في مدينة استكهولم سنة 1973 في إطار المحافظة على البيئة الطبيعية، وشكّل دفعاً جديداً لها على المستوى الدولي. ثم توالت المؤتمرات واللقاءات الدولية للتصدي للمشاكل الناجمة عن تلوث البيئة. وتُعتبر قمة الأرض بمدينة ريودي جينيرو سنة 1992 بمثابة أكبر لقاء دولي في العصر الحديث لمعالجة قضيتين أساسيتين تهمان البشرية جمعاء هما: التنمية والبيئة[11]. وأشارت هذه القمة إلى مخاطر إقتلاع الغابات وتدميرها خصوصاً بعد إنقراض عشرات الآلاف من أنواع الكائنات الحية خلال العشرين سنة الأخيرة، وتوقفت عند تلوث الفضاء بالغازات السامة الناتجة عن الصناعات واستخدام

---

(11) احتشد في مدينة ريودي جنيرو البرازيلية خلال شهر حزيران 1992 ممثلو أكثر من مائة وخمس وسبعين دولة، وأكثر من مائة رئيس دولة وحكومة بدعوة من أمين عام الأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي تحت شعار الحفاظ على البيئة والتنمية الدولية. كما اجتمع على هامش هذه القمة ـ قمة الأرض ـ في حديقة فلامنغو خمسة عشر ألف مندوب يمثلون ستة آلاف منظمة مدنية غير حكومية وينتقدون السياسات الرسمية للدول حيال قضيتي البيئة والتنمية. وأكد أمين عام الأمم المتحدة في افتتاحيته لهذه القمة أن البيئة كلها مهدّدة من جرّاء الأنماط الاستهلاكية السائدة عند الدول الصناعية، وأنه لا انفصال بين البيئة والتنمية وكلاهما مكمّل للآخر.

راجع الملحق الثاني: وثيقة إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية.

الطاقة. وبرغم توقيع الحاضرين في قمة الأرض على معاهدة «المناخ الدولي والتنوع البيولوجي» لمواجهة آثار التلوث، فإن تحمل المسؤولية الدولية لا يزال دون المستوى المطلوب، ولا شك بأن تلكؤ الدول الصناعية عن القيام بواجباتها الإنسانية، ورفض الولايات المتحدة الأميركية التوقيع على المعاهدة المذكورة يحملان دلالات مقلقة، ويفتحان أبواب الصراع بين الشمال والجنوب في القرن الواحد والعشرين حول موارد الأرض وثرواتها ومن يعيش عليها. وتشير بعض الدراسات الدولية أن الدول الصناعية تنتج زهاء تسعين في المئة من نفايات العالم المهدّدة للبيئة الطبيعية [12].

تستمر إزالة الغابات بدواعي الإتجار في الأخشاب أو تحويل أراضي الغابات إلى أراضٍ زراعية أو إلى مراعٍ للماشية، ويقدر حجم الفاقد من الغابات حتى العام 1992 بنحو 200 مليون فدان من الأشجار [13]. وتتركز أعمال الإزالة هذه في الغابات الإستوائية التي تأوي نحو نصف الكائنات البيولوجية، ونحو 43 في المئة من جميع أنواع الطيور في العالم. ويحدّد «المجلس الدولي لحفظ الطيور» أن السبب الرئيسي لانقراض الطيور في كل مكان من العالم يعود إلى تدمير مواطنها في الغابات والمستنقعات والمناطق الرطبة، وأن نصف أنواع الطيور في العالم يعيش في الغابات وهو مهدّد بالفناء، وتتركز أنواع الطيور في عدّة دول يأتي في طليعتها أندونيسيا، البرازيل، الصين، البيرو، كولومبيا [14]. وكل ذلك يكشف عن مخاطر إزالة الغابات وتأثيرها السلبي في البيئة العالمية.

المياه العذبة

تُقدّر كمية المياه العذبة بستة وثلاثين مليون كيلومتر مكعب، وتساوي ثلاثة في المئة من ماء الأرض فقط، وهي ضرورية للإنسان والحيوان والنبات.

---

(12) **مستقبلنا المشترك**، إعداد العالمية للبيئة والتنمية، عالم المعرفة، العدد 142، الكويت، 1989، ص 326.

(13) د. علاء الحديدي، قمة الأرض والعلاقة بين الشمال والجنوب. في: **السياسة الدولية**، العدد 110، اكتوبر 1992، ص 92.

(14) **«الحياة»**، 12/ 3/ 1993.

وعلى رغم محدودية هذه النسبة فإنها كافية لتلبية متطلبات الحياة فوق سطح الأرض، ذلك لأن دورة المياه العذبة لانهاية لها وهي متجددة باستمرار. لكن تجدر الإشارة إلى عدم توفر المياه العذبة بكميات متساوية بين الدول، وأحياناً لا تتناسب وفرة المياه مع توزيع السكان، فهناك فئة من البلدان الشحيحة المياه وأخرى وفيرة المياه.

نذكر من البلدان الشحيحة المياه: مصر، المملكة العربية السعودية، سنغافورا، كينيا، جنوب إفريقيا، هولندا، بولندا، هايتي، بيرو، الصين، الهند... وحيثما توجد الصحاري تزداد الحاجة إلى المياة العذبة كما هو الحال في أفريقيا والشرق الأوسط.

ومن البلدان الوفيرة المياه: كندا، إيسلندا، نيوزيلندا، النرويج، لبرازيل، أندونيسيا، الولايات المتحدة، اكوادور، الكاميرون، نيكارغوا، استراليا...[15].

إن النمو السكاني الحالي والمتوقع للعالم في القرن الواحد والعشرين يزيد من الحاجة إلى مياه الري والاستخدام المنزلي والتصنيع، وستنشأ عدة مشاكل نتيجة هذه الحاجة مما يضع كافة أعضاء الأسرة الدولية أمام عدة خيارات أساسية.

أ ـ إعادة توزيع حصص المياه بما يتلاءم مع الحاجات الجديدة.

ب ـ تحسين كفاءة الاستخدام عن طريق إعادة تنظيم استخدام المياه.

ج ـ اعتماد الحلول الهندسية التقليدية لزيادة مورد المياه العذبة، مثل إقامة السدود لتخزين المزيد من الجريان المائي، وحفر الآبار الجوفية، ونقل المياه الفائضة من مكانها إلى أماكن تشكو من الشح. ولا يزال إنشاء السدود وحفر الآبار الحلين الرئيسين لمشكلة الاحتياجات المتزايدة خصوصاً في البلدان النامية.

أخذت بعض الدول تعيد توزيع حصص المياه، فالصين عمدت إلى رفع

---

(15) انظر: **موارد العالم 1988 ـ 1989**، ترجمة وطباعة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بدون تاريخ، ص 153 ـ 170.

أسعار المياه وإزالة التسرّب واعتماد الصيانة الدائمة في سبيل تقليل الطلب، والدول الإفريقية الجافة المعرّضة لمزيد من التصحّر تعيد النظر ببرامجها الزراعية والغذائية أمام الصعوبات الطبيعية والمالية من جرّاء عمليات توفير المياه. . . وتتجه إسرائيل نحو استخدام مياه الصرف الصحي في الزراعة تدريجياً، مع محاولة الحصول على كميات من المياه العربية المجاورة تحت شعار إعادة توزيع المياه في الشرق الأوسط، مع ما تؤدي هذه المحاولة إلى توتر في العلاقات الإقليمية وإلى نزاعات قد تنشأ حول هذا المورد.

يبقى أن التنبّه إلى نوعية المياه ومنع التلوث مسألة في غاية الأهمية حتى ترتقي الأسرة الدولية بعمليات استخدام المياه، من هنا ضرورة معالجة التلوث الناتج عن المرافق الصناعية وشبكات المجاري في المدن وغير ذلك من أسباب التلوث البيئي.

تشير المنظمات الدولية إلى تضاعف أهمية المياه في القرن الواحد والعشرين، مع ارتفاع عدد البلدان الشحيحة المياه إلى ثمانين بلداً، ومع وجود أكثر من أربعين في المئة من سكان العالم بدون مياه كافية حتى العام 1995. ومن المتوقّع أنه يتضاعف الطلب العالمي على المياه كل عشرين سنة، وسيشهد العالم نقصاً حاداً في مياه الشفة ومياه الري. إن هذه الحقائق سوف تضغط على الزراعة التي تستهلك ثلثي كمية المياه العذبة. أما الاتجاه إلى الآبار الجوفية فإنه محفوف بمخاطر تدهور التربة كما حصل في المكسيك وأميركا الوسطى وتايلندا وأندونيسيا. لذلك فإن القرن الواحد والعشرين قد يشهد حروباً على المياه[16]. لقد قامت سابقاً نزاعات على مياه الأنهار مثل: ريوغراندي في أميركا الشمالية، وريودي لابلاتا في أميركا الجنوبية، والميكونغ في جنوب شرق آسيا، والأردن والليطاني والفرات في الشرق الأوسط، والنيل في أفريقيا. . ومن المتوقّع تجدّد النزاعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث يسود الجفاف، وفي أسبانيا بين الشمال الذي يملك احتياطاً مائياً والجنوب الذي يشكو من الجفاف، وفي غيرها من مناطق العالم.

---

(16) **Le Monde**, paris, 16/8/1995.



الفصل الثالث

التعدين والطاقة والصناعة

تشكل عمليات التعدين واستخراج الطاقة أساساً لقيام الصناعة، وهذا ما يعالجه هذا الفصل منطلقاً من دراسة العوامل المؤثرة في التعدين، والمعادن الحديدية وغير الحديدية، ليتوقف عند موارد الطاقة والوقود وخصوصاً البترول وماله من إنعكاسات في العلاقات الدولية.

كما يعالج مسألة التطور الصناعي، وشروط التوطن الصناعي. ويتوقف عند صناعة الحديد والصلب، وصناعة الغزل والنسيج، وتصنيف الدول الصناعية على أساس جغرافي.

التعدين والعوامل المؤثرة:

عرف الإنسان المعادن منذ زمن بعيد، واستعمل ما تيسر منها في صناعاته البدائية الضرورية. وازدادت أهمية التعدين ـ استخراج المعادن وتحويلها ـ في عصرنا الراهن بعد قيام الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر وبعد التقدم العملي والتكنولوجي الذي شهده العالم في النصف الثاني من القرن العشرين.

هناك معادن أساسية في التصنيع كالفحم والحديد والنحاس.

وهناك معادن الوقود والطاقة كالفحم والبترول والغاز الطبيعي.

يتم التعدين بواسطة الحفر المكشوفة على سطح الأرض، أو الآبار العميقة في باطن الأرض وصولاً إلى المناجم لاستغلال معادنها. وهناك جملة عوامل مؤثرة في عمليات التعدين أهمها:

أ ـ قرب الخامات المعدنية من سطح الأرض أو بعدها عنه.

ب ـ نسبة المعدن في المواد الخام، وكلما زادت هذه النسبة كلما زادت الأرباح المتوقعة.

ج ـ نسبة الشوائب الموجودة في المواد الخام وأثر ذلك في عمليات التصنيع والأرباح المتوقعة.

د ـ الموقع الجغرافي للمناجم وسهولة، أو صعوبة، الوصول إليها. إضافة إلى اقتراب مناطق التعدين من طرق التجارة الدولية.

هـ ـ التقدم التقني اللازم في عمليات التعدين، ونقل الخامات وتحويلها بطريقة صحيحة.

يلاحظ أن الموارد المعدنية محدودة الانتشار فوق سطح الأرض بخلاف المساحات الزراعية المنتشرة، وإن معظم المعادن موجودة تحت القشرة الأرضية، وهذا ما يتطلب رأس المال والخبرة التكنولوجية والفنية لاستخراجها. غير أن تخزين الموارد المعدنية لمدة طويلة عملية ممكنة دون أن تتعرض هذه الموارد للتلف بخلاف واقع عدد من الموارد الأخرى.

إنتاج المعادن

عرف الإنسان الحديد منذ ثلاثة آلاف سنة، وزاد استهلاكه في القرن العشرين مع التطور الصناعي الهائل. إنه أكثر المعادن استخداماً في الصناعة، وخصوصاً الآلات ووسائل النقل والمباني. والحديد والفحم هما أساس الصناعة الثقيلة الحديثة.

يتوزع إنتاج الحديد على دول رئيسية هي: الإتحاد السوفياتي السابق، استراليا (تملك احتياطاً ضخماً)، الولايات المتحدة، البرازيل، كندا، الصين، الهند، إفريقيا الجنوبية، السويد، ليبيريا، فنزويلا، فرنسا، تشيلي. وبلغ الإنتاج العالمي من الحديد سنة 1984 حوالي 17093 مليون طن، ويدخل خمس الإنتاج العالمي في التجارة الدولية وأهم الدول المصدّرة للحديد: السويد، فرنسا، استراليا، كندا، فنزويلا، الهند. وأهم الدول المستوردة: اليابان، الولايات المتحدة، ألمانيا.

تدخل معادن المنغنيز والكروم والنيكل في صناعة الصلب الجيد، وفي صناعات معدنية أخرى.

- **المنغنيز**: معدن شديد المقاومة ويستعمل في صناعة الصلب، يدخل معظم إنتاجه في الصناعات المعدنية. أهم الدول المنتجة هي الإتحاد السوفياتي السابق، جنوب إفريقيا، الغابون، البرازيل، استراليا، الهند.
- **الكروم**: يستخدم في صناعة الصلب والفولاذ. أربعة أخماس الإنتاج العالمي لهذا المعدن تأتي من خمس دول فقط هي جنوب إفريقيا، الإتحاد السوفياتي السابق، البانيا، تركيا، زامبيا.
- **النيكل**: أهم المعادن التي تدخل في صناعة الصلب. إنتاجه الأساسي في دول الاتحاد السوفياتي السابق، كوبا، قاليدونيا.

وهناك معادن غير حديدية تختلف تركيبتها العضوية عن الحديد مثل النحاس والقصدير والزنك، وهي تدخل في الصناعة ولها أهميتها الخاصة.

يأتي النحاس بعد الحديد من حيث الأهمية الصناعية بعدما دخل في صناعات الكهرباء والسبائل النحاسية. يتوزع الإنتاج العالمي للنحاس في دول تشيلي، الولايات المتحدة، الاتحاد السوفياتي السابق، كندا، زامبيا، زائير، استراليا، الفيليبين، جنوب إفريقيا وعدد من الدول الأخرى.

أما القصدير فإنه يدمج مع النحاس ليعطي مادة البرونز، وهو معروف منذ التاريخ القديم. يستخدم في طلاء الأواني النحاسية وصناعة أوراق التغليف وعمليات اللحام، ومعظم إنتاجه يدخل في التجارة الدولية. أهم الدول المصدّرة له ماليزيا، تايلند، أندونيسيا، بوليفيا، الصين، زائير، نيجيريا. وتستخدم معادن الزنك والألمنيوم والرصاص في صناعات عدة، وهي من المعادن غير الحديدة.

موارد الطاقة والوقود

تشمل موارد الوقود الفحم، الخشب، البترول، الغاز الطبيعي، الكحول، الوقود الذري.

وتشمل مصادر الطاقة القوة البشرية أو الحيوانية، الرياح، مساقط المياه،

الطاقة الشمسية، قوة البخار، الطاقة الذرية وهي مصادر ضرورية لقيام الصناعة.

يُعدّ الفحم من أهم مصادر الوقود منذ القرن التاسع عشر، وقد عُرف عصر الثورة الصناعية الأوروبية باسم عصر الفحم. ثم دخل البترول كمنافس مهم للفحم خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وأخذ يستعمل في تسيير السفن والقطارات الحديدة والسيارات والطائرات. والبترول مادة سائلة سهلة النقل والاستعمال أكثر من الفحم.

وحلّت الكهرباء المولدة من القوى المائية محل الفحم في كثير من الصناعات والاستخدامات، ثم تطورت طرق إنتاجها. وأخذ الإنسان يستخدم مؤخراً الطاقة الذرية والطاقة الشمسية لتعزيز موارد الطاقة وتنويع وسائل إنتاجها واستخدامها.

الفحم والطاقة العالمية

ارتبط دوره بقيام الثورة الصناعية وصهر الحديد وتطور اكتشاف الآلة البخارية. وهو المعدن الأساسي في الوقود قبل اكتشاف البترول وتطور طرق أستخراجه واستخدامه. وما يزال الفحم مساهماً بنسبة 30 في المئة من موارد الطاقة العالمية، والكميات المنتجة والمستهلكة منه لا تزال كبيرة.

يتوزع الإنتاج العالمي للفحم على دول الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق والصين وبولندا وبريطانيا والهند وألمانيا وأستراليا وغيرها. وتنتج الدول الثلاث الأولى أكثر من نصف الإنتاج العالمي حتى مرحلة الثمانينات على النحو الآتي:

الولايات المتحدة الأميركية 5،23 في المئة من الإنتاج العالمي.
الصين 3،18 في المئة من الإنتاج العالمي.
الاتحاد السوفياتي السابق 25 في المئة من الإنتاج العالمي.

الاحتياط العالمي للفحم كبير جداً بالمقارنة مع احتياط البترول، لكن تجارته الدولية محدودة بسبب صعوبات نقله من مكانه (6 في المئة فقط من إنتاج الفحم العالمي تدخل في التجارة الدولية)، وبعد تطور إستخدام البترول بطريقة أفضل من الفحم.

أهم الدول المصدّرة للفحم هي الولايات المتحدة، كندا، استراليا، الاتحاد السوفياتي السابق.

وأهم الدول المستوردة له اليابان، فرنسا، كندا. وما تزال خمس دول من مجموع الدول النامية تستهلك الفحم أكثر من استهلاك البترول كمصدر للطاقة وهي: الهند، تايوان، كوريا الجنوبية، زامبيا، زيمبابوي.

مادة البترول وكميات الإنتاج

البترول والغاز الطبيعي هما أبرز مصادر الطاقة المستهلكة، وكان البترول مادة معروفة قديماً في الإضاءة والتشحيم حتى منتصف القرن التاسع عشر، وفي سنة 1895 استعمل الإنسان أول سيارة ذات محرك يدار بالاحتراق الداخلي، وبعد سنتين دخل المازوت المستخرج من البترول في تسيير البواخر.

تطورت أعمال حفر آبار البترول، وتطورت أعمال التكرير لأن الزيت البترولي الخام لا يصلح للاستخدام الصناعي، والتكرير هو الذي يولّد مشتقات البترول التي تدخل في الصناعة. ويلاحظ أن معظم مصانع تكرير البترول تقوم في مناطق الاستهلاك وليست في مناطق الانتاج، وهذا ما أدّى إلى تحقيق أرباح إضافية في مناطق الاستهلاك عل حساب مناطق الانتاج.

مشتقات البترول كثيرة ومتعدّدة كالبنزين المستخدم في السيارات والطائرات والغاز الأبيض (الكاز) المستخدم في الإضاءة وأعمال الطهي، والمازوت المستخدم في المصانع والأفران والقطارات، وزيت التشحيم اللازم للآلات، والإسفلت لرصف الطرق، والغاز المستخدم حديثاً في الطهي.. ويستخدم البترول كمادة خام في الصناعات الكيميائية «البتروكيماويات» مثل صناعة المطاط والنايلون والورق المشمّع والشموع والمبيدات الكيماوية ومواد التنظيف وغيرها.

تطورت وسائل نقل البترول من النقل بالطرق البرية، إلى النقل بواسطة السكك الحديدة، إلى ناقلات البترول التي زادت حمولتها تدريجياً ووصلت إلى مليون طن، إلى النقل بواسطة الأنابيب وهي من أرخص وسائل النقل

المعتمدة. وقد بدأ الإنتاج التجاري للبترول في الولايات المتحدة سنة 1859، وبقيت الولايات المتحدة الدولة المنتجة الأولى حتى سنة 1974، ثم تقدّم الاتحاد السوفياتي السابق ليحتل هذه المرتبة. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية زاد إنتاج البترول في الشرق الأوسط بصورة لافتة من 15 مليون طن سنة 1939 إلى 992 مليون طن سنة 1980. وخلال عقد الثمانينات تضاعف الإنتاج العالمي للبترول، وما زالت كميات الإنتاج في تصاعد مستمر مما يدل على أن استخدام الطاقة يتركّز على المادة البتروليّة.

يوزّع إنتاج البترول جغرافياً حتى مرحلة الثمانينات من القرن العشرين على النحو الآتي:

37 في المئة من الإنتاج العالمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تنتج السعودية والعراق وليبيا والإمارات العربية المتحدة والكويت والجزائر وإيران ما مجموعة 96 في المئة من إنتاج البترول في الشرق الأوسط. ويتوزّع الباقي في مصر وقطر والبحرين وعُمان وسوريا وتركيا.

25 في المئة من الإنتاج العالمي في أميركا الشمالية والبحر الكاريبي، أي في دول كندا والولايات المتحدة والمكسيك وكولومبيا وفينزويلا.

25 في المئة من الإنتاج العالمي في الاتحاد السوفياتي السابق. وباقي كميات الإنتاج العالمي موزّعة في نيجيريا وأندونيسيا ومناطق أخرى[1] وفي مطلع التسعينات، حصلت بعض التعديلات على إنتاج النفط بحيث توزّع الإنتاج عالمياً في العام 1992 على النحو الآتي: السعودية 13,5 في المئة، الولايات المتحدة 13,1 في المئة، روسيا 12,5 في المئة، إيران 5,4 في المئة، المكسيك 4,9 في المئة. وبذلك تنتج هذه الدول 49,4 في المئة، ويتوزّع الباقي على دول أخرى بنسب أقل[2].

يتركّز احتياط البترول في مناطق الخليج العربي، وخليج السويس

(1) لمزيد من التفاصيل انظر: د. سارة حسن مينمنة، **جغرافية الموارد والإنتاج**، م.س، ص 308 ـ 309.

(2) انظر: ملحق خاص لصحيفة **النهار** اللبنانية، 31/ 3/ 1994.

والصحراء في مصر، ومنطقة شمال أفريقيا. ومنذ سنة 1966، تعتبر السعودية دولة الإحتياط البترولي الأولى في العالم حيث تختزن أرضها خمس الإحتياط العالمي. وتأتي بعدها الكويت، ثم روسيا (خصوصاً في مناطق سيبيريا) ثم المكسيك، ثم بريطانيا. وتشير الدراسات الحديثة إلى أن المنطقة العربية تحتوي وحدها على نحو نصف الإحتياط العالمي من البترول مع ما يعني ذلك من أهمية إقتصادية وإستراتيجية متزايدة لهذه المنطقة. ففي مطلع التسعينات أشارت تلك الدراسات إلى وجود احتياطي نفطي في العالم العربي يُقدّر بنحو 600 مليار برميل، وفي أوروبا مع دول الاتحاد السوفياتي السابق 78 مليار برميل، وفي أميركا الشمالية 44 مليار برميل، وفي أميركا اللاتينية 122 مليار برميل، وفي بقية أفريقيا 20 مليار برميل، وفي بقية آسيا مع الصين 138 مليار برميل[3].

البترول والعلاقات الدولية

يدخل أكثر من نصف الإنتاج العالمي للبترول في التجارة الدولية، وأهم الدول المصدّرة حتى أواسط الثمانينات: السعودية، الاتحاد السوفياتي السابق، العراق، فنزويلا، نيجيريا، الكويت، ليبيا، الإمارات العربية المتحدة، أندونيسيا، المكسيك، إيران، الجزائر. وأهم الدول المستوردة: الولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، البرازيل، أسبانيا.

عرفت تجارة النفط خطوط مواصلات عالمية ذات أهمية جيو استراتيجية، وأهمها:

أ ـ الشرق الأوسط ـ البحر الأحمر ـ البحر الأبيض المتوسط ـ أوروبا.

ب ـ الشرق الأوسط ـ المحيط الهندي ـ اليابان.

ج ـ الشرق الأوسط ـ أفريقيا ـ الولايات المتحدة.

د ـ فنزويلا ـ البحر الكاريبي ـ الولايات المتحدة.

هـ ـ فنزويلا ـ المحيط الأطلسي ـ أوروبا.

---

(3) انظر: **أطلس معلومات العالم العربي**، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1994، ص 85.

و ـ روسيا ـ أوروبا الشرقية والوسطى ـ أوروبا الغربية.

تُبرز هذه الخطوط أهمية منطقتي الشرق الأوسط والبحر الكاريبي في تجارة النفط العالمية بنسبة عالية.

يحتكر عدد قليل من الشركات الغربية تجارة البترول الدولية من عمليات الإنتاج إلى النقل والتكرير وتحديد الأسعار، وهناك ثماني شركات عالمية غربية ما تزال تسيطر على هذه التجارة وهي: أكسون، بريتش بتروليوم، شل، تكساسكو، سوكال، حلف أويل، موبيل، الشركة الفرنسية. هذه الشركات أميركية وبريطانية وهولندية وفرنسية، وللولايات المتحدة فيها موقع مسيطر، وحتى سنة 1980 كانت تسيطر على حوالي 80 في المئة من جملة الإنتاج العالمي للنفط، و 70 في المئة من صناعة التكرير العالمي، إضافة إلى امتلاك هذه الشركات لحوالي 50 في المئة من ناقلات النفط العالمية. ورغم اتجاه معظم الأقطار الأساسية المصدرة للنفط نحو امتلاك أعمال هذه الشركات فما يزال معظم الإنتاج النفطي يسّوق من خلال شبكات توزيعها [4]. وتمكنت هذه الشركات من تحقيق أرباح طائلة على حساب الدول المنتجة للبترول برغم قيام شركات نفطية وطنية في آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية، ولطالما وقفت الشركات الغربية مع حكومة الولايات المتحدة الأميركية في عدد من المواقف التجارية والاقتصادية مما جعل لتجارة البترول إبعاداً سياسية في الساحة الدولية.

يعتبر إنشاء منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) OPEC في أواخر سنة 1960 محاولة من هذه الدول لمواجهة احتكار الشركات النفطية العالمية الكبرى[5]، وبرز دورها في عقد السبعينات بعد الحرب العربية الإسرائيلية في تشرين الأول (اكتوبر) 1973، وبعد وقف تصدير النفط العربي إلى العالم

(4) انظر: د. محمد الرميحي، **النفط والعلاقات الدولية، وجهة نظر عربية**، سلسلة عالم المعرفة (52)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، 1982، ص 16و 17، و 33.

(5) أوبك OPEC هي منظمة الدول المصدرة للبترول. تأسست في العام 1960 من خمس دول: العراق، إيران، السعودية، الكويت، فنزويلا. ثم انضمت تباعاً كل من: قطر، ليبيا، أندونيسيا، نيجيريا، الجزائر، الامارات العربية المتحدة، الغابون، اكوادور. تسيطر هذه المنظمة على جملة صادرات العالم من البترول وتسعى لتنظيم معدلات الإنتاج والأسعار.

الصناعي الغربي نتيجة دعمه للتوسعية الإسرائيلية. ونذكر أن أسعار البترول حققت قفزة كبيرة في تلك الفترة فارتفع سعر برميل البترول السعودي من 1،93 دولاراً سنة 1950، إلى 2،18 دولاراً سنة 1971، إلى 5،03 دولاراً سنة 1973، إلى 11،65 دولاراً سنة 1974، إلى 34 دولاراً سنة 1982[6]. ومما لا شك فيه أن ارتفاع أسعار البترول حقق أرباحاً إضافية للدول المصدّرة، لكنه حقق أرباحاً أكثر للشركات النفطية العالمية الكبرى، فازداد دور النفط في العلاقات الدولية. ومنذ عام 1983 تحاول الدول المنتجة غير المصدرة (في طليعتها الولايات المتحدة) تخزين البترول، وزيادة أسعار السلع المصنّعة عندها، وهذا ما دفع مجموعة الأوبك إلى خفض سعر البرميل إلى 18 دولاراً سنة 1987، ودارت مواجهة اقتصادية حادّة بين مجموعة دول أوبك وبين الدول الصناعية الغربية، وحاول الغرب تشجيع الخلافات والتناقضات بين الدول المصدّرة، إضافة إلى التهديد باحتلال منابع النفط منذ أواخر السبعينات حيث راحت الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط تتعامل مع القوى الدولية الأخرى على أساس ضمان المصالح الاقتصادية والنفطية للغرب[7]. ولا شك بأن هذه الاستراتيجية استفادت من الحرب العراقية ـ الإيرانية (حرب الخليج الأولى)، ثم حققت مزيداً من السيطرة على الموارد النفطية الخليجية في حرب الخليج الثانية بعد الاحتلال العراقي للكويت. ومن العوامل التي دفعت الولايات المتحدة إلى الاقتراب من منافع النفط دخول الاتحاد السوفياتي السابق كمنافس لها في منطقة الخليج خلال مرحلة الثمانينات، وزيادة الاعتماد الياباني على البترول الخليجي، بالإضافة إلى التحول الكبير في استخدام الطاقة عند الدول الأوروبية وتوجهها من الاعتماد على الفحم إلى الاعتماد على النفط وزيادة علاقاتها التجارية مع دول الخليج والشرق الأوسط. وكل ذلك دفع عدداً من الاستراتيجيين الأميركيين إلى التخطيط لإخضاع الموارد النفطية

(6) انظر: د. سارة حسن منيمنة، **جغرافية الموارد والإنتاج**، م.س، ص 354.

(7) بدأت التهديدات الأميركية باحتلال منابع النفط في السبعينات بعد حرب 1973، وأجرت الولايات المتحدة مناورات النجم الساطع في الشرق الأوسط في الثمانينات تمهيداً للتدخل، كما تحركت تحت مظلة إبعاد الاتحاد السوفياتي عن هذه المنطقة، ووظفت التناقضات الإقليمية في الشرق الأوسط لضمان مصالحها الاستراتيجية.

للسيطرة المباشرة، تمهيداً لإخضاع الدول الصناعية للسيطرة الأميركية في المدى المنظور، خصوصاً وأن البترول مادة أساسية في الطاقة ويتركّز احتياطها في منطقة الشرق الأوسط.

إضافة إلى هبوط سعر النفط في العام 1987، تذبذبت أسعار النفط بعد اكتشاف البترول في بحر الشمال وإتباع إنكلترا والنرويج سياسة خاصة في الإنتاج والتسعير، وبعد دخول المكسيك الحركة التجارية النفطية بدون الإلتزام بمقررات دول أوبيك، حيث أن الدول الثلاث المذكورة غير منتمية إلى هذه المنظمة ولا تتقيّد بسياساتها وبرامجها العالمية. هذا ما أدّى إلى هبوط سعر النفط في العامين 1993 و1994، مما دفع أوبيك إلى تجميد سقفها الإنتاجي لمدة تسعة أشهر بدءاً من تاريخ 27/ 3/ 1994[8]، بغية وضع حدٍ لانهيار سعر برميل النفط، ومواجهة التأثير السلبي لتراجع سعر النفط في عائدات الدول المصدّرة.

يمكن القول أن الإستهلاك يزيد عن الإنتاج النفطي في أميركا الشمالية وأوروبا الغربية وشرق آسيا وأستراليا، فيما يزيد الإنتاج عن الاستهلاك في مناطق أخرى وخصوصاً الشرق الأوسط. وتتوزّع الصادرات النفطية العربية تبعاً للنسب الآتية: إلى اليابان (31 في المئة)، إلى أوروبا الغربية (37 في المئة)، إلى أمير كا الشمالية (21 في المئة)، إلى بلدان نامية 11 في المئة[9]. ولا شك في أن حرب الخليج الثانية أثّرت في دفع اليابان إلى مزيد من التبعية التجارية، والسياسية، للولايات المتحدة. كما أدّت إلى انخفاض الإنتاج اليومي للبترول في الكويت إلى 18,800 برميل، وفي العراق إلى 271,000 برميل حسب إحصاءات العام 1991. بينما وصل الإنتاج اليومي في البلاد العربية الأخرى إلى: 8,18 مليون برميل في السعودية، و2,39 مليون في الإمارات العربية المتحدة، و1,483 مليون في ليبيا، و905,000 في مصر و800,000 في الجزائر، و700,000 في عُمان، و492,000 في سوريا، و378,000 في قطر، و104,000 في تونس، و42,000 في البحرين[10]. لقد ساهمت حرب الخليج الثانية في

(8) انظر: صحيفة **الحياة**، 30/ 12/ 1994.

(9) **أطلس معلومات العالم العربي**، م. س، ص87.

(10) **أطلس معلومات العالم العربي**، م. س، ص123 ـ 138.

تعديل أسعار النفط، وكميات الإنتاج، كما أوجدت نتائج إقتصادية وسياسية بالغة الأهمية في الشرق الأوسط والعالم.

الغاز الطبيعي

يصاحب الغاز الطبيعي عمليات ضخ البترول، وهو يختلف عن الغاز الناجم عن الفحم الحجري. ويعتبر حالياً أحد مصادر الطاقة، ويزداد استخدامه عالمياً بعد الحرب العالمية الثانية، ومن المرجح أن تزداد أهميته في القرن الواحد والعشرين وخصوصاً في توليد الكهرباء.

يتميز الغاز الطبيعي بسهولة نقله بواسطة الأنابيب، وهي أقل تكلفة من وسائل النقل الأخرى، وبأسعاره الرخيصة مقارنة مع أسعار الكهرباء ومواد الوقود الأخرى وهو أقل ضرراً للبيئة الطبيعية.

يتركّز الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي في أربع دول (بنسبة 74 في المئة من الإنتاج الإجمالي) هي: الولايات المتحدة الأميركية، روسيا، هولندا، كندا. وتعتبر الولايات المتحدة أغنى دولة في الغاز الطبيعي خصوصاً في حقل تكساس، كما اكتشفت في الصحراء الجزائرية مصادر غنية للغاز الطبيعي في منطقة حاسي بورمل. واكتشف في ليبيا وأندونيسيا وأستراليا والدول العربية المنتجة للبترول، وأطول خطوط الغاز الطبيعي في العالم هي تلك الموجودة في روسيا نتيجة مساحتها الشاسعة. ويتوزع الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي بصورة تقريبية كنسبة مئوية كما يأتي: روسيا 2،35 في المئة، الولايات المتحدة 2، 29 في المئة، كندا 7،4 في المئة، هولندا 5،4 في المئة، الجزائر 2،6 في المئة، بريطانيا 4،2 في المئة، رومانيا 4،2 في المئة. أما الأحتياطات العالمية فتقدر بنحو 40٪ في جمهوريات الأتحاد السوفياتي السابق، 20٪ في البلاد العربية، و13٪ في إيران، و10٪ في أميركا الشمالية، و17٪ في بقية بلدان العالم[11].

الطاقة الكهربائية

يتم إنتاج الطاقة الكهربائية بواسطة مصادر أولية للطاقة مثل الفحم

(11) أطلس معلومات العالم العربي، م. س، ص86.

والبترول والغاز الطبيعي وقوة الرياح والطاقة النووية والطاقة الميكانيكية التي تولّدها مساقط المياه والحرارة الباطنية للأرض والحرارة التي تولّدها المعادن المشعّة. من مزايا الطاقة الكهربائية إمكانات توزيعها على المنازل والمصانع والمحركات، وسهولة إيصالها إلى مسافات بعيدة. ومن عيوبها ضرورة إيجاد نظام خاص لنقل التيار الكهربائي من مركز التوليد إلى أماكن الاستخدام، وعدم تخزينها إلا في إطار محدّد مثل البطاريات، إضافة إلى فقدان جزء منها من جرّاء نقلها بواسطة الأسلاك.

تتعدّد طرق إنتاج الطاقة من الطاقة الكهربائية، إلى الطاقة الكهربائية الحرارية، إلى الطاقة النووية. الطاقة الكهربائية تتولد من قوة سقوط المياه أو انحدارها الشديد بوساطة توربينات مجهزّة. وتمثّل الطاقة الكهرمائية، أو الكهربائية المائية، حوالي 30 في المئة من مجموع الطاقة الكهربائية العالمية(12). يمكن الاستناد إلى هذه الطاقة في الدول التي تفتقر إلى مصادر الوقود المعدنية.

تنتج الطاقة الكهربائية الحرارية بواسطة المحطات الحرارية المعتمدة على التوربينات التي تديرها قوة البخار، أو البترول والغاز والفحم. وتكاليف إقامة مثل هذه المحطات محدودة، وغالبًا ما تكون بالقرب من مناطق الاستهلاك. تساهم الطاقة الكهربائية الحرارية بنسبة 70 في المئة من جملة الطاقة الكهربائية العالمية.

التكنولوجيا المعاصرة دلّت على إمكانية استخدام الطاقة النووية لإنتاج مزيد من الطاقة الكهربائية، والطاقة النووية تعتمد على المواد المشعّة كالأورانيوم والتورانيوم. غير أن هذا النوع من الإنتاج يحتاج إلى رساميل كبيرة وخبرات تكنولوجية متقدمة، وأهم الدول المنتجة هي: اليابان، الولايات المتحدة، ألمانيا، بريطانيا، كندا، فرنسا.

نتيجة صعوبات تقنية معيّنة كصعوبة تخزين الكهرباء، لم تدخل الطاقة الكهربائية في التجارة الدولية إلا في نطاق ضيّق مثل التبادل على طرفي الحدود الدولية كما هو الحال بين بلجيكا وفرنسا، وكندا والولايات المتحدة، والنمسا

(12) Donald. W. Curron, **Géographie Mondige de L'energie**, Paris, 1973, P.26.

وألمانيا. . . غير أن كميات الاستهلاك من الطاقة الكهربائية زادت عالمياً من الخمسينات إلى الستينات بمعدل خمس أضعاف، وارتبطت هذه الزيادة بالتطور الصناعي والاجتماعي، وبالزيادة السكانية المستمرة.

تنويع مصادر الطاقة

إن الإسراف العالمي في استخدام الطاقة يؤدي إلى تغيّر مناخي وتلوث بيئتي، إضافة إلى تراكم ديون دول الجنوب المستهلكة للطاقة. وقد هبط استهلاك الفرد من الطاقة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (دول صناعية) في أواخر القرن العشرين، في مقابل استمرار نموها الاقتصادي. بينما لا يزال استهلاك الفرد من الطاقة في ازدياد مستمر في دول الجنوب وبعض دول أوروبا الشرقية وهناك أتجاه عالمي لتقليل استهلاك الطاقة. وذلك لأسباب أقتصادية وبيئة.

وبينما نجد النفط وقوداً أساسياً في أوروبا الغربية وأستراليا وأميركا الشمالية والدول النامية، يتصدر الغاز الطبيعي أنواع الوقود المستهلكة في الاتحاد الروسي، كما أن الفحم هو الوقود الأساس في الصين.

ما تزال الدول المتقدمة تكنولوجيا ساعية لإيجاد بدائل عدة لأنواع الطاقة. وهناك مجهودات ودراسات معاصرة لتطوير إنتاج التيار الكهربائي من طاقة الرياح، خصوصاً في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا الغربية. وكانت ولاية كاليفورنيا تنتج الكهرباء المولدة من طاقة الرياح، وتكاد تسيطر على الإنتاج العالمي لهذا النوع من الطاقة، إلا أن دول المجموعة الأوروبية أخذت تتقدم في هذا المضمار خلال عقد التسعينات، وبرزت الدانمرك وألمانيا وهولندا وبريطانيا في توليد طاقة الرياح، وتسعى إلى تأمين 10 في المئة من احتياجات أوروبا للكهرباء عبر طاقة الرياح في حلول العام 2030، ومما يساعدها على إنجاز هذا البرنامج هبوب الرياح الشديدة والمنتظمة على الخط الساحلي وفي الجبال الأوروبية[13]. وتخطط كل من الصين وإسبانيا واليونان وأستراليا وبلجيكا والهند والاتحاد الروسي لإنشاء مراكز لتوليد طاقة الرياح.

---

(13) «الشرق الأوسط»، 19/ 4/ 1993.

ومضاعفة الإنتاج في بدايات القرن الواحد والعشرين[14].

وبعد تراجع إنتاج الطاقة الشمسية في عقد الثمانينات من القرن العشرين، عادت ولاية كاليفورنيا ـ منطقة الإنتاج الأولى ـ إلى الاهتمام بالطاقة الشمسية التي تعتبر من المصادر النظيفة للطاقة. وعاد الاهتمام بإنتاج الطاقة النووية في عدة مناطق من العالم، وذلك للمساعدة في توليد التيار الكهربائي. وحتى العام 1985 أنتجت ثلاثون دولة من المولدات النووية ما يعادل نحو 15 في المئة من إجمالي الطاقة الكهربائية المستهلكة من العالم. وتأتي في مقدمة الدول المهتمة مجموعة دول جنوب شرق آسيا الآخذة في النمو، بالتعاون مع الشركات الغربية القادرة على توفير التكنولوجيا النووية اللازمة. وتسعى كل من ماليزيا وأندونيسيا وتايلاند والفيليبين إلى بناء محطات نووية لتولد الطاقة، بعد ما سبقتها اليابان وتايوان وكوريا الجنوبية والصين في هذا المضمار. ويقدر حجم الإنفاق العام بنحو 160 بليون دولار بين عامي 1993 و 2007[15]. وهذا ما يؤكد الاهتمام الدولي بتنويع مصادر الطاقة، بصورة دائمة، وقد أعلنت الوكالة الدولية للطاقة أن نسبة الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للطاقة ستتراجع في الدول الصناعية خلال المرحلة المقبلة. إذ ستعتمد مصادر الطاقة الأخرى ولو بنسب متفاوتة، غير أن الاعتماد على المصادر الأخرى للطاقة لا يعني بالضرورة تراجع حجم الاستهلاك العالمي للنفط[16]. إن أوروبا الغربية وأميركا الشمالية تسيطران على 75 في ألمئة من القدرة العالمية على إنتاج الطاقة النووية، وهما المساهمان الرئيسيان في إنتاج الكهرباء بواسطة الطاقة النووية. وتعتبر كندا وروسيا والصين والنيجر واستراليا في مقدمة الدول المنتجة لمادة الأورانيوم.

التطور الصناعي

عرف الإنسان الصناعة في التاريخ القديم لتلبية حاجاته المعيشية،

---

(14) «موارد العالم 1988 ـ 1989»، المعهد الدولي لشؤون البيئة والإنماء وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، طباعة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ص 134.

(15) «الحياة»، 28/ 7/ 1993.

(16) انظر: مجلة «الوسط»، لندن، العدد 70، 1993، ص 48.

وتطورت تدريجياً إلى حرف بيتية بسيطة، ومنها إلى مصانع صغيرة في القرون الوسطى تقوم على استخدام المواد الخام المعروفة في ذلك العصر. إلا أن النهضة الصناعية الكبرى تحققت منذ القرن الثامن عشر بدءاً من انكلترا وصولاً إلى البلدان الأوروبية بعدما تطورت الآلات الصناعية والآلة البخارية، وبعدما اكتشفت طرق جديدة لصهر الحديد وصناعة الصلب. وقد كانت أهم مظاهر الثورة الصناعية التي تطورت في القرن التاسع عشر على النحو الآتي:

- تطور النظام الرأسمالي في الإنتاج الصناعي على نطاق واسع بعد زيادة حجمه وتراجع الصناعات اليدوية البسيطة مع تقدم الآلة.
- نشوء طبقة عمالية في أوروبا مرتبطة بالتقدم الصناعي وذات تأثير كبير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.
- ظهور اقتصاد السوق المرتبط بالطلب المحلي أو الخارجي، مع منافسة حادة بين البلدان الصناعية للسيطرة على الأسواق والموارد الخام في العالم.
- تطور التكنولوجيا الصناعية بسرعة في القرنين التاسع عشر والعشرين، وتأثير ذلك في زيادة حجم الإنتاج وتطور الصناعة من الناحية التقنية وبروز دورها الاقتصادي المميز.

كان من نتيجة هذا التطور الصناعي تحوّل عدد كبير من الزرّاع إلى ميدان الصناعة، وإقبال سكان الأرياف على ممارسة العمل الصناعي في المدن الكبرى. فضلاً عن تطور استخدام الآلات الزراعية وتراجع عدد العمال الزراعيين بصورة تدريجية. ومما زاد من تداول السلع المصنّعة تطور وسائل النقل في مجالات البر والبحر والجو بعد الحرب العالمية الثانية، ومدى تأثير ذلك في أسعار هذه السلع. وبعد قيام التكتلات الاقتصادية الدولية، وقيام الشركات المتعّددة الجنسيات في قطاع الصناعة[17]، نشأت مجموعة الدول الصناعية ـ معظمها في شمال الكرة الأرضية ـ وراحت تسيطر إلى حدٍ بعيد على النظام الاقتصادي الدولي ولقد زاد الإنتاج الصناعي أكثر من خمسين مرة منذ القرن التاسع عشر وحتى النصف الثاني من القرن العشرين، وغالبية الزيادة

(17) راجع الملحق الثالث: أكبر 50 شركة متعددة الجنسية.

حصلت بعد العام 1950[18].

وتبقى الشركات المتعددة الجنسيات هي الظاهرة العالمية المؤثرة في النظام الإقتصادي الدولي، بعدما اتّخذت طابعاً عالمياً في التأسيس والإنتاج والتسويق. إنها لا تعبأ بالمصالح الإقتصادية للدول بقدر ما تهتم بالإستثمار وجني الأرباح حتى ولو أدّى ذلك أحياناً إلى التعارض مع تلك المصالح. وهنا ثلاث مناطق أساسية لعمل الشركات المتعددة الجنسية هي: أميركا الشمالية، أوروبا الغربية، جنوب وشرق آسيا في المحيط الهادىء. ومن أبرز اهتمامات هذه الشركات التركيز على صناعات النفط والسيارات والالكترونيات والكيماويات والغذاء في كلٍ من: بريطانيا وهولندا وسويسرا وفرنسا وألمانيا وبلجيكا والسويد وإيطاليا، وفي الولايات المتحدة واليابان. ومن أهم الشركات الصناعية العالمية: شل، فيات، تويوتا، جنرال الكتريك، موبيل، فورد، تومسون، توشيبا، جنرال موتورز، آي. بي. أم.. حيث تتوزّع منتجاتها في بلاد العالم كافة، وهي ذات سمة عالمية تتخطّى حواجز الجنسية والوطنية المحلية. وعلى رغم بعض المشاكل التي تعانيها الشركات المتعدّدة الجنسية مثل التناقض في المصالح بين المركز (Center) والفروع، ووجود الخصوصيات والمصالح الوطنية، فإنها الظاهرة الأهم في النظام الإقتصادي العالمي التي حققت تداخل العوامل الأساسية للإقتصاد العالمي وهي رأس المال واليد العاملة والمواد الأولية والأسواق التجارية.

التوطّن الصناعي

ظلت بريطانيا الموطن الأول حتى الحرب العالمية الثانية، ثم تقدمت الولايات المتحدة ومعها الاتحاد السوفياتي السابق ليحتلا الموقع المتقدم. وراحت اليابان تؤسس لنهوض صناعي كبير في النصف الثاني من القرن العشرين، وتمكنت المجموعة الاقتصادية الأوروبية ـ دول أوروبا الغربية ـ من المحافظة على مستوى معين من الانتاج والتطور الصناعي. على أن هنالك مجموعة عوامل مؤثّرة في التوطّن الصناعي أبرزها:

(18) مستقبلنا المشترك، إعداد اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، عالم المعرفة، العدد 142، الكويت، 1989، ص 30.

1 ـ **المواد الخام**: أن التعدين يتطلب ظروفًا جيولوجية معينة، وإمكانات مالية ضرورية، وأن توفر المواد الخام أساس ضروري لكل صناعة، كما هي صناعة الأخشاب والنسيج والأغذية والبتروكيماويات والحديد والصلب.

2 ـ **الوقود ومصادر الطاقة**: الوقود والطاقة ملازمتان لقيام الصناعة وتطورها، وكثيراً ما كانت مناطق الفحم تجتذب الصناعة، ثم برزت بعدها مناطق البترول والغاز الطبيعي.

3 ـ **القوى العاملة**: هي عنصر مهم في العمليات الصناعية، ذلك لأن كفاءة الإنسان وقدرته الفنية والجسدية من العوامل الضرورية لقيام الصناعة مهما تطورت الآلة. وما تزال وفرة الأيدي العاملة، أو ندرتها عاملاً أساسياً في التوطن الصناعي.

4 ـ **النقل**: إن كلفة النقل من بلد المنشأ إلى بلد الاستهلاك مؤثرة في تحديد سعر السلع المصنّعة. وإن تقدم وسائل النقل الحديثة أدّى إلى تخفيض سعر السلع وزيادة كميات الإنتاج، وساهم في توسّع إنتشار الصناعة في مناطق عدة من العالم.

5 ـ **السوق**: كثيراً ما تنشأ بعض الصناعات بالقرب من المواد الخام وذلك لتوفير بدل النقل، خصوصاً إذا توفّر سوق الاستهلاك في المنطقة الصناعية. وفي مجمل الأحوال تتجه الدول إلى إيجاد أسواق خارجية لها. وقد ارتبط قيام الثورة الصناعية وتطورها بوجود أسواق خارجية، وهذا ما شجّع الاستعمار الغربي على التوسّع في العالم الثالث.

6 ـ **رأس المال**: يعتبر رأس المال عنصراً من عناصر الإنتاج الصناعي وذلك لتغطية ثمن الآلة والمواد الخام وأجور العمال وبدل النقل وتكاليف الخدمات العامة للمنشآت الصناعية.. ويلاحظ «أن معظم الاستثمارات الأجنبية التي يمتلكها رأس المال الخارجي للأقطار المتقدمة اقتصادياً تستثمر في أقطار أخرى متقدمة ولا يذهب إلى الأقطار المتخلفة أو النامية إلا النذر اليسير»(19).

(19) انظر: د. علي البنّا، **جغرافيا الموارد والاقتصادية**، الجزء الثاني، مكتبة الأنجلو المصرية، 1982، ص 505.

أهم الصناعات

أنتجت بريطانيا الصلب سنة 1855 بطريقة عملية تقوم على إزالة الشوائب من الحديد بتمرير نفحات قوية من الأوكسجين إلى الحديد المنصهر، وهذا ما ساهم بإنتاج الصلب على نطاق واسع وبتكاليف منخفضة. ولما أدخلت الكهرباء كمصدر للحرارة في أفران صهر الحديد تطور الإنتاج الصناعي للحديد والصلب.

شكّلت هذه الصناعة إحدى دعامات الثورة الصناعية الحديثة، وتعود أهميتها إلى دخولها مجالات الاستعمال في المنازل والمصانع والإنشاءات والمباني ووسائل النقل وغير ذلك. فالحديد والصلب أساس الصناعات المعدنية من سيارات وطائرات وسفن وآلات وأجهزة منزلية، إنهما أساس صناعة وسائل الإنتاج الحديثة في مختلف القطاعات الإقتصادية.

يتركّز الإنتاج العالمي للحديد والصلب في الولايات المتحدة وروسيا واليابان وألمانيا والصين.

أما صناعة الغزل والنسيج فهي أقدم الصناعات التي عرفها الإنسان، وتطورت بصورة مستمرة تبعاً لتقدم العلوم ووسائل الإنتاج. وغدت إحدى دعائم الثورة الصناعية، وتحتل موقعاً هاماً في حجم الإنتاج الصناعي العالمي.

تستخدم هذه الصناعة الألياف الحيوانية (شعر صوف)، والألياف النباتية، والألياف الصناعية المشتقة من الفحم وزيت البترول والموارد الكيماوية. تحتل ست دول موقعاً أساسياً في إنتاج المنسوجات القطنية هي: الولايات المتحدة، روسيا، الهند، الصين، اليابان، مصر، وتليها دول أخرى مساهمة في هذه الصناعة مثل: البرازيل، الأرجنتين، بيرو، كولومبيا، المكسيك، أندونيسيا.

الدول الصناعية:

شهدت الصناعة تطوراً هاماً بعد الحرب العالمية الثانية، ونهضت دول صناعية جديدة في النصف الثاني من القرن العشرين لتنضم إلى مجموعة الدول الصناعية التي سبقتها ويلاحظ أن غالبية هذه الدول موجودة في الشمال.

ويمكن تصنيفها جغرافياً حسب المجموعات الآتية.

- دول أميركا الشمالية: كندا، الولايات المتحدة الأميركية.
- دول المجموعة الأوروبية: بلجيكا، الدانمرك، فرنسا، ألمانيا، اليونان، إيرلندا، إيطاليا، لكسمبورغ، هولندا، البرتغال، إسبانيا، بريطانيا.
- دول أوروبية أخرى: فنلندا، إيسلندا، النرويج، السويد، ألبانيا، بلغاريا، مالطة، سويسرا، النمسا.
- دول غير أوروبية: استراليا، نيوزيلندا، اليابان، إسرائيل[20].

هناك عدة دول من الجنوب مرشحة لبلوغ مرتبة الدول الصناعية وتقوم بجهود حثيثة على هذا الصعيد، غير أن دول الشمال الصناعية ما تزال تمسك بمقدرات التكنولوجيا الصناعية بنسبة عالية، خصوصاً تجمّع الدول الصناعية السبع الذي يضم الولايات المتحدة، كندا، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، وهو تجمّع قوي في ميدان الصناعة والنظام الاقتصادي الدولي. إضافة إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، التي تضم 23 دولة صناعية من دول الشمال هي: استراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، الدانمرك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، إيسلندا، إيرلندا، إيطاليا، اليابان، لكسمبرغ، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، البرتغال، أسبانيا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأميركية.

(20) انظر: **تقرير التنمية البشرية العام 1992**، م.س، ص 215.



الفصل الرابع

النقل والتجارة والخدمات

يحدّد هذا الفصل أهمية قطاع النقل في الجغرافيا الاقتصادية، ومدى التطوّر الذي لحق بوسائل النقل المتعدّدة، وعلاقة ذلك بالتجارة الدولية. ويتوقّف عند قطاع التجارة والخدمات مبّيناً خلل العلاقات التجارية بين الشمال والجنوب وبروز أزمة المديونية عند دول الجنوب ودورها في زيادة ظاهرة التبعية الاقتصادية. وينتهي إلى دراسة التكتلات الاقتصادية الدولية والتي نشأت لتشجيع العلاقات التجارية بين مجموعات من الدول، ودراسة النظم الاقتصادية وارتباطها بعملية التنمية في إطار التصنيف السائد للدول.

أهمية قطاع النقل:

شهد قطاع النقل تطورّراً هامّاً بعد قيام الثورة الصناعية الأوروبية، وبعدما برزت الحاجة إلى نقل الأفراد والعمال والمواد الخام والسلع المصنّعة. واتّجه عدد من الدول نحو تحسين وسائل النقل كافة، حيث استحدثت الترع والقنوات، ثم ظهرت سكة الحديد وبرز دورها في نقل البضائع والمنتجات إلى مسافات طويلة.

وبعد اختراع السيارة في أواخر القرن التاسع عشر توجّه الاهتمام لتحسين الطرق البرية. وفي القرن العشرين، شهد قطاع النقل تطوّراً كبيراً عندما تمكّن الإنسان من نقل الطاقة الكهربائية بواسطة الأسلاك المعدنية، ومن نقل البترول والغاز الطبيعي بواسطة الأنابيب وحاملات البترول الضخمة إلى مسافات بعيدة. وكل ذلك تّم بالتزامن مع استمرار التقدّم الصناعي والتكنولوجي.

وتعتبر طرق النقل بمثابة البنية التحتية للاقتصاد، وغدا قطاع النقل دليلاً على قياس تطوّر الدولة لما له من أهمية في عملية التنمية. فالتقدّم في قطاع النقل يساعد على تخفيض كلفة إنتاج السلع وتوزيعها، وعلى استغلال الموارد الطبيعية بسهولة، وتوسيع الأسواق المحلية والخارجية. ومن شأن قطاع النقل أن يربط بين مواطن الإنتاج والاستهلاك والخدمات، فهو من مقومات الصناعة الحديثة والتجارة العالمية، وتستخدم فيه وسائل نقل مختلفة طلبًا للراحة وتأميناً لحاجات الاستهلاك. يمكن اعتبار القرن العشرين عصر تطوّر قطاع النقل، وهذا ما ساعد على ظهور كميات كبرى من الإنتاج، وزيادة حركة التجارة ودورها في الاقتصاد الدولي، وإن كانت بعض دول الجنوب ما تزال في طور متأخر عن دول الشمال، وما يزال التخلف في قطاع النقل عند هذه الدول سببًا من أسباب تعثّر خطط التنمية. ويلاحظ أنّ الجزء الأكبر والأهم من وسائل النقل موجود في الدول الصناعية ومعظمها من دول الشمال.

توزيع وسائل النقل:

تتوزع وسائل النقل على ثلاث طرق برية ومائية وجوية.

أ ـ **الطرق البرية**: النقل البري هو أقدم وسائل النقل، ويعتبر النقل بواسطة السكك الحديدية نوعاً معاصراً من النقل، حيث تستطيع القطارات السريعة نقل الحمولات والركّاب داخل الدولة وبين عدّة دول. وتمتلك أميركا الشمالية نظاماً متقدّماً للسكك الحديدية، تليها القارة الأوروبية. وفي القارة الآسيوية تتمركز السكك الحديدية في روسيا والهند والصين واليابان. وتتوفّر هذه الوسيلة في شمال إفريقيا، لكنّها ضعيفة ومتخلفة في إفريقيا جنوب الصحراء وأميركا اللاتينية وبعض المناطق الآسيوية.

وزادت أهمية النقل بالسيارات بعدمًا تطوّرت هذه الوسيلة، وبعدما توسّعت طرق النقل البري. وتبرز أهميتها في المسافات القصيرة، وتكاد تستأثر الولايات المتحدة الأميركية بأكثر من نصف إنتاج العالم من السيارات، وتليها كل من فرنسا وبريطانيا وكندا واليابان وإيطاليا وألمانيا. وتتميّز هذه الدول بامتلاكها لأطول الطرق البرية في العالم.

وفي مجال النقل بالأنابيب، نجد نقل المياه وتلك عملية قديمة. ونجد

حديثاً نقل البترول والغاز الطبيعي بالأنابيب الطويلة، وتكلفة النقل بالأنابيب هي أقل من تكلفة النقل بالسكك الحديدية. والنقل بواسطة الأنابيب أقل تعرّضاً لمخاطر التلف والحريق والتبخّر. غير أن استخدام النقل بواسطة الأنابيب بين عدة دول يفترض وجود اتفاق مسبق بينها.

ب ـ **الطرق المائية**: كانت الأنهار أقدم وسائل النقل في العالم، وما تزال تستخدم لنقل الموارد ذات الأحجام والأوزان الثقيلة كالمعادن والفحم والحبوب. ومن مصاعب النقل النهري اختلاف منسوب المياه بين منطقة وأخرى وانخفاضها الكبير في فصل الصيف[1].

وللنقل البحري أهمية كبرى في المواصلات العالمية، ويتميّز بكلفة متدنية وبسرعة الحركة. وتقوم التجارة العالمية على النقل البحري في معظم نشاطاتها وأعمالها، ويسيطر البترول وحده على خمسين في المئة من تجارة النقل البحري. وتتوزّع ثلاثة أرباع حمولة النقل البحري على مرافىء المحيط الأطلسي بين أميركا وأوروبا وإفريقيا. وتكاد تتركّز حركة النقل البحري في المحيط الهندي على بترول الشرق الأوسط المحمول إلى اليابان وبعض دول جنوب شرق آسيا. ويتميّز البحر الأحمر والبحر المتوسط بأهمية معينة في الملاحة البحرية والتجارة الدولية.

ج ـ **الطرق الجوية**: النقل الجوّي حديث ويتميّز بالسرعة والقدرة على الربط بين مناطق العالم. وتعتبر تكلفة بناء المطارات ووسائل الاتصال الجوي متواضعة بالمقارنة مع الطرق البرية وخطوط السكك الحديدية. يتركّز النقل الجوّي على حركة انتقال الأفراد، وعلى بعض السلع المرتفعة الثمن والسريعة التلف. وقد تطوّر النقل الجوّي بعد استخدام الطائرات العملاقة التي تتجاوز حمولتها 100 طن. ومن عيوب النقل الجوّي تبدلّ الظروف الجوية وارتفاع تكلفة النقل، وتكاد تحتكر الدول الصناعية مجمل عمليات نقل الركاب والبضائع المحمولة جوّاً، وهي تتميّز بكثافة حركة الطيران. وما تزال أعمال النقل الجوّي في معظم دول الجنوب متخّلفة وتحتاج إلى مزيد من التنظيم والتكنولوجيا الحديثة.

---

(1) راجع الملحق الرابع: خصائص الأنهار الرئيسية.

قطاع التجارة والخدمات

يزداد دور قطاع التجارة والخدمات في عصرنا الراهن، ويزداد عدد العاملين فيه وخصوصاً في البلدان الصناعية. ومع التقدّم التقني المستمر يتناقص عدد العاملين في القطاع الصناعي التقليدي نتيجة تطورّ أدوات الإنتاج، ليتّجه قسم منهم إلى العمل في التجارة والخدمات.

أدّى التطوّر الكبير في وسائل النقل والاتصالات العالمية إلى توسيع مجال التبادل التجاري بين الدول، فلم يعد السوّق محلياً محدوداً بل بات عالمياً واسعاً، وزاد حجم المبادلات التجارية بنسبة لم تعرفها البشرية سابقاً، وإن كان هذا التبادل ما يزال في دائرة مصالح الدول الصناعية. ففي حين تتنوّع صادرات البلدان الصناعية تقتصر صادرات البلدان النامية على المواد الأولّية، لتعود دول الجنوب إلى استيراد السلع المصنّعة من الشمال، بما في ذلك السلع الغذائية. ومما يزيد في حالة التبعية التجارية بين الجنوب والشمال، حاجة الجنوب لاستيراد أدوات الإنتاج الصناعي ووسائل النقل الضرورية.

وعلى صعيد التجارة الداخلية، نلاحظ التقدّم التجاري في دول الشمال ومحدودية التجارة الداخلية في دول الجنوب. وما يساهم في هذا الخلل اقتصار الإنتاج المحلي المتطوّر على بعض دول الجنوب وبنسبة ضئيلة، فتتراجع صادرات الدول النامية لـ ـتفع نسبة الاستيراد من دول الشمال. وقد تضخّمت منتجات وأسواق البلدان الصناعـة حتى فرضت سيطرتها على الأسواق العالمية من خلال التجارة الدولية.

ما يزيد من تبعية الجنوب للشمال سيطرة رساميل الدول الصناعية على النظام الاقتصادي الدولي، فما تزال البنوك الدولية وشركات التأمين الدولية تفرض رقابتها على المؤسسات المالية في دول الجنوب، حتى أنّ بعض الشركات المتعدّدة الجنسيات باتت تملك مزارع وآبار نفط في مناطق الجنوب. ونتج عن تصدير الرساميل من الدول الصناعية إلى دول الجنوب أزمة مديونية كبيرة تكاد تهدّد اقتصاديات الجنوب ومقومات نموّه.

يلاحظ أنّ التحوّل الاقتصادي في الجنوب من قطاع الزراعة إلى قطاعي الصناعة والخدمات لم يحقّق نتائج مناسبة، خلال عشرين سنة بين عامي 1960

و 1980، كما يشير جدول التحوّل الاقتصادي الخاص بالتوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في الجنوب(2) كما يأتي:

السنة	1960	1980
الزراعة	32٪	16٪
الصناعة	21٪	34٪
الإنشاءات والخدمات	47٪	50٪

يبّين هذا الجدول تراجع دور الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، وتقدم دور الصناعة والخدمات ولكن في إطار السيطرة الاقتصادية لدول الشمال.

ومن المؤسف أن تستمر حصّة الجنوب في صادرات العالم متدنية، وتتروح بين 18و 28 في المئة بين عامي 1970 و 1987، مقابل طغيان الشمال على صادرات العالم، كما بّين الجدول الآتي(2):

السنة	1970	1980	1987
حصة الشمال في صادرات العالم	82٪	72٪	78٪
حصة الجنوب في صادرات العالم	18٪	28٪	22٪

أزمة المديونية

تزداد أزمة المديونية في نهايات القرن العشرين عند دول الجنوب، وقد وصلت في سنة 1988 إلى معدل عالٍ يهدّد الاقتصاد الوطني في عدد من الدول، وخصوصاً في إفريقيا، حيث باتَ يساوي الدين الخارجي مجموع الناتج القومي الإجمالي، مع ما يزيد ذلك من حدّة التبعية. ويلاحظ أنّ حجم المديونية يزداد في المنطقة العربية مع ما يهدّد ذلك مشاريع التنمية المستقلة، ويوضح الجدول الآتي كيف أنّ حجم الدين الخارجي يزداد بالنسبة إلى الناتج

(2) انظر: **التحدي أمام الجنوب**، (تقرير لجنة الجنوب برئاسة يوليوس نيريري)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1990، ص 88.

القومي في مختلف مناطق الجنوب[3]:

	السنة	إفريقيا الشمالية وغرب آسيا	أميركا اللاتينية	إفريقيا شبه الصحراوية	أقطار آسيا الأخرى
نسبة الدين الخارجي إلى الناتج القومي	1980	٪55	٪35	٪28	٪26
	1988	٪80	٪50	٪100	٪35

يؤكد هذا الجدول أنّ الدين الخارجي ارتفع في مجمل مناطق الجنوب، وأصبح عبئاً ثقيلاً على اقتصادياته وعلى النظام الاقتصادي الدولي[4] فقد ارتفعت قيمة الديون المتوجبة على الدول النامية ـ بما فيها دول الاتحاد السوفياتي السابق ـ من 1608 بليون دولار في نهاية العام 1991 إلى 1703 بليون دولار في نهاية العام 1992[5] ثم ارتفعت هذه الديون إلى 1950 بليون دولار في نهاية العام 1994 وعلى رغم بعض النجاح في معالجة هذه الأزمة عند عدد من الدول ذات الأداء الاقتصادي المتطور، مثل البرازيل والأرجنتين، إلا أن أزمة المديونية عميقة وتحتاج لوقت طويل قبل أن يتحقق حلٌ جذري لها، خصوصاً في الدول الفقيرة وشبه الصحراوية ذات الموارد المحدودة. ونشير في هذا الصدد إلى تراجع مساهمات الدول العربية النفطية في خفض عبء ديون الدول النامية بعد حرب الخليج الثانية في العام 1991[6]، وقد أدّت المساهمات المالية العربية قبل ذلك التاريخ إلى تخفيف عبء الديون عن أكثر من أربعين دولة في العالم. على أن حل أزمة المديونية بات مسؤولية دولية شاملة، وتضطلع بجانب منه الدول الغنية في الشمال ويرتبط بالتفاعلات التي تحدث على مستوى النظام الاقتصادي الدولي.

---

(3) انظر World Bank, **World Debt Tables**, 1989-1990.

(4) راجع الملحق الخامس: «قمة الأرض» وتنمية الأرض.

(5) انظر: مضمون تقرير البنك الدولي (ديون العالم 1992 ـ 1993) في: صحيفة «**الحياة**»، 18/ 12/ 1992.

(6) أكد التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي أن إجمالي الخسائر التي أصابت الاقتصاد العربي نتيجة أزمة الخليج (1990 ـ 1991) بلغت 676 بليون دولار. في: صحيفة «**الحياة**»، 22/ 4/ 1993.

تكتلات اقتصادية

شهدت العلاقات التجارية الدولية قيام تكتلات اقتصادية بين مجموعات من الدول لتحقيق مصالح مشتركة، خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية. نذكر على سبيل المثال **الكوميكون** Comecon- الاسم المختصر لمجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة ـ الذي تأسّس في 25/ 1/ 1949 بقيادة الاتحاد السوفياتي السابق وبمشاركة الدول المؤسسة الآتية: بلغاريا، بولونيا، تشيكوسلوفاكيا، رومانيا، المجر. ثمّ انضمّت في عقدَيْ الخمسينات والستينات ولفترات متقطّعة كلّ من: ألمانيا الديمقراطية، ألبانيا، يوغوسلافيا، الصين، منغوليا، كوريا الشمالية، فيتنام الشمالية. من أبرز أهداف هذا التكتل تشجيع التبادل التجاري بين الدول الأعضاء والتنسيق بين خططها الاقتصادية لتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها، وقد انهارَ مع انتهاء الاتحاد السوفياتي وسقوط الأنظمة الماركسية في دول أوروبا الشرقية في نهاية الثمانينات.

كما تعتبر **السوق الأوروبية المشتركة** من أهم التكتلات الاقتصادية الدولية، وهي تعرف باسم (المجموعة الاقتصادية الأوروبية). وقد قامت بعد تنفيذ اتفاقية روما في 1/ 1/ 1958 بين مجموعة من دول أوروبا الغربية بغية إنجاز اتفاقات نقدية وجمركية وتجارية دون المساس بالسياسات الاقتصادية المتبعة في كل بلد عضو في تلك السوق، ودون القضاء على المنافسة القائمة بين تلك الدول. وأصبحت تضم هذه المجموعة كلاً من الدول: بلجيكا، الدانمرك، فرنسا، ألمانيا، اليونان، إيرلندا، إيطاليا، لكسمبورغ، هولندا، البرتغال، إسبانيا، المملكة المتحدة. ثمّ تطوّرت تدريجياً نحو مزيد من التعاون الاقتصادي لتبلغ مرحلة قيام (السوق الأوروبية الموحدة) في 1/ 1/ 1993 بعد توقيع دول المجموعة الأوروبية على معاهدة ماستريشت في 7/ 2/ 1992 التي تتضمّن العمل لتوحيد أوروبا الغربية.

وفي سنة 1958 وقّعت دول أميركا الوسطى: السلفادرو، غواتيمالا، كوستاريكا، نيكاراغوا، هوندوراس معاهدة حرية التبادل التجاري، وقضت بإنشاء منطقة للتبادل الحر بالنسبة لمجموعة من السلع المتّفق عليها، ومهّدت لقيام **السوق المشتركة لدول أميركا الوسطى**، غير أنّ الحروب الأهلية التي شهدتها هذه الدول منذ مرحلة السبعينات أضعفت محاولات قيام مثل هذه السوق.

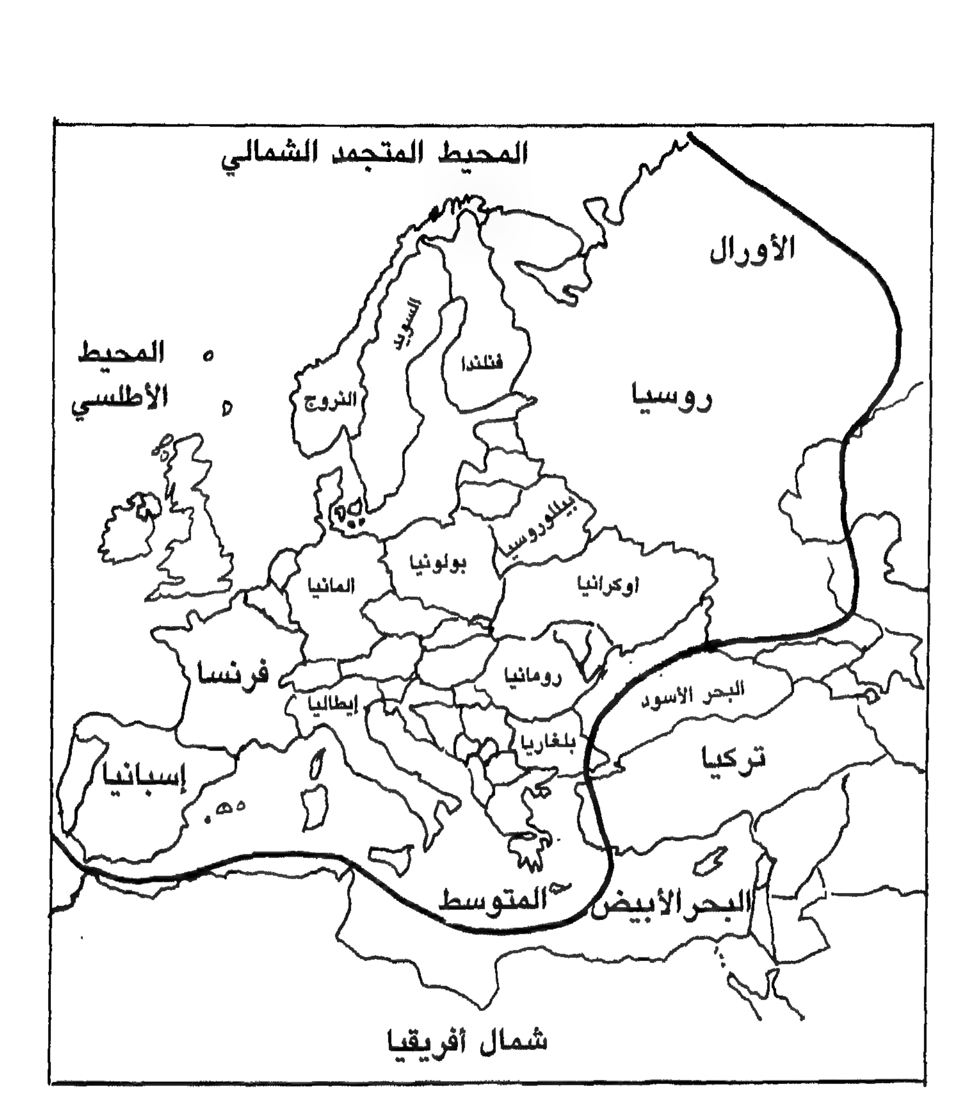
وكان يمكن **للسوق العربية المشتركة** التي أُنشئت بقرار من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في 13/ 8/ 1964 أن تنمو وتتطوّر لولا الخلافات الرسمية العربية. وقد اقتصرت هذه السوق على أربع دول هي الأردن، وسوريا، والعراق، ومصر، فنشأت بينها منطقة تجارية حرة دون أن تصل إلى مرحلة وضع تعريفة جمركية موحدة تطبّقها هذه الدول في مواجهة العالم الخارجي.

ومع سيطرة الدول الصناعية على حيّز كبير من التجارة الدولية، يبرز دور **تجمع الدول الصناعية السبع** الذي يضم الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وكندا، وألمانيا، واليابان. ويساهم هذا التجمّع في نهايات القرن العشرين بتوجيه النظام الاقتصادي الدولي في مسار مؤاتٍ له.

وفي أميركا الشمالية قام تكتل المنطقة التجارية الحرة بين كندا والولايات المتحدة الأميركية والمكسيك في بداية العام 1994، والمعروف باسم **(نافتا)**. بعدما اتجهت هذه الدول الثلاث إلى إقامة سوق مشتركة تُطبق فيها حرية انتقال عناصر الإنتاج، كرأس المال والعمالة، إثر إجراءات التخفيضات الجمركية على السلع والمنتجات التي مهّدت لقيام هذا التكتل في أميركا الشمالية. وقد جاء هذا التكتل مع ظهور التنافس التجاري مع المجموعة الأوروبية، خصوصاً في المنتجات الزراعية، ومن شأنه التأثير في النظام الاقتصادي الدولي حيث زاد عدد المستهلكين في الدول الثلاث على 360 مليون مستهلك كما أشارت إحصاءات العام 1992[7]. وفي أميركا الجنوبية اتفقت **مجموعة دول (الأنديز)** وهي: فنزويلا، كولومبيا، الأكوادور، البيرو، بوليفيا، على إزالة التعريفات الجمركية في نهاية العام 1994. كما توصلت دول الأرجنتين والبرازيل وأورغواي وبارغواي إلى إقامة سوق مشتركة في هذه الفترة. وفي جنوب شرق آسيا قامت رابطة دول (آسيان) التي تضم أندونيسا وماليزيا والفليبين وسنغافورة وتايلاند وفيتنام وبروناي، ويمكن أن تنضم بورما وكمبوديا ولاوس مما يجعلها

(7) بلغ حجم التجارة الخارجية لتكتل (نافتا) 770 مليار دولار، وبلغ حجم إجمالي الدخل السنوي 6200 مليار دولار في العام 1992. انظر: أحمد طه محمد، **حول التكتلات الاقتصادية المعاصرة.**

في: **«السياسة الدولية»**، العدد 110، اكتوبر 1992، ص 231.



أوروبا من الأطلسي إلى الأورال

منطقة واسعة للتبادل التجاري الحر في نهاية القرن العشرين.

النظم الإقتصادية وتصنيف الدول

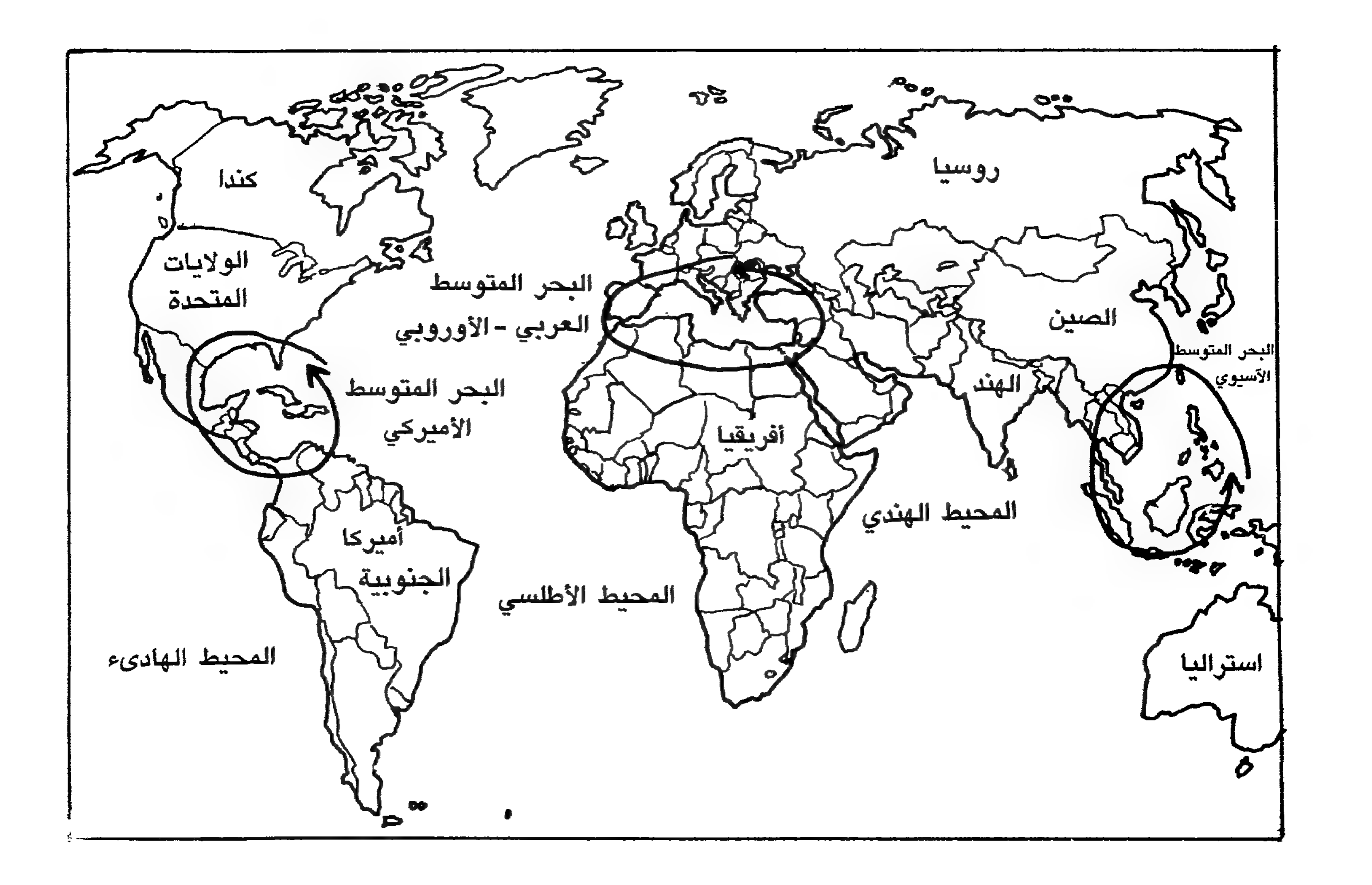
زاد عدد الدول المعتمدة على نظام السوق بعد تراجع الأنظمة الاقتصادية الماركسية. وبينما كان النظام الرأسمالي يترك حرية للأفراد والجماعات من أصحاب رؤوس الأموال في مجالات العمل والإنتاج، كانت بعض الدول تعتمد نظاماً اقتصادياً موجّهاً يقوم على تحديد مخططات عامة في كافة ميادين النشاط الاقتصادي وخلال فترات محدّدة.

قد تلجأ بعض الدول إلى اعتماد قوانين الحماية الجمركية للسلع الوطنية في مواجهة منافسة الدول الأخرى. أو يعمد الآخر إلى تخفيف قيود التجارة فيفتح الأسواق أمام الدول التي تعامل بالمثل استناداً إلى مبدأ حرية التجارة. ومنذ العام 1987 برز اتجاه دولي لتحرير التجارة العالمية في إطار (دورة أورغواي) لتخفيف القيود الجمركية، وقد شكّل عدد كبير من الدول مجموعة ال(غات) لمتابعة المفاوضات التي تقودها الولايات المتحدة واليابان والمجموعة الأوروبية[8].

واتفاقية (غات) تعني الاتفاقية العامة لتحرير التجارة العالمية، ووقّع عليها في نهاية العام 1993 أكثر من 120 دولة، ومن شأنها زيادة الدخل العالمي بما يراوح بين 200 بليون و300 بليون دولار سنوياً، بالتزامن مع تخفيض الرسوم الجمركية في العالم بنسبة إثنين في المئة وإلغاء حواجز تجارية غير جمركية. ومن المتوقّع أن تتحقّق (غات) مصالح الدول الصناعية الكبرى في الدرجة الأولى، على رغم التنافس التجاري ببين المحاور الثلاثة: أميركا الشمالية، أوروبا الغربية، اليابان. وتبقى الدول النامية في موقع ضعيف من التجارة الدولية، ومن الإفادة من أحكام اتفاقية (غات)، نتيجة قدرة العالم الصناعي على المنافسة وإمكاناته التقانية.

---

(8) حتى منتصف العام 1993 بلغ عدد الدول المشاركة في ال (غات) 110 دول من مختلف جهات العالم. انظر محاضرة الدكتور أسامة فقيه في اللقاء السابع لجمعية الاقتصاد السعودية، في صحيفة «**الشرق الأوسط**»، 10/6/1993.


كندا
الولايات
المتحدة
روسيا
البحر المتوسط
العربي - الأوروبي
البحر المتوسط
الأميركي
الصين
البحر المتوسط
الآسيوي
الهند
أفريقيا
المحيط الهندي
أميركا
الجنوبية
المحيط الأطلسي
المحيط الهادىء
استراليا

وبدعوة من الدول الموقّعة على هذه الإتفاقية (غات)، انعقد المؤتمر الدولي في مراكش لدراسة تطوير الإتفاقية وتذليل العقبات من أمام التطبيق، وتوصّل بتاريخ 13/ 4/ 1994 إلى الإعلان عن قيام «المنظمة الدولية للتجارة» في حضور ممثلين عن 145 دولة وتوقيع 125 دولة. وقد أصبحت هذه المنظمة هي الإطار العالمي للجهود الدولية المستمرة منذ العام 1947 لتشجيع المبادلات التجارية، وتسوية النزاعات التجارية بين الدول، وصولاً إلى تحرير التجارة الدولية من القيود التقليدية وغير ذلك من الأهداف التي تضمّنتها اتفاقية (غات).

وعندما كانت الدولة تتدخّل لتوجيه الإنتاج والحركة الاقتصادية كانت تعتمد على دور القطاع العام في وضع السياسات الزراعية والصناعية والتجارية بغية الوصول إلى نتائج محدّدة، مثل سياسات الإصلاح الزراعي وتحديد الملكية للمزارعين وتشجيع زراعة بعض المحاصيل وغيرها، وسياسة تعزيز الأسعار إذا ما وجدت عوامل خارجية أو داخلية من شأنها التهديد بهبوط أسعار السلع.

يتّضح أنّ النظم الاجتماعية والعادات والتقاليد السائدة هي عوامل محدّدة لطبيعة النظام الاقتصادي وللسياسات الاقتصادية المتبعة، فالمجتمعات الرعوية في آسيا يسودها النظام القبلي، والمجتمعات البدائية ما تزال معتمدة على نظام الأسرة وهي عرضة لتقلّبات البيئة الطبيعية. وهناك بعض النظم الاجتماعية التي تشجع على الإدخار وتكوين رؤوس الأموال وبروز رجال الأعمال المستثمرين. كما تلعب العادات والتقاليد الاجتماعية والعقائد الدينيّة دوراً هاماً في تشجيع بعض الأعمال وبعض مجالات الإنتاج والسلع، أو في الإحجام عن القيام بها.

بعد انهيار اقتصاديات التخطيط المركزي للبلدان الشيوعية، لم يعد لتصنيف العالم إلى ثلاث مجموعات أهمية تذكر، ونعني بذلك العالم الأول الذي يضم الدول الصناعية الغربية، والعالم الثاني الذي يضم دول التخطيط المركزي، والعالم الثالث الذي يضم الدول النامية. وغدا اصطلاح دول الشمال ودول الجنوب هو الأنسب في حاضرنا الراهن، فدول الشمال الصناعية تتميّز بنوع من التقدّم الاقتصادي والتكنولوجي، ودول الجنوب هي الدول النامية والفقيرة. ونشير إلى أنّ الحاجات المتزايدة عند دول أوروبا الشرقية

للمعونات المالية والتقنية والإدارية من الغرب الصناعي قد تُضعف المعونات التي كان يمكن أن تقدم لدول الجنوب، مع ما يرتّب هذا الأمر من أعباء اقتصادية واجتماعية على الدول الفقيرة[9].

لم يعد الاقتداء بالنموذج الغربي قاعدة صحيحة عند دول الجنوب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتزداد القناعة بضرورة الانطلاق من الظروف الذاتية الموجودة في الجنوب، كأن يجري الاهتمام بالتنمية الزراعية لمواكبة حاجات الغذاء المتزايدة، وتنمية الريف لتخفيف الضغط عن المدن الكبرى - وتلك سمة عالمية أيضاً - وصولاً إلى زيادة الوعي السياسي والاجتماعي، وتهيئة المجتمعات النامية لبناء القدرة الذاتية اللازمة للبحث العلمي ولعملية نقل التقانة، فضلاً عن ضرورات التعاون والتنسيق بين دول الجنوب للمساهمة في إيجاد نظام اقتصادي متكافىء يقوم على تنظيم التجارة العالمية، وخصوصاً تجارة المواد الخام بحيث لا تتحدّد أسعارها تبعاً لمصالح الدول الصناعية فقط وبما يضرّ بمصالح الدول النامية، وعلى معالجة أزمة المديونية التي تتخبّط فيها دول الجنوب. في هذا الوقت تبرز ظواهر إقتصادية عالمية، أو ما يمكن تسميته «عولمة الإقتصاد»، حيث يزداد التبادل التجاري بين الدول بعد تطور الشركات المتعددة الجنسية وقيام المنظمة الدولية للتجارة. نحن أمام إقتصاد عالمي له سماته وضوابطه وإن كانت تشكو منه الدول الفقيرة في الجنوب وتخشى من سيطرته على خصوصيات الدول.

(9) انظر: الثورة العالمية الأولى، م.س، ص 55.



ملاحق القسم الثاني

الملحق الأول: مساحات مدمرة من الغابات.

الملحق الثاني: وثيقة إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية.

الملحق الثالث: أكبر 50 شركة متعددة الجنسية في العالم.

الملحق الرابع: خصائص الأنهار الرئيسية.

الملحق الخامس: «قمة الأرض» وتنمية الأرض.



الملحق الأول

مساحات مدمرة من الغابات(*)

الدولة	مساحة مدمرة حتى العام 1993	مساحة مدمرة حتى العام 2010
الفيليبين	٪80	٪96
فيتنام	٪77	٪100
تايلند	٪83	٪100
الهند	٪89	٪94
بورما	٪51	٪83
ماليزيا	٪49	٪80
نيوغينيا	٪15	٪32
أندونيسيا	٪43	٪62
الكاميرون	٪25	٪44
نيجيريا	٪58	٪100
ساحل العاج	٪90	٪100
زائير	٪32	٪39
الغابون	٪17	٪21
مدغشقر	٪68	٪100
كولومبيا	٪67	٪86
المكسيك	٪58	٪94
فنزويلا	٪17	٪24
غويانا	٪18	٪20
أميركا الوسطى	٪82	٪95
برازيل	٪24	٪58
بوليفيا	٪34	٪67
بيرو	٪26	٪36
اكوادور	٪57	٪91

(*) المصدر: «المجلس الدولي لحفظ الطيور»، لندن. في صحيفة «**الحياة**»، 12/ 3/ 1993.

الملحق الثاني

وثيقة إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية(*)

الديباجة

إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، قد انعقد في ريو دي جانيرو في الفترة من 3 إلى 14 حزيران/ يونيه 1992.

وإذا يؤكد من جديد إعلان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، المعتمد في استكهولم في 16 حزيران/ يونيه 1973، ويسعى إلى التأسيس عليه.

وإذ يستهدف إقامة مشاركة عالمية جديدة ومنصفة عن طريق إيجاد مستويات جديدة للتعاون بين الدول وقطاعات المجتمع الرئيسية والشعوب.

وإذ يعمل على نحو عقد اتفاقات دولية تحترم مصالح الجميع وتوفر النظام البيئي والإنمائي العالمي.

وإذ يسلم بالطابع المتكامل والمترابط للأرض، موطننا، يعلن ما يلي:

المبدأ (1)

يدخل الجنس البشري في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستديمة. وله الحق في أن يحيا حياة صحيحة ومنتجة بما ينسجم مع الطبيعة.

المبدأ (2)

تمتلك الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادىء القانون الدولي، الحق السيادي في استغلال مواردها وفقاً لسياساتها البيئية والإنمائية، وهي مسؤولة

(*) انظر: «السياسة الدولية»، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ١١٠، اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٩٢، ص ١٥٣ ـ ١٥٤.

عن ضمان أن لا تسبب الأنشطة التي تدخل في نطاق ولايتها أو سيطرتها اضراراً ببيئة دول أخرى أو بمناطق تتجاوز حدود ولايتها.

المبدأ (3)

يتوجب إعمال الحق في التنمية حتى يفي بشكل منصف بالاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة.

المبدأ (4)

من أجل تحقيق تنمية مستديمة، تكون حماية البيئة جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن النظر فيها بمعزل عنها.

المبدأ (5)

تتعاون جميع الدول وجميع الشعوب في المهمة الأساسية المتمثلة في استئصال شأفة الفقر، كشرط لا غنى عنه للتنمية المستديمة، بغرض الحد من أوجه التفاوت في مستويات المعيشة وتلبية احتياجات شعوب العالم على وجه أفضل.

المبدأ (6)

تمنح أولوية خاصة لحالة البلدان النامية واحتياجاتها الخاصة، ولا سيما أقل البلدان نمواً وأضعفها بيئياً. وينبغي أن تتناول أيضاً الإجراءات الدولية في ميدان البيئة والتنمية مصالح واحتياجات جميع البلدان.

المبدأ (7)

تتعاون الدول، بروح من المشاركة العالمية، في حفظ واسترداد صحة وسلامة النظام الايكولوجي للأرض. وبالنظر إلى المساهمات المختلفة في التدهور العالمي للبيئة، يقع على عاتق الدول مسؤوليات مشتركة وإن كانت متباينة. وتسلم البلدان المتقدمة النمو بالمسؤولية التي تتحملها في السعي، على الصعيد الدولي، إلى التنمية المستديمة وبالنظر إلى الضغوط التي تلقيها على كاهل البيئة العالمية، وإلى التكنولوجيات والموارد المالية التي تستأثر بها.

المبدأ (8)

من أجل تحقيق التنمية المستديمة والارتقاء بنوعية الحياة لجميع

الشعوب، ينبغي أن تعمل الدول على الحد من أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستديمة وإزالتها وتشجيع السياسات الديمغرافية الملائمة.

المبدأ (9)

يبنغي أن تتعاون الدول في تعزيز بناء القدرة الذاتية على التنمية المستديمة بتحسين التفاهم العلمي عن طريق تبادل المعارف العلمية والتكنولوجية، وبتعزيز تطوير التكنولوجيات وتكييفها ونشرها ونقلها، بما في ذلك التكنولوجيات الجديدة والابتكارية.

المبدأ (10)

تعالج قضايا البيئة على أفضل وجه بمشاركة جميع المواطنين المعنيين، على المستوى ذي الصلة. وتتوفر لكل فرد فرصة مناسبة، على الصعيد الوطني، للوصول إلى المعلومات التي تحتفظ بها السلطات العامة بشأن البيئة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمواد والأنشطة الخطرة في مجتمعاتهم، وفرصة المشاركة في عمليات صنع القرار. وتقوم الدول بتيسير وتشجيع توعية الجمهور ومشاركته عن طريق إتاحة المعلومات على نطاق واسع. وتهيأ فرص الوصول، بفعالية، إلى الإجراءات القضائية والإدارية، بما في ذلك التعويض وسبل الانتصاف.

المبدأ (11)

تسن الدول تشريعات فعالة بشأن البيئة. وينبغي أن تعكس المعايير البيئية والأهداف والأولويات الإدارية السياق البيئي والإنمائي الذي تنطبق عليه. والمعايير التي تطبقها بعض البلدان قد تكون غير ملائمة وتترتب عليها تكاليف اقتصادية واجتماعية لا مسوغ لها بالنسبة لبلدان أخرى، ولا سيما البلدان النامية.

المبدأ (12)

ينبغي أن تتعاون الدول على النهوض بنظام اقتصادي دولي داعم ومنفتح يؤدي إلى النمو الاقتصادي والتنمية المستديمة في جميع البلدان، وتحسين معالجة مشاكل تدهور البيئة. وينبغي أن لا تكون تدابير السياسة التجارية الموجهة لأغراض بيئية وسيلة لتمييز تعسفي أو لا مبرر له أو فرض تقييد مقنع

على التجارة الدولية. وينبغي تلافي الإجراءات التي تتخذ من جانب واحد لمعالجة التحديات البيئية خارج نطاق ولاية البلد المستورد. وينبغي أن تكون التدابير البيئية التي تعالج مشاكل بيئية عبر الحدود أو على نطاق العالم مستندة، قدر المستطاع، إلى توافق دولي في الآراء.

المبدأ (13)

تضع الدول قانوناً وطنياً بشأن المسؤولية والتعويض فيما يتعلق بضحايا التلوث وغيره من الأضرار البيئية. وتتعاون الدول أيضاً، على وجه السرعة وبشكل أكثر اتساماً بالتصميم، في زيادة تطوير القانون الدولي بشأن المسؤولية والتعويض عن الآثار السلبية للأضرار البيئية التي تلحق بمناطق خارج ولايتها من جراء أنشطة تدخل في نطاق ولايتها أو سيطرتها.

المبدأ (14)

ينبغي أن تتعاون الدول بفعالية في تثبيط أو منع تغيير موقع أي أنشطة ومواد تسبب تدهوراً شديداً للبيئة أو يتبين أنها ضارة بصحة الإنسان، ونقلها إلى دول أخرى.

المبدأ (15)

من أجل حماية البيئة، تأخذ الدول، على نطاق واسع، بالنهج الوقائي، حسب قدراتها. وفي حالة ظهور أخطار ضرر جسيم لا سبيل إلى عكس اتجاهه، ولا يستخدم الافتقار إلى التيقن الكامل سببًا لتأجيل اتخاذ تدابير تتسم بفعالية التكاليف لمنع تدهور البيئة.

المبدأ (16)

ينبغي أن تسعى السلطات الوطنية إلى تشجيع الوفاء بالتكاليف البيئية داخلياً، واستخدام الأدوات الاقتصادية، آخذة في الحسبان النهج القاضي بأن يكون المسؤول عن التلوث هو الذي يتحمل، من حيث المبدأ، تكلفة التلوث، مع إيلاء المراعاة على النحو الواجب للصالح العام ودون الإخلال بالتجارة والاستثمار الدوليين.

المبدأ (17)

يضطلع بتقييم الأثر البيئي، كأداة وطنية للأنشطة المقترحة التي يحتمل

أن تكون لها آثار سلبية كبيرة على البيئة، ويكون هذا التقييم رهناً بقرار لإحدى السلطات الوطنية المختصة.

المبدأ (18)

تقوم الدول بإخطار الدول الأخرى على الفور بأي كوارث طبيعية أو غيرها عن حالات الطوارىء التي يحتمل أن تسفر عن آثار ضارة مفاجئة على بيئة تلك الدول. ويبذل المجتمع الدولي كل جهد ممكن لمساعدة الدول المنكوبة على هذا النحو.

المبدأ (19)

تقدم الدول إخطاراً مسبقاً وفي حينه ومعلومات ذات صلة إلى الدول التي يحتمل أن تتأثر وذلك بشأن التي قد تخلّف أثراً بيئياً سلبياً كبيراً على الحدود، وتشاور مع تلك الدول في مرحلة مكبرة وبحسن نية.

المبدأ (20)

للمرأة دور حيوي في إدارة وتنمية البيئة. ولذلك فإن مشاركتها على الوجه الكامل أمر أساسي لتحقيق التنمية المستديمة.

المبدأ (21)

ينبغي تعبئة شباب العالم بقدرأتهم الإبداعية ومثلهم وشجاعتهم من أجل إقامة مشاركة عالمية لتحقيق التنمية المستديمة وضمان مستقبل أفضل للجميع.

المبدأ (22)

للسكان الأصليين ومجتمعاتهم والمجتمعات المحلية الأخرى دور حيوي في إدارة وتنمية البيئة بسبب ما لديهم من معارف وممارسات تقليدية. وينبغي أن تعترف الدول بهويتهم وثقافتهم ومصالحهم وأن تدعمها على النحو الواجب وتمكنهم من المشاركة بفعالية في تحقيق التنمية المستديمة.

المبدأ (23)

يتم توفير الحماية للبيئة والموارد الطبيعية للشعوب التي تقع تحت الاضطهاد والسيطرة والاحتلال.

المبدأ (24)

إن الحرب، بحكم طبيعتها، تدمر التنمية المستديمة. ولذلك يتوجب أن

تحترم الدول القانون الدولي الذي يوفر الحماية للبيئة وقت النزاع المسلح وأن تتعاون في زيادة تطويره، عند اللزوم.

المبدأ (25)

السلم والتنمية وحماية البيئة أمور مترابطة لا تنفصم.

المبدأ (26)

تقوم الدول بحل جميع منازعاتها البيئية سلمياً وبالوسائل الملائمة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

المبدأ (27)

تتعاون الدول والشعوب. بحسن نية وبروح من المشاركة. في الوفاء بالمبادىء الواردة في هذا الإعلان وفي زيادة تطوير القانون الدولي في ميدان التنمية المستديمة.

الملحق الثالث

أكبر خمسين شركة متعددة الجنسية (غير مالية) في العالم[1]

المرتبة	اسم الشركة	الصناعة	البلد
1	رويال دوتش/ شل	النفط	بريطانيا/ هولندا
2	فوردموتور	السيارات	الولايات المتحدة
3	جنرال موتورز	السيارات	الولايات المتحدة
4	اكسون	النفط	الولايات المتحدة
5	أي . بي . ام	الكومبيوتر	الولايات المتحدة
6	بريتش بتروليم	النفط	بريطانيا
7	نسله	الأغذية	سويسرا
8	يونيليفر	الأغذية	بريطانيا/ هولندا
9	اسيي براون فوفيري	المواد الكهربائية	سويسرا/ السويد
10	فيليبس الكترونكس	الالكترونيات	هولندا
11	الكاتيل الستوم	الاتصالات	فرنسا
12	موبيل	النفط	الولايات المتحدة
13	فيات	السيارات	إيطاليا
14	سيمنس	المواد الكهربائية	ألمانيا
15	هانسون	منوعة	بريطانيا
16	فولكس واجن	السيارات	ألمانيا
17	ألف اكتين	النفط	فرنسا
18	ميتسوبيشي	التجارة	اليابان
19	جنرال الكتريك	منوعة	الولايات المتحدة
20	ميتسوي	التجارة	اليابان
21	ماتسوشيتا الكتريك اندستريال	الالكترونيات	اليابان
22	نيوزكورب	النشر	استراليا
23	فيروزي/ مونيديسون	منوعة	إيطاليا

(1) انظر صحيفة «الشرق الأوسط»، لندن، 9/ 4/ 1993.

المرتبة	اسم الشركة	الصناعة	البلد
24	بيار	الكيماويات	ألمانيا
25	رونش/ هولدنج	الأدوية	سويسرا
26	تويوتاموتور	السيارات	اليابان
27	ديملربينز	السيارات	ألمانيا
28	بيشيني	المعادن	فرنسا
29	فيليب موريس	الأغذية	الولايات المتحدة
30	رون ـ بولانس	الكيماويات	فرنسا
31	دو بونت دو نيمورس	الكيماويات	الولايات المتحدة
32	هويشست	الكيماويات	ألمانيا
33	ميشيلين	الإطارات	فرنسا
34	داوكميكال	الكيماويات	الولايات المتحدة
35	توتال	النفط	فرنسا
36	تومسون	الالكترونيات	فرنسا
37	أموكو	النفط	الولايات المتحدة
38	سانت جوبين	البناء	فرنسا
39	أي . إن . آي	الكيماويات	إيطاليا
40	اليكترولوكس	المواد الكهربائية	السويد
41	بيتروفينا	النفط	بلجيكا
42	جنرال ديزو	منوعة	فرنسا
43	هيتاشي	الالكترونيات	اليابان
44	شيفرون	النفط	الولايات المتحدة
45	ساندوز	الكيماويات	سويسرا
46	سي اتاده	التجارة	اليابان
47	توشيبا	الكترونيات	اليابان
48	زيروكس	معدات المكاتب	الولايات المتحدة
49	ستورا	الورق	السويد
50	تاكساكو	النفط	الولايات المتحدة

الملحق الرابع

خصائص الأنهار الرئيسية

القارة	النهر	البلدان الواقعة في حوض النهر	تأثير الإنسان داخل النقل في الحوض
إفريقيا	الكونغو	زائير ـ أنغولا ـ كونغو ـ إفريقيا الوسطى	محدود
	النيجر	غينيا ـ نيجيريا ـ نيجر ـ مالي	متوسط
	النيل	أوغندا ـ سودان ـ مصر ـ أثيوبيا ـ تنزانيا	شديد
أميركا	كلورادو	الولايات المتحدة ـ المكسيك	شديد
	مسيسيبي	الولايات المتحدة	شديد
	الأمازون	بيرو ـ البرازيل	محدود
	نجرو	كولومبيا ـ فنزويلا ـ البرازيل	مجدود
	أورغواي	البرازيل ـ أورغواي ـ الأرجنيتن	متوسط
آسيا	آمور	الاتحاد السوفياتي السابق ـ الصين	محدود
	هوانغ هي	الصين	متوسط
	ميكونغ	الصين ـ لاوس ـ بورما ـ تايلاند ـ كمبوديا ـ فيتنام	محدود
	أندوس	الصين ـ الهند ـ بنغلادش	شديد
أوروبا	الدانوب	هنغاريا ـ النمسا ـ ألمانيا ـ	شديد
		يوغوسلافيا السابقة ـ رومانيا	شديد
	فولغا	الاتحاد السوفياتي السابق	شديد
الأوقيانوسية	موراي	استراليا	متوسط

المصدر : Physical and Chemical Weathering in Geochemical Cycles, Reidel, Dordrecht, Netherlands, in press 1988.

الملحق الخامس

«قمَة الأرض» وتنميَة الأرض(*)

شهدت مدينة ريو دو جانيرو البرازيلية أكبر مؤتمر دولي على الإطلاق، حيث اجتمع للمرة الأولى ممثلو 178 دولة، وحضر 117 رئيس دولة وحكومة في اليومين الأخيرين لهذا المؤتمر الذي عرف باسم «قمة الأرض»، تدليلاً على تمثيله الشمولي للعالم كله.

واحتشدت إلى جانب «قمة الأرض» الممتدة بين الثالث من حزيران والرابع عشر منه، ستة آلاف منظمة غير حكومية من أطراف العالم تمثل المجتمع الدولي المدني، حيث تجمع في حديقة «فلامنغو» 15 ألف مشارك في هذا المنتدى الدولي الشامل، راحوا ينتقدون السياسات الرسمية لدولهم، تأكيداً منهم للقاء بين البشر حول قضيتين إنسانيتين هما: التنمية والبيئة.

وكانت منظمة الأمم المتحدة ترعى المجتمعين والمحتشدين معاً، فهي التي دعت إلى انعقاد «مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية» الذي سمي «قمة الأرض»، وهي التي شجعت المنظمات الشعبية ـ غير الحكومية ـ على الائتلاف والتجمع.

على رغم الآمال العريضة التي انعقدت حول «قمة الأرض» وما يمكن أن تؤول إليه، فأن التعمق في دراسة أعمالها ونتائجها، يكشف مدى التمييز الذي لا يزال قائماً بين البشر، بمثل ما يبين بوضوح مدى المخاطر المحيطة بمستقبل التنمية والبيئة معاً، وهما في مجمل الأحوال قضيتان متلازمتان لا انفصام بينهما.

(*) مقال للمؤلف في صحيفة «النهار» 19/ 6/ 1992.

أرقام صارخة[1]

تشير آخر التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة في عام 1992، والمتعلقة بشؤون التنمية الدولية، إلى تفاوت رهيب بين توزيع الثروات والمداخيل بين الشعوب، ذلك إن أغنى نسبة 20 في المئة من سكان العالم تحصل على 82،7 في المئة من مجموع الدخل العالمي، في حين أفقر نسبة 20 في المئة من سكان العالم تحصل على 1،4 في المئة فقط من مجموع الدخل العالمي.

أما الغنى فيتركز في الشمال حيث الدول الصناعية (33) بقيادة تجمع الدول الصناعية السبع: الولايات المتحدة الأميركية، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، كندا، اليابان.

وأما الفقر فيتركز في الجنوب، خصوصاً في جنوب آسيا وجنوب الصحراء الأفريقية. وما بين شمال غني وجنوب فقير يظهر التمييز بوضوح، وتكاد تتجه العلاقات الدولية في المرحلة المقبلة نحو صراع شامل بين الشمال والجنوب، إنه صراع البقاء قبل أن يكون صراعاً على التقدم والنمو.

ونتيجة هذا التمييز، ارتفع نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في دول الشمال الصناعية إلى أكثر من 6000 دولار في السنة، في مقابل انخفاض نصيب الفرد في 48 دولة فقيرة من دول الجنوب إلى 500 دولار أو أقل، في السنة بالطبع، قد يرد بعض العلماء أسباب التخلف في الجنوب إلى عوامل ذاتية سياسية واجتماعية اقتصادية، لكن هذا التفسير يكشف جزءاً من الحقيقة، وليس كلها. ذلك أن من أسباب الاستعمار القديم في القرن التاسع عشر، ومن نتائجه أيضاً، تحويل المستعمرات أسواقاً استهلاكية وموارد طبيعية جاهزة للطلب وفق مشيئة الامبراطوريات الاستعمارية. ويا للأسف، فإن الاستعمار الجديد بعد الحرب العالمية الثانية انتهج السياسة نفسها ولكن بأساليب جديدة، وفي كلتي الحالتين بقي جوهر الاستعمار واحداً وبقيت الثورة ضده مستمرة تحت لوءا الحرية.

---

(1) الأرقام الواردة مأخوذة من: **تقرير التنمية البشرية لعام 1992**، نيويورك، اكسفورد، مطبعة جامعة اكسفورد، 1992.

ثم، من هو المسؤول اليوم عن اتلاف الغابات وتدمير الثروات الزراعية لحساب التسابق الصناعي الاستهلاكي؟

ومن هو المسؤول اليوم عن تلوث الأنهار والبحار، وتسميم الفضاء بالغازات الكيمائية؟

أليست هي الدول الصناعية التي استباحت العالم كله ساحة للتنافس المادي الرهيب؟

أليس المسؤول هو الذي أراد توجيه الطاقة النووية لتدمير الأرض وتسليح الفضاء بدل تسخيرها لخدمة الإنسان سيد الأرض؟ وما شأن الجنوب الفقير في المسؤولية الدولية عن تهديد البيئة والتنمية، بل عن تهديد الحياة برمتها، سوى أنه الضحية؟

وعندما تطالب دول الجنوب بتخصيص نسبة 0،7 في المئة من الناتج القومي في الدول الصناعية لمساعدتها في تنفيذ التنمية، تجيب الدول الصناعية - خصوصاً الولايات المتحدة الأميركية - بأن هذه النسبة عالية، وأنه ينبغي على الجنوب تسديد ديونه للدول الصناعية، وفي أحسن الأحوال يمكن «ترشيد» طرق تسديد هذه الديون حتى تستمر علاقات التبعية وتستمر معها سياسة التمييز.

أما ديون الجنوب، فقد ارتفعت من 100 مليار دولار في عام 1970 إلى 650 ملياراً عام 1980 فإلى 1350 ملياراً في 1990، فماذا يبقى من مشاريع التنمية أمام ارتفاع الديون هذه؟ قد يبقى حيّز محدود في إشراف الدول الصناعية، بكل ما يحمله هذا الإشراف من توجيه ونتائج، تجري المقايضة عليه في مقابل قسط من الديون.

إن هذه الصورة المأساوية قد تزداد سواداً، إذا ما عرفنا أن عدد سكان العالم سوف يرتفع من 5،4 مليارات نسمة عام 1991 إلى 8،2 مليارات في سنة 2020، مع ما يحمل ذلك من إمكانات زيادة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الشمال والجنوب، أي تعميق التمييز وتفاقم الصراع الدولي بين شمال غني وجنوب فقير.

المسؤولية الدولية

كان من الطبيعي أن يقود النظام الدولي السائد عقب الحرب العالمية الثانية، إلى هذا التفاوت والتمييز بين الشمال والجنوب، ولطالما بقيت ساحة الجنوب مسرحاً للحرب الباردة ولسياسة الاستقطاب الدولي التي قسمت العالم مجموعتين متقابلتين في المصالح والمبادىء والأيديولوجيا.

وقد ظهر جلياً مع نهاية الحرب الباردة كيف أن الجنوب كان ضحية هذا التقسيم الدولي، وكيف أنه كان يدفع الأثمان من حياته ومستقبله، بعدما سخرت موارده وثرواته للقوى الدولية الكبرى.

وعندما أعلن الرئيس الأميركي جورج بوش أن الحرب الباردة انتهت بانتصار الولايات المتحدة، أي بقيادتها لما يسمى النظام الدولي، فإن السؤال الذي يُطرح: أين هي مسؤولية الولايات المتحدة في قضيتي البيئة والتنمية، طالما أنها تدعي قيادتها لنظام دولي يصفه الإعلام الأميركي أنه «جديد»؟.

قد يكون من أهم نتائج «قمة الأرض» هبوب عاصفة دولية عاتية في وجه السياسة الأميركية الخارجية، إلى درجة أن بعض الدول الصناعية لم يعد قادراً على الدفاع عن الموقف الأميركي المتحفظ عن نتائج «قمة الأرض»، والرافض لمعاهدة «التنوع البيولوجي» بحجة أن الموافقة عليها تضر بالصناعات الأميركية وبالتكنولوجيا الحيوية الأميركية، أما القضاء على عشرات الآلاف من أنواع النباتات والحيوانات، وغدا البشر، فلا يدخل في نطاق المسؤولية الدولية!

إن الرئيس جورج بوش أفصح عن حقيقة موقفه عندما أعلن أنه «رئيس الولايات المتحدة وليس رئيس العالم»[2]. وبقي على أمم الجنوب أن ترسم سياساتها الخارجية وفق هذا التصريح الرسمي، وعلى الولايات المتحدة الأميركية أن تقف عند نقطة محددة في السياسة الدولية وهي أن الدولة الكبرى التي لا تُطيق تحمل مسؤولياتها الدولية عن النظام الدولي، لا تستطيع الإدعاء أمام شعبها وشعوب العالم بأنها تقود نظاماً دولياً جديداً.

يبقى أن تتجه أمم الجنوب إلى التعامل مع المتغيرات، والتحديات

---

(2) انظر: «السياسية الدولية»، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد 110، اكتوبر 1992، ص 301.

الدولية المقبلة بسياسات مشتركة تفرضها وحدة المشكلات، ووحدة موقعها من الصراع الذي سوف يكبر على موارد الأرض وثرواتها في القرن المقبل. ومهما يكن هناك من تناقضات بين الدول الصناعية الكبرى ـ وهي قائمة وموجودة فعلاً ـ فإن الشمال الصناعي متكتل في مجمل مواقفه حيال الجنوب الفقير ومهما أظهرت بعض دوله ـ اليابان مثلاً ـ سياسة معتدلة في التعامل مع قضايا الجنوب، فإن كل ذلك لا يشكل بديلاً من فعل جنوبي مؤثر في السياسة الدولية، ومن نهوض دولي جديد يرسم قواعد جديدة لعلاقات الشمال والجنوب تقوم على أسس القيم الإنسانية المشتركة، وليس على سياسة القوة والمصالح المادية وحدها.

القسم الثالث

الجغرافيا السكانية



الفصل الأول

الدراسات السكانية وآراء مالتوس

تهتّم الجغرافيا السكانية بدراسة حجم السكان وتوزيعهم وكثافتهم وعوامل نموّهم، وعلاقة ذلك بالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويبدأ هذا الفصل بالتوقّف عند انطلاقة دراسة الجغرافيا السكانية وتميّزها عن فروع الجغرافيا البشرية، وأسباب الاهتمام بدراستها في القرن العشرين، والتقائها مع الديمغرافيا في كثير من الميادين.

ويعالج آراء مالتوس الشهيرة حيال الزيادة السكانية، والانتقادات التي واجهتها. وبعض الآراء الأخرى التي اختلفت في مضامينها ونتائجها عن آراء مالتوس، وعلاقتها مع الاعتبارات الدينية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

تطوّر دراسة الجغرافيا السكانية

من أهم الدراسات السكانية في العصور الوسيطة، ما ورد في مقدمة ابن خلدون عن السكان في إطار حديثه عن العمران البشري. لقد تناول طبائع أهل البدو وأهل الحضر، وتحدّث عن العصبية وعلاقتها بنشوء الدول وانتقالها من البداوة إلى الحضارة. وشخّص بدقة الإجتماع السياسي العربي فكان مؤسس علم الإجتماع السياسي.

وفي العصر الحديث، أخذت تتبلور الجغرافيا السكانية من خلال الجغرافيا البشرية التي تأسست علمياً في أواخر القرن التاسع عشر. وغدت الجغرافيا السكانية فرعاً من فروع الجغرافيا البشرية، ثم تطوّرت في النصف الأول من القرن العشرين خصوصاً بعد الحرب العالمية الأولى لأسباب عدة أبرزها:

أ ـ ارتباط المشاكل الاقتصادية والسياسية إلى حد بعيد بأوضاع السكان على كافة المستويات الحياتية، وهذا ما يبيّن العلاقة القائمة بين الجغرافيا السكانية، وكل من الجغرافيا السياسية والجغرافيا الإقتصادية حيث يبقى العامل المشترك هو التفاعل بين الإنسان والبيئة الطبيعية.

ب ـ زيادة عدد السكان بعد الثورة الصناعية مما أدّى إلى زيادة الحركة التجارية وانتقال الأفراد والسلع مع توسُّع الأسواق التجارية داخل الدول الصناعية والبلدان المستعمرة.

ج ـ زيادة الهجرة من الدول الأوروبية إلى المستعمرات الحديثة العهد بالإستثمار الإقتصادي في العالم الجديد، أي في القارتين الأميركية والأقيانوسية، مع ما نتج عن ذلك من دراسة أوضاع المهاجرين.

د ـ اشتداد المنافسة الاقتصادية بين الدول الصناعية، وعلاقة الموارد البشرية بهذه المنافسة، والاهتمام بدراسة العلاقة بين السّكان والموارد.

هـ ـ انتقال عدد كبير من السكان من الريف إلى المدينة نتيجة التطوّر الصناعي والعمراني، ممّا أثّر في مناطق الإنتاج الريفي والحياة الاقتصادية والاجتماعية، وأوجد أوضاعاً إجتماعية جديدة داخل المدن جديرة بالبحث والدراسة.

و ـ ارتباط قوّة الدولة بالسكان، وارتباط التخطيط بدراسة السكان خصوصاً في مجالات الإنتاج والخدمات. فقوّة الدولة تتحدّد بمقدار مواردها الطبيعية والبشرية، والموارد البشرية تتمثّل بعدد السكان ودرجة الوعي العام عندهم ودرجة نشاطهم[1].

يعمد بعض العلماء إلى دراسة جغرافية السكان من خلال الجغرافيا الاجتماعية، التي تتناول دراسة توزيع السكان، ومستوياتهم الاجتماعية المختلفة، وكثافتهم، والعوامل التي ساعدت على تجمّعهم في بعض المناطق[2]. وفي مجمل الدراسات تهتم الجغرافيا السكانية بدراسة حجم

(1) انظر: د. فؤاد محمد الصقار، **دراسات في الجغرافيا البشرية**، القاهرة، دار النهضة العربية، 1965، ص 286.

(2) انظر: د. إبراهيم المشهداني، **مبادىء وأسس الجغرافيا الزراعية**، م.س، ص 21.

السكان وتوزيعهم، وكثافتهم، ونّموهم مع الأسباب المؤدية إلى ذلك. . . فالموسوعات العلمية تحدّد الجغرافيا السكانية بأنها ذلك العلم الذي يبّين توزيع السكان على الخرائط، إضافة إل حركاتهم وأعمارهم وأجناسهم[3]. . ويعتبر العالم الأميركي «ترووارتا» Trewartha أن مضمون الجغرافية السكانية يقوم على «فهم التباينات الإقليمية في الغطاء السكاني للأرض»[4]، مما يعطي لهذا المضمون أبعاداً اجتماعية واقتصادية وسياسية. أما العالم البريطاني «كلارك» فأنه يرى الجغرافيا السكانية في اهتمامها «بتحليل الاختلافات المكانية في التوزيع والتركيب والهجرات والنمو السكاني وعلاقتها بتباين الخصائص الطبيعية. . .»[5]، وهو بذلك يريد الإفصاح عن تأثيرات الجغرافيا الطبيعية في الأوضاع السكانية القائمة وما يطرأ عليها من متغيرات. ويخلص الدكتور فتحي محمد أبو عيانة إلى تحديد الجغرافيا السكانية بأنها «ذلك الفرع من الجغرافيا البشرية الذي يعالج الاختلافات المكانية للخصائص الديمغرافية للمجتمعات السكانية ويدرس النتائج الاقتصادية الاجتماعية الناجمة عن التفاعل المرتبط بينها وبين الظروف الجغرافية القائمة في وحدة مساحية معينة»[6]. وهكذا **يتضح ميدان الجغرافيا السكانية في دراسة حجم السكان وتوزيعهم وكثافتهم ونموهم، وعلاقة هذه المسائل بالعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية.**

يبقى أن الجغرافيا السكانية تختلف عن الديمغرافيا Démographie التي هي علم دراسة السكان من حيث الإحصاءات الرقمية وتحليلها، كأن يجري تحديد معدل المواليد والوفيات والزيادة السكانية وتوزيع السكان بين الدول، وداخل الدولة الواحدة[7]. بينما تقوم الجغرافيا السكانية بتحليل هذه المعطيات الرقمية وتوضيح أسبابها وعلاقاتها بالبيئة الطبيعية والعوامل الإنسانية المختلفة.

---

(3) تحدث ابن خلدون في المقدمة عن طبائع البدو والحضر وكيفية وقوع اختلاط الأنساب في إطار حديثه عن ضرورة الإجتماع الإنساني.

(4) انظر: د. فتحي محمد أبو عيانة، **جغرافية السكان**، بيروت، دار النهضة العربية، 1980، ص 21.

(5) J. Clark, **Population Géography**, pergamon press, london 1969, p.5

(6) د. فتحي محمد أبو عيانة، **جغرافية السكان**، م. س، ص 23.

(7) انظر: **موسوعة السياسة**، الجزء الثاني، م. س، ص 750.

غير أن هذا الاختلاف لا يسقط نقاط الالتقاء بين الجغرافيا السكانية والديمغرافيا من حيث الاهتمام المشترك بالظواهر السكانية، والإفادة من الأرقام الصحيحة المتداولة. فدراسة ظاهرة الهجرة السكانية، على سبيل المثال، تستلزم توفّر الإحصاءات الدقيقة لمعرفة حجمها وتلك من مهمات الديمغرافيا. أما تحليل أسباب هذه الظاهرة، ودراسة نتائجها، وتوقع مستقبلها، فإنها من مهمات الجغرافيا السكانية. وبقدر ما يبرز الاختلاف العلمي في تعريف العلمين وتحديد ميادينهما، بقدر ما تتضح نقاط الالتقاء بينهما، أو تلك العلاقة التكاملية بين الديمغرافيا والجغرافيا السكانية.

آراء مالتوس

توماس مالتوس[8] هو أول مَن اهتم بدراسة السكّان من الأوروبيين، وتركّزت آراؤه حول تحقيق نوع التوازن بين نمو السكان ونمو الموارد، أو بين الإنتاج والاستهلاك.

اعتقد مالتوس أنّ الإنسان يميل بطبيعته إلى التكاثر والإنجاب، وقد تكون وتيرة التكاثر متقدّمة عل وتيرة الإنتاج الغذائي مّما يؤدي إلى الفقر والجوع.

وأوضح أنّ تكاثر السكّان يأتي وفق متوالية هندسية، بينما يتزايد الغذاء وفق متوالية حسابية. فإذا كان عدد السكان يزيد بمعدل: 1 ـ 2 ـ 4 ـ 8 ـ 16 ـ 32. . . (متوالية هندسية). فإنّ معدل الإنتاج الغذائي يزيد بمتوالية حسابية: 1 ـ 2 ـ 3 ـ 4 ـ 5 ـ 6 ـ 7. . . أي أنّ معدل زيادة الإنتاج هو أقل من معدل الزيادة السكانية مّما سيؤدي إلى أزمة غذائية. واعتبر أنّ الأرض تعاني من خطر التكاثر السكاني، ومواجهة هذا الخطر تكون بالحدّ من الإنجاب عن طريق التزام العفّة والتأخّر في الزواج. ولم يدعُ مالتوس إلى استعمال وسائل منع الحمل، بل دعا الدولة والكنيسة إلى تحمّل مسؤولياتهما والعدول عن تشجيع

(8) هو القس والاقتصادي الإنكليزي توماس روبرت مالتوس (1766 ـ 1834)، وضع مؤلّفين رئيسيين هما: **«محاولة في مبدأ السكان»** سنة 1798، و**«مبادىء الاقتصادي السياسي»** سنة 1820. ودرّس التاريخ والاقتصاد السياسي في مدرسة هيلوري التابعة للشركة الهندية الشرقية.

الإنجاب. ورأى أنّ الكوارث الطبيعية والأوبئة والحروب تمنع حدوث هذا النمو السكاني المتزايد، وخلص إلى نتيجة هي ضرورة تناسب عدد السكان مع الموارد الغذائية المتاحة حتى لا تقع الكارثة الاجتماعية. وقد أتت آراء مالتوس في زمن الزيادة السكانية الأوروبية الكبيرة خلال القرن الثامن عشر، وبعدما أخذت الدول الأوروبية تهتم بدراسة السكان وتقوم بإحصائهم.

وُصفت آراء مالتوس بالتشاؤمية، وتعرّضت للنقد في جوانب عدّة على رغم ما تركته من آثار بالغة في الاهتمامات الدولية بدراسات السكان. ذلك لأنّ طبيعة الإنتاج الاقتصادي كانت غير واضحة ومحدّدة عندما صدرت هذه الآراء، ولأنّ الدراسات السكّانية التي اعتمد عليها مالتوس كانت محدودة، فضلاً عن تبدّل الظروف الاقتصادية والاجتماعية بعد مالتوس في ظل انطلاقة الثورة الصناعية الأوروبية وإيجاد موارد جديدة لم يدركها مالتوس، وزيادة العلاقات التجارية بين الدول وتطوّرها مع تقدّم وسائل النقل الحديث. فما بين 1840 و 1880 انخفضت نسبة الوفيات في أوروبا وارتفعت نسبة الولادات - أي زاد عدد السكان - وبقي مستوى المعيشة في تقدّم اجتماعي ملحوظ. واتّهم مالتوس بالدفاع عن البورجوازية - الفئات الرأسمالية في أوروبا - لأنّ آراؤه لم تدعُ إلى قيام الأغنياء بمساعدة الفقراء، ولأنّها أتاحت للبورجوازية التنصل من كل مسؤولية اقتصادية واجتماعية إزاء الفقر. واعتبر الماركسيون، على سبيل المثال، أنّ المشكلة الاقتصادية والاجتماعية هي في تكديس وتجميع رؤوس الأموال عند الرأسماليين، فالرأسمالية هي المسؤولة عن مشكلة تكاثر السكان، والحلّ يكون بزوال النظام الاقتصادي الرأسمالي.

مقابل آراء مالتوس، ظهرت آراء أخرى تفاؤلية خلال القرن التاسع عشر، فدعا سادلر Sadler إلى حل مشكلة التكاثر السكّاني بتحسين استغلال موارد الثروة الاقتصادية: النباتية والحيوانية والمعدنية.. بحيث نصل إلى زيادة الإنتاج في مقابل زيادة عدد السكان. والإفادة من الأراضي غير المستغلة مثل سيبيريا، وكندا، والبرازيل، والأرجنتين.. واستغلال المناطق الصحراوية. واتّفقت آراء دوبلداي Doubleday مع آراء سادلر في معظم مضمونها(9). وراح

(9) انظر: د. فؤاد محمد الصقار، دراسات في الجغرافيا البشرية، م.س، ص 288.

الأوروبيون يوجّهون اهتماماتهم لتنمية موارد الطبيعة، كالمحافظة على الغابات والثروات المعدنية وطبيعة التربة لمواجهة الملوحة والانجراف والتصحّر. كما اندفعوا نحو الهجرة إلى العالم الجديد مّما خفّف من الزيادة السكانية في أوروبا. واهتّم بعضهم بتحديد النسل تدريجياً على رغم معارضة الأديان لهذا الإجراء، وقد اهتّم بهذا الموضوع عدد كبير من العلماء والباحثين وشغل حيزاً كبيراً من اهتمامات وسائل الإعلام والدعاية. وتوصّلت بعض الدول الأوروبية إلى خفض معدّل المواليد بصورة ملحوظة، ففي انكلترا انخفض المعدّل من 34،3 بالألف سنة 1860 إلى 15،2 بالألف سنة 1955. وفي فرنسا من 40 بالألف سنة 1570 إلى 18،2 بالألف سنة 1958[10]. وهذا ما يدلّل على اعتماد إجراء تحديد النسل عند قسم كبير من الأوروبيين.

نشير إلى دقّة موضوع تحديد النسل وعلاقته باعتبارات دينية واجتماعية خاصة عند الأمم والشعوب، ثمّ أنّ حل مشكلة تزايد السكان يرتبط بعوامل عدّة معقدة ومتشعّبة، وما آراء مالتوس وغيره من المهتّمين بالدراسات السكانية إلاّ جانبًا محدوداً من هذه القضية العالمية التي ما تزال مطروحة في زماننا. ويصعب على أي باحث وضع تصوّر عام ونهائي للقضية المطروحة، ذلك لأنّها متحرّكة مع العوامل الإنسانية كافّة.

أهمية الدراسات السكانية:

تزداد أهمية الدراسات السكانية، ومنها ما يتعلق بالجغرافيا السكانية، مع ظهور مشاكل الانفجار السكاني في أواخر القرن العشرين. وتبدو هذه الأهمية واضحة مع زيادة مراكز البحث العلمي المتخصص بالدراسات السكانية، وبعدما تعقّدت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للعالم المعاصر، وهي ذات صلات وثيقة بالزيادة السكانية وخريطة توزيع السكان. ومن المتوقع أن يرتفع عدد سكان العالم من 6300 مليون نسمة في العام 2000 إلى 8200 مليون نسمة في العالم 2020 مع ما ينتج عن هذه الزيادة من تحديات إنسانية جديدة.

---

(10) انظر: د. إبراهيم المشهداني، **مبادىء وأسس الجغرافيا الزراعية**، م. س، ص 60.

ومن الظواهر ـ المشاكل ـ التي تعانيها الإنسانية تفشي الحروب الأهلية، خصوصاً في دول الجنوب، مع ما ينتج عنها من قتل ونزوح وتهجير، إضافة إلى وجود ظاهرة الهجرة السكانية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة طلبًا للعمل والعلم.

كما تؤدّي ظاهرة تركّز الكثافة السكانية في المدن، بعد تزايد حركة الانتقال من الأرياف، إلى تفاقم مشاكل اجتماعية واقتصادية معقّدة قد تفرض إعادة النظر بالاستراتيجيات العليا التي تعتمدها الدولة الحديثة وصولاً إلى تخفيف الكثافة السكانية في المدن الكبرى والمناطق المحيطة بها. وهناك مشاكل الأمية وانتشارها عند عدد كبير من البشر، وخصوصاً في أوساط النساء، وما توجده من تراجع في حجم الإنتاج ونوعية العمل وتطور المجتمعات البشرية. إضافة إلى اتساع الهوّة الفاصلة بين شمال غني وجنوب فقير، بين شمال استطاع ضبط حركة النمو السكاني وجنوب ما يزال يسعى لهذا الهدف وإن كان حقق نتائج مأمولة في أواخر القرن العشرين، بين شمال يحصل الفرد فيه على دخل مرتفع وجنوب مثقل بالديون وضعف الناتج القومي وتراجع الدخل الفردي. . .

لذلك كله، ترتبط مجمل الدراسات السكانية بالدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فقوة الدولة المعاصرة تتصل عضوياً بالعامل السكاني، وقضية التنمية البشرية تقوم على دراسة أحوال السكان على كافة الصعد انطلاقاً من دور الإنسان في العملية التنموية المنشودة. **ومن المرجح أن تتضاعف أهمية دراسة الجغرافيا السكانية في المعاهد العلمية والجامعات تحت وطأة الحاجة لمعالجة المشاكل الإنسانية المتراكمة.** لقد انعقدت خمسة مؤتمرات عالمية لمعالجة تلك المشاكل، ودراسة الأوضاع السكانية، وتعاظم المسؤوليات الدولية حيالها، هي: مؤتمر روما (1954)، ومؤتمر بلغراد (1965)، ومؤتمر بوخارست (1974)، ومؤتمر مكسيكو (1984)، ومؤتمر القاهرة (1994). وتطرّق المؤتمر الأخير إلى علاقة السكان بالتنمية، وأكد الترابط بين الدراسات السكانية والتنموية، وفتح الباب أمام مزيد من الدراسات ذات الطابع العالمي، التي تتناول مشاكل عالمية في مختلف الجهات والأقاليم. كما تطرّق إلى دراسة تفاعل القيم والثقافات في معرض دراسة

أوضاع السكان ومشاكلهم المختلفة. ومن المتوقع أن تتوالى المؤتمرات والندوات العالمية المتخصصة بدراسة السكان أمام الإنفجار السكاني الذي يشهده العالم في عصرنا الراهن، وبعدما تزايدت الحاجة لتحقيق تعاون دولي مبرمج من شأنه التصدي للمشاكل المختلفة الناتجة عن الزيادة السكانية المفرطة.

الفصل الثاني

نمو السكان وتوزيعهم وكثافتهم

يتحدث هذا الفصل عن نمو السكان وارتباطه بالزيادة الطبيعية والهجرة السكانية، موضحاً مفهوم الزيادة الطبيعية، ومبيناً بالأرقام تطور نمو السكان في الماضي، والإحصاءات المستقبلية التي تتوقع هذا النمو حتى العام 2020.

كما يتضمن مسألة التوزيع الجغرافي لسكان العالم، سواء التوزيع السكاني في المناطق أو في القارات. وكثافة السكان بما تشمل من شرح الكثافة الحسابية والكثافة الفيزيزلوجية، والدول ذات الكثافة السكانية المرتفعة، وتلك ذات الكثافة المنخفضة، إضافة إلى ظاهرة الكثافة السكانية في المدن والعواصم الكبرى.

نمو السكان

يرتبط نمو السكان بمسألتين هما الزيادة الطبيعية والهجرة.

الزيادة الطبيعية هي الفارق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات، أو تعبير آخر:

الزيادة الطبيعية = معدل المواليد - معدل الوفيات.

تختلف معدلات المواليد باختلاف الظروف البيولوجية بين شعب وآخر، وترتبط هذه المعدلات بالظروف الاجتماعية والحضارية والدينية كالزواج وتعدّد الزوجات، وتتعلق بالعناية الصحية ودرجة الثقافة والعوامل الاقتصادية. فالمهنة والدخل والعادات الاجتماعية هي من الأمور المؤثرة في الإنجاب وتحديد معدل المواليد.

تكثر الوفيات في البلدان الفقيرة، ومعدل الوفيات له الدور الأول في

تحديد معدل الزيادة الطبيعية. ويلاحظ أن وفيات الأطفال تحدّ من زيادة عدد الشبان، أي أنها تحدّ من القوى العاملة في المجتمع. وتختلف الوفيات باختلاف فئات السن، وباختلاف المستويات الاجتماعية والاقتصادية. فما تزال بعض الجماعات البدائية تقوم بوأد الأطفال، وإجهاض النساء (الإستراليون الأصليون والهنود الحمر وبعض القبائل الإفريقية). وتؤدي الحروب الأهلية المنتشرة حديثاً إلى زيادة معدلات الوفيات، فضلاً عن انتشار الأمراض والأوبئة التي تفتك بأعداد كبيرة[1].

تلجأ بعض الدول لأسباب وطنية إلى تشجيع معدلات الإنجاب ـ عرب الأرض المحتلة في فلسطين ـ وتشجع الدعاية الحكومية على مثل هذه الزيادة كما هو حال الدعاية الإسرائيلية. وعموماً نجد أن معدلات المواليد في دول الجنوب هي أعلى من معدلات دول الشمال، كما أن معدلات الوفيات في دول الجنوب أعلى منها في دول الشمال. والنتيجة هي أن المعدل السنوي لنمو السكان في الجنوب (الدول النامية) يصل إلى 2 في المئة في نهاية القرن العشرين، في مقابل 0,5 في المئة للدول الصناعية في الشمال[2].

أما الهجرة فقد تكون حلاً لمشاكل الزيادة السكانية وتوفير الموارد الضرورية، وهي هامة بالنسبة للدول التي يهاجر سكانها والدول التي تستقبل هؤلاء السكان، وقد تكون هجرة اختيارية كهجرة الأوروبيين إلى استراليا ونيوزيلندا والأميركيتين وإفريقيا، فما بين عامي 1860 و 1939 هاجر أكثر من خمسين مليون أوروبي إلى هذه المناطق، كما هاجر عدد كبير من الصينيين في النصف الأول من القرن العشرين إلى ماليزيا وتايلاند والهند الصينية وأندونيسيا. وقد تكون هجرة اضطرارية أو إلزامية نتيجة الكوارث الطبيعية، أو لأسباب سياسية وعسكرية كطرد العرب من فلسطين، ونقل اليونانيين من تركيا إلى اليونان بعد استقلال البلقان، ونقل آلاف الزنوج من إفريقيا إلى جنوب الولايات المتحدة الأميركية التي تعتمد على اليد العاملة الزنجية وعلى العمال القادمين من بورتوريكو. كما شهدت إفريقيا انتقال قوافل الشباب من أماكن

(1) راجع الملحق الأول: إحصاءات الوفيات الجماعية.

(2) راجع: **تقرير التنمية البشرية لعام 1992**، م.س، ص 171.

بعيدة إلى حيث مناجم النحاس في كاتانغا وروديسيا. وثمة نوع جديد من الهجرة في النصف الثاني من القرن العشرين هو هجرة التجار، كالتجار السوريين واللبنانيين في إفريقيا، والتجار والهنود في جزيرة مدغشقر، والتجار الصينيين في جنوب شرق آسيا[3].

على رغم ظاهرة الهجرة المتزايدة من الجنوب إلى الشمال، تبقى هذه الهجرة اليوم أقل مما كانت عليه في مطلع القرن العشرين، وهي تكاد تقتصر على الفنيين والعمال وبعض الموظفين في القطاعات التجارية والاقتصادية. ولم تتمكن هذه الهجرة الجديدة بعد من إيجاد الحلول الملائمة للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية في دول الجنوب الناتجة عن النمو السكاني، وهذا ما يعطي لموضوع الهجرة أهمية ومسؤولية دولية جماعية.

زاد عدد سكان العالم كما تشير مجمل الإحصاءات والدراسات بصورة مستمرة، وخصوصاً بعد الثورة الصناعية منذ النصف الثاني للقرن الثامن عشر حتى أواسط القرن العشرين كما يبيّن الجدول الآتي:

تطور نمو سكان العالم بالمليون سنة (1650 ـ 1950)

السنة	1650	1750	1850	1950
عدد سكان العالم	550	728	1200	2400

واستمرت زيادة عدد السكان في القرن العشرين مما يتطلب توفير مستلزمات الحياة الضرورية، وزيادة التعاون الدولي على هذا الصعيد. ومن المتوقع أن يرتفع العدد من 6300 مليون نسمة في سنة 2000 إى 8200 مليون نسمة في سنة 2020، مع ما تحمل هذه الأرقام من تحديات هائلة أمام الدول والشعوب كافة، ومن واجبات إنسانية تضطلع بها المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية، ويكشف الجدول الآتي الزيادة السكانية المستمرة[5]:

(3) انظر: بيار جورج، **جغرافية السكان**، ترجمة سموحي فوق العادة، بيروت، منشورات عويدات، 1985، ص 102 ـ 104.

(4) انظر: د. إبراهيم المشهداني، **مبادىء وأسس الجغرافيا الزراعية**، م.س، ص 42.
د. سارة حسن منيمنة، **جغرافية الموارد والإنتاج**، م.س، ص 66.

(5) انظر: ـ د. محمد فاتح عقيل، **المرجع في الجغرافيا الاقتصادية**، م.س، ص 207.

تطور نمو سكان العالم بالمليون في القرن العشرين

السنة	1900	1920	1940	1960	1980	2000	2020
عدد سكان العالم	1550	1580	2346	3356	4464	6300	8200

كما تكشف التقديرات الإحصائية، القائمة على معرفة الزيادة الطبيعية للسكان، عن نمو متوقع لسكان الدول العربية بين عامي 1991 و 2020. وهو نمو في كافة هذه الدول يفرض على الحكومات العربية التنبّه إلى الواجبات الإجتماعية والإقتصادية والتنموية التي يجدر القيام بها لمعالجة المشاكل الناتجة عن الزيادة السكانية. ومن المتوقع أن يرتفع عدد سكان الدول العربية من 231،904 مليون نسمة سنة 1991 إلى 483،958 مليون نسمة سنة 2020[6]، أي أكثر من الضعف، على رغم كل الجهود الاجتماعية الرامية لتنظيم الأسرة والإنجاب. ومن شأن هذا النمو السكاني العربي زيادة المشاكل الحياتية كافة، مع ما تقتضيه من وضع خطط استراتيجية طويلة الأمد لإيجاد الحلول الملائمة، سواء على مستوى كل دولة عربية أم على مستوى جامعة الدول العربية ومؤسسات النظام العربي. وقد تتشابه هذه المشاكل مع غيرها من مشاكل دول الجنوب التي ما تزال تشهد نمواً سكانياً مرتفعاً وبدرجة أعلى من النمو السكاني في دول الشمال، مما يظهر حجم هذه المشاكل وكيف أنها خرجت من الإطار الإقليمي لتشمل الإطار الدولي العام.

يمكن تقسيم العالم إلى أربع مجموعات على صعيد النمو السكاني[7]:

1 ـ **مجموعة الدول ذات النمو السكاني المنخفض**: تشمل دول أوروبا الغربية والوسطى ـ باستثناء فرنسا وألمانيا وهولندا وسويسرا ـ واليابان، حيث يبلغ معدل الزيادة السكانية أقل من واحد في المئة.

2 ـ **مجموعة الدول ذات النمو السكاني المعتدل**: تشمل عدداً كبيراً من الدول في مختلف المناطق. حيث ينخفض معدل الوفيات والمواليد في:

= ـ د. فؤاد محمد الصقار، **دراسات في الجغرافيا البشرية**، م.س، ص 291.

ـ تقرير مكتب **الإحصاء التابع لوزارة التجارة الأميركية**، دراسة صادرة في أوائل العام 1992، ومنشورة في صحيفة الحياة، لندن، 29/ 3/ 1992.

(6) انظر الملحق الثاني: تطور نمو سكان الدول العربية.

(7) انظر: د. محمد الصقار، **دراسات في الجغرافيا البشرية**، م.س، ص 294 ـ 296.

الولايات المتحدة، كندا، فرنسا، ألمانيا، روسيا، هولندا، سويسرا، استراليا، الأرجنتين . . .

وحيث يرتفع معدل المواليد والوفيات في: الكمرون، تشاد، الكونغو، أثيوبيا، ليبيا، تونس، نيجيريا، تنزانيا، كوبا، أورغواي، بورما، قبرص، إيران، السعودية. . .

يتراوح معدل الزيادة السكانية بين واحد وإثنين في المئة سنوياً.

3 ـ **مجموعة الدول ذات النمو السكاني المرتفع**: في هذه المجموعة ينخفض معدل الوفيات مقابل ارتفاع معدل المواليد ـ حيث تتوفر العناية الصحية والاستقرار السياسي والاجتماعي ـ وتصل نسبة الزيادة السكانية إلى أكثر من إثنين في المئة سنوياً، وتزيد أحياناً عن ثلاثة في المئة كما في بعض الدول:

- بوروندي، مالي، المغرب، النيجر، سيراليون .(إفريقيا).
- البرازيل، فنزويلا، المكسيك، غواتيمالا، هندوراس (أميركا اللاتينية).
- أفغانستان، الصين، ماليزيا، الفيليبين، تايلند، فيتنام، قطر، الكويت (آسيا).

تعاني هذه الدول من مشكلة اكتظاظ السكان باستثناء بعض دول العالم الجديد ومناطق البترول.

توزيع السكان:

يتفاوت توزيع السكان بين مناطق العالم، فبينما يعيش 50 في المئة من السكان فوق خمسة في المئة من مساحة اليابس، يعيش خمسة في المئة من السكان فوق 57 في المئة من مساحة اليابس(8)

يمكن ملاحظة توزيع السكان في ثلاث مجموعات:

1 ـ **مناطق التركيز الرئيسية**: وتشمل جنوب وشرق آسيا، وشرق أميركا الشمالية، ووسط وغرب أوروبا (بريطانيا، فرنسا، هولندا، ألمانيا، إيطاليا).

---

(8) د. إبراهيم المشهداني، مبادىء وأسس الجغرافيا الزراعية، م. س، ص 43.

2 ـ **مناطق التركيز الثانوية**: وتشمل الساحل الغربي لأميركا الشمالية، ووادي النيل، وساحل غانا الإفريقي، وجنوب شرق أميركا اللاتينية، وجنوب شرق استراليا.

3 ـ **مناطق قليلة السكان**: وتشمل الصحراء الإفريقية، وشبه الجزيرة العربية، وصحراء استراليا، وصحاري أميركا الشمالية والجنوبية.

وتتعذّر الحياة في مناطق عدّة بسبب انخفاض درجة الحرارة كالقطب الجنوبي، والأطراف الشمالية لأميركا الشمالية وأوروبا وآسيا، فمساحة شمال سيبيريا تبلغ ثلاثة ملايين ميلاً مربعاً ولا يسكنها أكثر من عشرة ملايين نسمة (حتى عام 1980)، وتبلغ مساحة جزيرة غرينلاند GREENLAND 827 ألف ميلاً مربعاً ويسكنها أقل من 28 ألف نسمة.

يعود عدم التكافؤ في توزيع السكان إلى عوامل طبيعية كالبرودة والجبال العالية والصحاري، وعوامل بشرية حضارية واقتصادية واجتماعية. فالمناطق الصناعية والزراعية تجتذب السكان إليها، وكذلك العامل الديني التاريخي كما هو حال روما، القدس، القاهرة، مكة، المدينة، النجف... وهنالك عوامل سياسية وحربية تؤدي إلى النزوح والهجرة، كما نتج عن مشكلة كشمير في شبه القارة الهندية، والحروب الأهلية والحدودية في بعض الدول الإفريقية، وحروب جمهوريات الاتحاد اليوغوسلافي السابق، وهجرة الفلسطين إلى الأقطار العربية المجاورة بعد حربي 1948 و 1967...

وفي قارة آسيا يعيش أكثر من 56 في المئة من سكان العالم، ويتوزع السكان بنسب مئوية متفاوتة في كافة المناطق كما تشير إحصاءات العام 1991 على النحو الآتي:

1،56٪ من سكان العالم يعيشون في آسيا، 3،10٪ في إفريقيا، 3،9٪ في أوروبا، 4،8٪ في أميركا اللاتينية، 4،5٪ في الاتحاد السوفياتي السابق، 2،5٪ في أميركا الشمالية، 8،4٪ في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 5،0٪ في الأوقيانوسية(9).

(9) هذه الأرقام مأخوذة من تقرير مكتب الإحصاء التابع لوزارة التجارة الأميركية، م. س.

وتشير الإحصاءات السكانية في نفس الفترة المذكورة إلى عشر دول في العالم يزيد عدد سكانها على مئة مليون نسمة هي: الصين، الهند، الاتحاد الروسي، الولايات المتحدة الأميركية، أندونيسيا، البرازيل، باكستان، بنغلادش، نيجيريا، المكسيك. ويبلغ عدد سكان جمهورية الصين وحدها أكثر من خمس عدد سكان العالم في سنة 1992 (4،1187 مليون من أصل 5800 مليون). ويمكن القول أن غالبية سكان العالم يعيشون في الجنوب، بما يوازي الثلثين تقريبًا في أواخر القرن العشرين.

أما التوزيع العنصري للسكان على أساس اللون فإنه أخذ بالتراجع بفعل الامتزاج السكاني العالمي والهجرات المتتالية، ولم تعد فكرة العرق النقي أو السلالة النقية موجودة. على أنه يمكن ملاحظة انتشار البيض في أوروبا ونطاق الاتحاد السوفياتي السابق وأميركا الشمالية، والسمر في المنطقة العربية وإيران والهند، والزنوج في إفريقيا، والصفر في جنوب وشرق آسيا حيث يختلطون مع أجناس أخرى وسلالات مختلفة. وفي الولايات المتحدة أدى التمييز العنصري إلى عزلة الزنوج نسبياً، لكنهم اختلطوا بالجنس الأبيض في جزر الأنتيل وجمهورية الدومينيكان وأميركا اللاتينية، وخصوصاً في البرازيل[10]. أما الهنود الأصليون في القارة الأميركية فإنهم في طريقهم إلى الانقراض إذ توجد مجموعات ضئيلة في المكسيك والبيرو والباراغوي والولايات المتحدة الأميركية.

إذا نظرنا إلى انتشار الديانات الرئيسية في العالم، نجد خارطة التوزيع كما يأتي: الكاثوليك في أميركا الوسطى والجنوبية وفي القارة الأوروبية، البروتستانت في أميركا الشمالية وإسكندينافيا وبريطانيا وأستراليا وجنوب أفريقيا، والأرثوذكس في روسيا وأوروبا الشرقية والبلقان. والمسلمون في العالم العربي ووسط أفريقيا وتركيا وإيران والهند وماليزيا وأندونيسيا. والبوذية في الصين وكوريا وفيتنام وتايلند ولاوس وبورما. والكونفوشيوسية في الصين. والديانات الوثنية في أفريقيا وأستراليا وبعض مناطق أميركا الجنوبية. هذا توزيع عام لا يلغي الإستثناءات المنتشرة في كافة مناطق العالم.

---

(10) انظر: بيار جورج، **جغرافية السكان**، م. س، ص 38 ـ 44.

أما انتشار اللغات الخمس الرئيسية في العالم فهو: الإنكليزية في أميركا الشمالية وبريطانيا وجنوب وشرق أفريقيا وأستراليا والهند. والعربية في العالم العربي. والفرنسية في فرنسا وعدد من البلاد الأفريقية الفرونكوفونية. والإسبانية في إسبانيا وأميركا الوسطى والجنوبية. والروسية في روسيا وعدد من الجمهوريات المستقلة في وسط آسيا وشرق أوروبا. كما تنتشر الصينية وسط مجموعة كبرى من البشر، وتأتي بعدها من حيث الإنتشار الإيطالية والألمانية واليابانية والهندية .. ولا يخلو هذا التوزيع من بعض الاستثناءات نتيجة العلاقات الإنسانية والتفاعل الحضاري وانحسار الأمية في معظم المناطق والجهات.

كثافة السكان:

تعتبر كثافة السكان دليلاً على توزيع السكان فوق سطح الأرض، لأنها تبّين العلاقة بين عدد السكان ومساحة الأرض التي يعيشون عليها. والكثافة الحسابية تساوي عدد السكان مقسوماً على المساحة (بالكيلومتر المربع أو الميل المربع).

الكثافة الحسابية = عدد السكان ÷ المساحة.

غير أن الكثافة الحسابية لا توضّح حقيقة ازدحام السكان وانتشارهم، وكثيراً ما يتجمع السكان في مناطق حضرية بعيداً عن المناطق الصحراوية الواسعة، لذلك قد تحسب كثافة السكان على أساس قسمة عدد السكان على مساحة المناطق القابلة للاستقرار، وتعرف باسم الكثافة الفيزيولوجية.

الكثافة الفيزيولوجية = عدد السكان ÷ مساحة المناطق القابلة للاستقرار.

ويقال بالكثافة الزراعية التي تعني قسمة عدد المشتغلين بالزراعة على المساحة المزروعة أو الصالحة للزراعة، هذا النوع من الكثافة هام في الدول الزراعية وقليل الأهمية في الدول الصناعية. وقد أصبحت الكثافة الفيزيولوجية أكثر شيوعاً، وتدلّل بصورة أوضح على توزيع السكان. وبشكل عام يمكن القول أنه كلما اتسعت المساحة وقل عدد السكان كلما انخفضت الكثافة السكانية.

الدول المتميزة بارتفاع الكثافة السكانية هي في جنوب وشرق آسيا

(الصين، الهند، باكستان، بنغلادش، سيريلانكا، اليابان، كوريا، فيتنام). وفي غرب أوروبا (بريطانيا، هولندا، بلجيكا، الدانمرك، ألمانيا، إيطاليا، سويسرا). وفي بعض الدول الإفريقية (مصر، رواندا، نيجيريا). وفي بعض دول أميركا اللاتينية (هايتي، جمايكا، السلفادور).

أما مناطق الكثافة السكانية المرتفعة، أو مناطق الازدحام السكاني، فهي جنوب شرق آسيا، أوروبا باستثناء المناطق الجبلية والقسم الشمالي منها، شمال شرق الولايات المتحدة وجنوب شرق كندا.

الدول المتميزة بانخفاض الكثافة هي في أوروبا (فنلندا، النرويج، السويد) حيث المناطق الباردة. وفي آسيا (أفغانستان، الأردن، لاوس. . .). وفي أميركا (المكسيك، هندوراس، نيكاراغوا، بنما، كولومبيا، تشيلي، أورغواي، اكوادور. .). وهناك مناطق شديدة الانخفاض في كثافتها في أميركا والأوقيانوسية والمناطق القطبية وبعض مناطق إفريقيا، وذلك نتيجة الطبيعة القاسية، ونجد بعض الدول في هذه المناطق ذات الانخفاض في الكثافة السكانية مثل: استراليا، جنوب إفريقيا، مالي، ليبيا، موريتانيا، الصومال، بوليفيا، بيرو، فنزويلا، نيوزيلندا.

تعتبر قارة آسيا هي الأكثر ارتفاعاً في الكثافة، إذ يعيش أكثر من نصف سكان العالم على مساحة 20،3 في المئة من مساحة العالم اليابس، وتليها القارة الأوروبية حيث يعيش 9،3 في المئة من سكان العالم على مساحة تبلغ 6،3 في المئة من العالم اليابس.

وتأتي دولة سنغافورة في المرتبة الأولى من حيث الكثافة السكانية (11562 شخصاً في الميل المربع) حسب إحصاءات العام 1993. تليها مالطا في المرتبة الثانية (2857 شخصاً في الميل المربع)، ثم بنغلادش (2300 شخصاً في الميل المربع)، ثم البحرين (1965 شخصاً في الميل المربع). . . وتحتل الصين المرتبة 36 في الكثافة السكانية (684 شخصاً في الميل المربع) على رغم أنها الدولة الأولى في عدد سكانها. أما في البلدان العربية فإن الكثافة السكانية تتراوح بين الكثافة المرتفعة في لبنان (684 شخصاً في الميل المربع) والكثافة المنخفضة في موريتانيا (5 أشخاص في الميل المربع)، وتأتي بينهما دول: الكويت (296 شخصاً في الميل المربع)، سوريا (176 شخصاً في الميل المربع)، المغرب (145 شخصاً في الميل المربع)، مصر (136 شخصاً في

الميل المربع)، تونس (136 شخصاً في الميل المربع)، الأردن (117 شخصاً في الميل المربع)، العراق (112 شخصاً في الميل المربع)، قطر (87 شخصاً في الميل المربع)، اليمن (57 شخصاً في الميل المربع)، الإمارات (49 شخصاً في الميل المربع)، السودان (27 شخصاً في الميل المربع)، الجزائر (27 شخصاً في الميل المربع)، عمان (18 شخصاً في الميل المربع)، السعودية (17 شخصاً في الميل المربع)، ليبيا (7 أشخاص في الميل المربع)[11]. وهذا ما يبّين اختلافات التوزيع السكاني بين البلدان العربية تبعاً لعوامل طبيعية متعلقة بالمناخ والمساحة، أو عوامل اقتصادية واجتماعية متعلقة بالموارد الطبيعية والهجرات السكانية.

تشير التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة في نهاية العام 1991 إلى أن عدة بلدان في الجنوب تشهد كثافة سكانية مرتفعة في طليعتها: سنغافورة، موريشيوس، جامايكا، سريلانكا، الفيليبين، لبنان، السلفادور، فيتنام، الهند، رواندا، بنغلادش، بوروندي. وبوجه عام، تعتبر الكثافة السكانية في الجنوب مرتفعة بالقياس إلى الكثافة في الشمال، وتكاد تزيد عن الضعف تقريبًا. وتبرز ظاهرة الازدحام السكاني في العواصم والمدن الكبرى ـ مع ازديار الهجرة الداخلية من الريف ـ ومن أكثر مدن الجنوب ازدحاماً، أو أكثرهم كثافة: سيؤل، بيونس آيرس، مانيلا، عمّان، مشهد، الدار البيضاء، القاهرة، كلكتا، داكا، بانكوك، جاكارتا، بومبي، كاراتشي، ريودي جانيرو، ليما، سانتياغو..

أما في الشمال، فإن أكثر المدن كثافة هي: طوكيو، نيويورك، باريس، لندن، برلين، مدريد، برشلونة، موسكو، لشبونة، مونتريال، بروكسل، ميونيخ، بيرمنغهام... وتؤكد حالات الازدحام السكاني في العواصم والمدن الكبرى بأنها ظاهرة عالمية في الشمال والجنوب، وتحتاج إلى جهود إنسانية عالمية لمواجهتها وإيجاد الحلول المناسبة بعدما برزت هجرة الفلاحين من الأرياف نحو المدن بدون تخطيط كافٍ ومن غير أن تتمكن هذه المدن من استيعاب الوافدين وتطوير أوضاعهم المعيشية، هذا فضلاً عن تراجع التنمية الزراعية في الأرياف مع اشتداد هذه الهجرة.

(11) عن «حولية البيئة 1993» بمناسبة يوم البيئة العالمي. في صحيفة «الحياة»، 5/ 6/ 1993.

الفصل الثالث

السكان والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية

تُبرز الجغرافيا السكانية تفاوتاً في واقع المشاكل الاقتصادية بين الشمال والجنوب، وكذلك المشاكل الاجتماعية، بجميع المعايير الاقتصادية والاجتماعية المعروفة والمعتمدة عالمياً. يوضح هذا الفصل بعض أوجه التفاوت المذكور، ويكشف عن حجم المشاكل الذي يزيد مع الزيادة السكانية المتعاظمة في الجنوب.

تؤكد هذه الدراسة أنّ التصدي للمشاكل المطروحة هو مسؤولية الأسرة الدولية مجتمعة، نظراً لارتباط المشاكل القائمة في أسبابها ومظاهرها ونتائجها، فضلاً عن وجودها في دائرة النظام الاقتصادي الدولي، والحلول تكون تالياً عبر جهود دولية شاملة تتخطّى الحدود السياسية للدول دون أن تُهمل خصوصيات الأمم ومعتقداتها.

السكان والمشاكل الاقتصادية:

تشير الدراسات المعاصرة إلى أهمية الربط بين الجغرافيا السكانية والمشاكل الاقتصادية، من خلال معرفة العلاقات بين السكان والدخل القومي والموارد والأنشطة الاقتصادية.

الدخل القومي هو مجموع قيمة إنتاج الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات وغير ذلك. وأنّ قسمة مجموع الدخل القومي على عدد السكان تبّين متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، وهذا مقياس هام للعلاقة بين السكان والإنتاج، إلاّ أنه ـ أي نصيب الفرد من الدخل القومي ـ لا يظهر حقيقة الاختلافات في المستويات الاقتصادية بين الأفراد داخل الدولة الواحدة، ولكنه يعطي دلالة عامة تفيد في المقارنة مع الدول الأخرى. وكلّما زاد نصيب الفرد من الدخل القومي

كلما زادت قوته الشرائية، وازدادت فرصة الإدخار وتراكم رأس المال والاستثمار في مشاريع اقتصادية جديدة مّما يحقّق مزيداً من التطوّر الاقتصادي.

إنّ مجموع الناتج القومي الإجمالي في العام 1989 لدول الشمال الصناعية بلغ خمسة أضعاف مجموع الناتج القومي لدول الجنوب. وهناك تفاوت في الدخل العالمي أخذ يتضاعف منذ مرحلة الستينات من القرن العشرين بحيث أن أغنى نسبة عشرين في المئة من سكان العالم تحصل في التسعينات ما يعادل 150 مرة دخل أفقر نسبة عشرين في المئة[1]. وإذا ما تفحّصنا هذا التفاوت بين بعض الدول نجد على سبيل المثال أنّ نصيب سكان الولايات المتحدة بلغ حوالي 40 في المئة من مجموع الدخل العالمي، بينما لا يتجاوز عدد سكانها ستة في المئة من عدد سكان العالم.

وأنّ نصيب دول غرب أوروبا بلغ 5،21 في المئة من مجموع الدخل العالمي، ولا يزيد عدد سكانها عن عشرة في المئة من سكان العالم.

وسكان آسيا الذين يعدّون أكثر من 56 في المئة من سكان العالم لا ينالون سوى عشرة في المئة من الدخل العالمي.

وسكان إفريقيا الذين يشكّلون 5،8 في المئة من سكان العالم ينالون إثنين في المئة من مجموع الدخل العالمي.

ويلاحظ أن مجموع سكان الولايات المتحدة وكندا وبعض دول أوروبا الغربية وأستراليا ونيوزيلندا لا يزيد عن 18 في المئة من عدد سكان العالم، بينما يبلغ مجموع دخلهم 67 في المئة من مجموع الدخل العالمي.

الدول ذات الدخل المنخفض موجودة في الجنوب. في آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية. لا بل يوجد مليار نسمة في الجنوب تحت حدّ الفقر المطلق حيث يقل دخل الفرد عن 370 دولاراً في سنة 1990، بينما كان هذا الدخل حوالي 500 دولاراً في سنة 1980. وبذلك أصبح معدل دخل الفرد في الدول النامية أدنى مما كان عليه في بداية القرن العشرين، وهذا ما ضاعف الفقر والبطالة والضغط على الموارد الطبيعية. ويرجع ارتفاع متوسط نصيب الفرد من

(1) انظر: دليل لتنمية البشرية لعام 1992، م.س.

الدخل القومي، وبالتالي تحسّن مستوى المعشية إلى عوامل عدّة منها: قلّة عدد السكان وتعدّد الموارد (كندا، نيوزيلندا، أستراليا). أو قلّة عدد السكان وامتلاك الدولة لمورد كبير كالبترول (الكويت، فنزويلا، الإمارات العربية المتحدة)، والأسماك (إيسلندا). . . أو تقدّم تكنولوجي مع قلّة عدد السكان وتعدد الموارد (السويد، ألمانيا). أو وجود استثمارات خارجية كبيرة مع التقدّم التكنولوجي (اليابان، بريطانيا، فرنسا، هولندا، بلجيكا). باختصار أن غنى الدولة أو فقرها لا يرجع إلى عدد السكان، بقدر ما يعود إلى تناسب عدد السكان مع مواردهم الاقتصادية ومع إدارة الإنتاج بكفاءة.

إنّ استخدام الخبرات الفنية في الزراعة، وتوفر رأس المال اللازم للتنمية الزراعية، ووجود اليد العاملة المدربة، هي من العوامل المؤدية إلى تنمية واستغلال الموارد الزراعية. ويرتفع عدد العاملين في الزراعة في دول الجنوب، ويتراجع في دول الشمال، ولكن ما تزال بعض الدول متخلفة في أساليبها الزراعية. ثمّ إنّ اتّجاه بعض دول الجنوب نحو التنمية الصناعية يجب أن يوازي التنمية الزراعية بحيث لا يحدث خلل في استغلال الموارد. وتزداد الحاجة إلى التصنيع في الدول المزدحمة بالسكان لتأمين زيادة الدخل القومي الإجمالي، وقد باتت أماكن المنشآت الصناعية، والتجمّعات الصناعية الكبرى، مناطق تركّز سكاني شديد.

لا شك بأنّ حلّ المشاكل الاقتصادية يرتبط بالقوى العاملة المنتجة، وأن عدد القوى العاملة بالنسبة إلى العدد الإجمالي للسكان يساهم في تحديد القدرة الإنتاجية للدولة. ففي معظم دول الجنوب، في آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية، نجد حوالي 40 في المئة من السكان الذين تقل أعمارهم عن خمسة عشر عاماً، بينما لا تزيد هذه النسبة عن 24 في المئة في بريطانيا والولايات المتحدة. وهذا يعني أنّ حوالي 40 في المئة من سكان الجنوب غير منتجين (إضافة إلى محدودية إنتاج المرأة)، بحيث أنّ نسبة القوى العاملة، أو القابلة للعمل، لا تتجاوز 25 في المئة من العدد السكاني الإجمالي. بينما تصل نسبة القوى العاملة في دول الشمال إلى أكثر من 40 في المئة من مجموع السكان. غير أنّ هذه النسب التي كانت موجودة في مطلع الستينات تعدّلت في مطلع التسعينات، فارتفعت نسبة القوى العاملة في البلدان النامية باستثناء البلدان

العربية التي شهدت ارتفاعاً طفيفًا، ولكن ما تزال نسبة القوى العاملة في الشمال هي الأكثر ارتفاعاً. وما يزال معظم القوى العاملة في البلدان النامية في قطاع الزراعة، بينما تتّجه نسبة عالية من القوى العاملة في البلدان الصناعية إلى قطاع الخدمات في العام 1989، كما يبّين الجدول الآتي:

	النسبة المئوية للقوى العاملة من مجموع السكان 1988 ـ 1990	النسبة المئوية للقوى العاملة في:		
		الزراعة 1989	الصناعة 1989	الخدمات 1989
البلدان العربية	28،2	36	14	50
البلدان النامية	43،9	60،9	12،7	26،4
البلدان الصناعية	48،8	11	26،9	62،1

القوى العاملة والتغير السكاني[2]

السكان والمشاكل الاجتماعية:

تفيد دراسات التغير السكاني أنّ معدل الخصوبة تراجع في العام 1990 عمّا كان عليه في العام 1960 بنسبة 31 في المئة على مستوى العالم، ذلك لأنّ معدلات الإنجاب آخذة في التراجع. غير أنّ هذا المعدل لم يتبدل في إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة المذكورة والسبب الأبرز في هذا التحوّل الاجتماعي هو ارتفاع معدل انتشار وسائل منع الحمل ليبلغ 70 في المئة في الشمال و 41 في المئة في الجنوب، مع ما في عمليات تحديد النسل من صعوبات اجتماعية واعتبارات دينية وحضارية معيّنة.

وعلى رغم التقدم العلمي والتكنولوجي، وانتقال عدد كبير من السكان إلى المدن تاركين مناطقهم الريفية، فإنّ النسبة المئوية لسكان الحضر من مجموع السكان تبلغ 37 في المئة في الجنوب و73 في المئة في الشمال (وهي

(2) المصادر: ـ **تقرير التنمية البشرية لعام 1992**، م.س، ص 158 ـ 171.
ـ جامعة الدول العربية، الأمانة العامة وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، تحرير صندوق النقد العربي، 1991، ص 173.

مرتفعة نسبياً في البلدان العربية إذ تصل إلى 50 في المئة)، وتعكس هذه النسبة الفوارق الاجتماعية بين سكان الحضر والبداوة والأرياف بما فيها من فوارق في التعليم والخدمات الصحية والحصول على المياه المأمونة. . .

ومن المنتظر أن تبرز هذه المشاكل عندما سيعيش نصف سكان العالم تقريباً في المدن كما هو متوقّع في مطلع القرن الواحد والعشرين، مع ما يؤدي ذلك إلى تراجع الخدمات الصحية والإجتماعية والتعليمية من جرّاء التضخُّم السكاني في المدن على حساب الأرياف.

هذا فضلاً عن المشاكل السياسية والإدارية الناجمة عن مثل هذا التضخُّم. لقد تضاعف عدد سكان المدن خلال 65 سنة نحو عشر مرات، فمن مئة مليون نسمة في العام 1920 إ لى مليار نسمة في العام 1985. وخلال ثلاثين سنة بين 1950 و1980 زاد عدد سكان المدن بين أربع وسبع مرات في الدول النامية: نيروبي، دار السلام، كينشاسا، لاغوس، بومباي، دكا، سيؤل، جاكارتا، مانيلا. .[3]. كما ارتفع تعداد سكان المدن العربية من 3,5 مليون نسمة في العام 1900 إلى أكثر من مئة مليون نسمة في العام 1990 بعدما جذبت المدن أهل الريف للعمل والعلم. إن هذه الظاهرة مقلقة بسبب تراجع الزراعة والحياة الإجتماعية في الأرياف والقرى، وتشابك المشاكل الإجتماعية داخل المدن المكتظة بالسكان. ولا بدّ من تدخُّل الدولة في هذه المسألة للحدّ من الهجرة الريفية إلى المدن بواسطة تحقيق التنمية الريفية في كافة أبعادها.

تبدو هذه الفوارق بصورة جلّية في الجنوب، حيث يوجد في سنة 1990 حوالي 1450 مليون نسمة بدون خدمات صحية، وحوالي 1325 مليون نسمة بدون مياه مأمونة مع ما ينتج عن ذلك من تهديد للصحة العامة، وحوالي 2250 مليون نسمة يعيشون بدون مرافق للصرف الصحي. . . وكل هذه الأسباب تؤدي إلى ارتفاع وفيات الأطفال ليصل عددهم (دون سنة الخامسة) في العام 1990 إلى 14 مليون طفل في البلدان النامية.

وبينما تبلغ نسبة الإنفاق على الصحة (كنسبة مئوية من الناتج القومي

---

(3) مستقبلنا المشترك، إعداد اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، عالم المعرفة، الكويت، العدد 142، 1989، ص 47، 48، 341.

الإجمالي) في الجنوب 4،1 في المئة سنة 1987. تصل هذه النسبة إلى 3،8 في المئة في دول الشمال.

على صعيد التعليم والتقانة، نجد أنّ إحصاءات الأمم المتحدة لعام 1990 تشير إلى وجود 950 مليون نسمة من الأميين الكبار في الجنوب، معظمهم من الإناث حيث يبلغ عددهم 600 مليون نسمة، وتلك مشكلة عالمية تستأهل الجهد والمتابعة لمواجهتها. وبذلك يكون معدل القراءة والكتابة بين الكبار 64 في المئة فقط. وبينما تنتشر الأمية في أفريقيا والعالم العربي والهند نجد أنتشار التعليم في عالم الشمال بصورة عامة.

ويلاحظ أنّ معظم جهود البحث العلمي موجودة في الشمال، بسنبة 95 في المئة، وخمسة في المئة فقط من هذه الجهود موجودة في الجنوب. وما تزال الأبحاث التطبيقية في سائر البلدان النامية محدودة باستثناء مجال الزراعة، وغالبًا ما تستنزف الهجرة علماء دول الجنوب نتيجة غياب فرص العمل المناسبة لهم في قطاعات منتجة. نذكر على سبيل المثال أن عدد العلماء والمهندسين في الجنوب أقل من 300 فرد بالمليون، بينما هو أكثر من 3000 فرد متخصّص بالمليون في الشمال، كما يفصّل الجدول الآتي[(4)]:

عدد العلماء والمهندسين في الجنوب	أقل من 300 بالمليون
عدد العلماء والمهندسين في بلدان اقتصاد السوق	أكثر من 2500 بالمليون
عدد العلماء والمهندسين في الاتحاد السوفياتي السابق وأوروبا	أكثر من 4000 بالمليون

لذلك يجدر بدول الجنوب تعزيز القدرات الوطنية في مجال البحث والتطوير، وهذا ما أوصى به مؤتمر الأمم المتحدة حول العلوم والتقانة من أجل التنمية الذي عقد في فيينا سنة 1989. وتزداد الحاجة إلى إنجاز هذه المهمّة بعدما بات ربع سكان الجنوب محرومين من الاحتياجات الإنسانية الأساسية ومن الخدمات الاجتماعية اللائقة.

لقد توقّف المؤتمر الدولي للتنمية الإجتماعية في كوبنهاغن (6 ـ 12 آذار

(4) المصدر: UNESCO, Statistical Year Book في: «**التحدي أمام الجنوب**»، م.س، ص 94.

1995) عند ظاهرة الفقر في العالم، فوجد 1,3 مليار نسمة يعيشون في فقر مدقع، ومعظمهم في دول الجنوب. كما أن معظم هؤلاء الفقراء هم من النساء اللواتي يتعرّضن للعنف المادي والمعنوي. وتشير بعض الدراسات إلى محدودية دخل المرأة العاملة على رغم الإنتاج الذي تحققه، وإلى مشاركتها المحدودة في الحياة السياسية والإجتماعية (داخل الوزارة والبرلمان) على رغم وصول المرأة إلى رئاسة ست حكومات في العالم خلال العام 1993. وقد نبّه أحد تقارير برامج الأمم المتحدة للإنماء، في مناسبة يوم المرأة العالمي في 8 آذار 1995، إلى تخلُّف الوضع الإجتماعي للمرأة وطالب بتمكينها من معالجة المشاكل الأساسية التي تعوق مشاركتها الإجتماعية.

على رغم هذه الإحصاءات التي تشير بوضوح إلى تخلف الجنوب عن الشمال في الخدمات الاجتماعية فإن تراجع القيم الإنسانية في الشمال بات مسألة واضحة وجديرة بالدراسة، وهذا ما يضعف النسيج الاجتماعي لدول الشمال بعد ازدياد حالات القتل والانتحار وجرائم المخدرات والاغتصاب والطلاق. وتفيد إحصاءات الأمم المتحدة حتى نهاية العام 1992 أنه مقابل كل مئة ألف نسمة في الشمال يقع أكثر من 15 حادث انتحار، وأكثر من 100 جريمة مخدرات، وأكثر من 15 حالة وفاة بسبب حوادث الطرق، كما يبلغ عدد حالات الطلاق ثلث عدد الزيجات التي تعقد[5]. وهذا ما يفسّر التفكك الاجتماعي والأسروي الحاصل، وما يمكن أن يؤدي إلى مشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية، ومن انعكاسات على البنى المؤسسية للدولة. كما أن ظاهرة البطالة موجودة في دول الشمال، وقد بلغت 6،4 في المئة من مجموع السكان سنة 1990، ثم أخذت ترتفع تدريجياً. ويتضاءل الفرق بين الشمال والجنوب. على صعيد مجموع القوى العاملة (كنسبة مئوية من مجموع السكان)، إذ تصل إلى 48،8 في المئة في الشمال مقابل 43،9 في المئة في الجنوب. وأشار المؤتمر الدولي للتنمية الإجتماعية في كونبهاغن إلى دخول نحو 30 في المئة من القوى العاملة في العالم ـ بما يوازي 800 مليون نسمة ـ في بطالة كلية أو جزئية حتى نهاية العام 1994.

---

(5) **تقرير التنمية البشرية لعام 1993**، منشور لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مركز دراسات العربية، بيروت، 1993، ص 13.

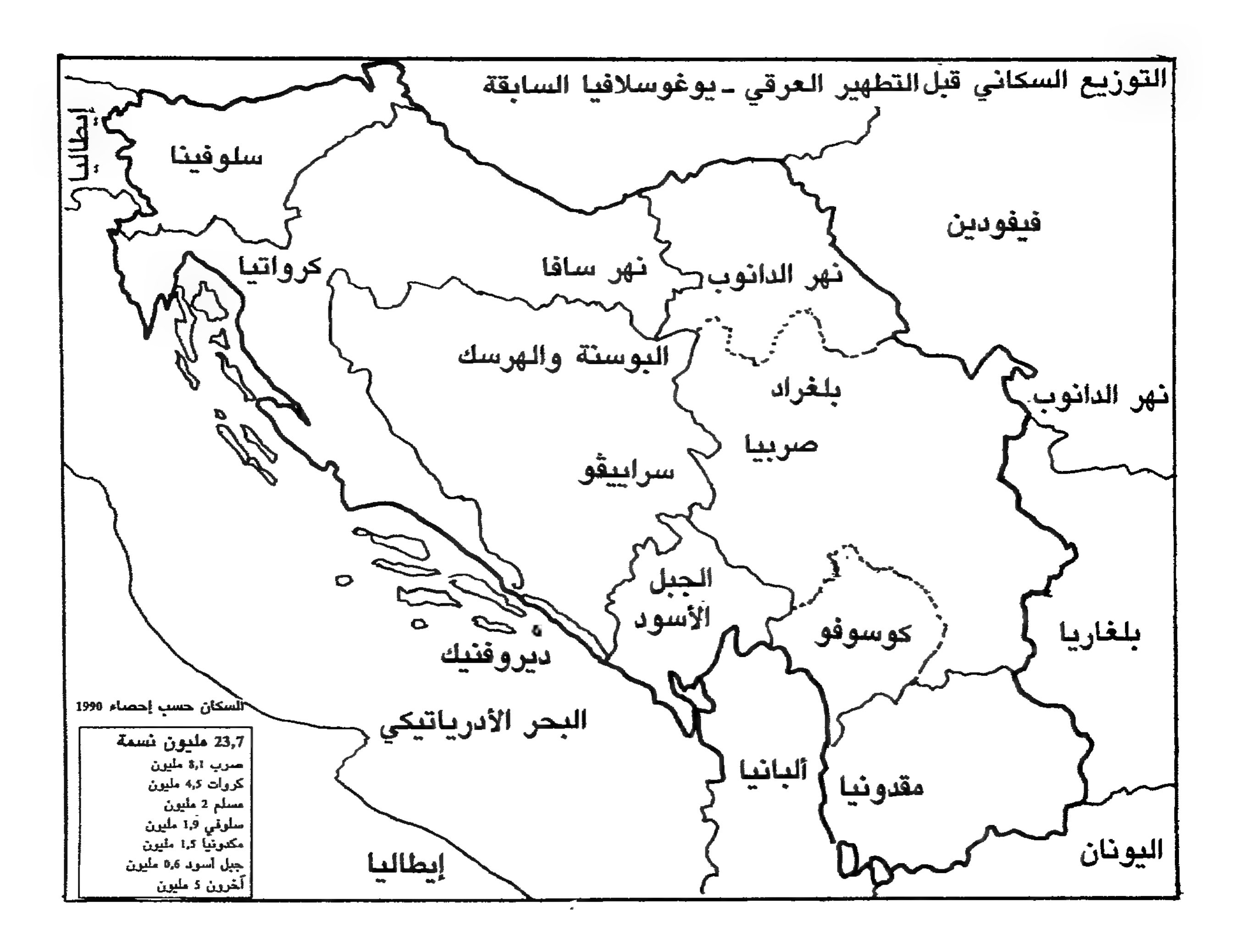
إن المشاكل الاجتماعية للسكان تفرض تعاوناً دولياً على مستوى العالم، برعاية المنظمات الإقليمية والدولية وفي طليعتها منظمة الأمم المتحدة، وصولاً إلى تبديد الفوارق الاجتماعية بين الشمال والجنوب، وتأكيداً على التعاون الدولي في المجال الاجتماعي.

السكان وقوة الدولة

الإنسان هو قائد التطوّر الشامل في المجتمع البشري، فهو المحرّك لجميع الأعمال والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية. وكثيراً ما كان العدد الكبير للسكان دليلاً على قوة الدولة في المجتمع الدولي، فالعدد الكبير يوفّر قوة عسكرية كبيرة، ويوجد سوقاً استهلاكية واسعة تؤثر في حجم الإنتاج الاقتصادي. لكن العدد وحده لا يعدّ دليلاً كافياً على قوة الدولة بدون القوة النوعية للسكان. والقوة النوعية مؤسسة على درجة انتشار العلم والتكنولوجيا، وترسّخ القِيَم الإنسانية والحضارية وحلّ المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للإنسان، وصولاً إلى الارتقاء بمستوى معيشته، وإطلاق حوافزه نحو التقدّم في جميع المجالات. ثم إنّ انتشار الوعي الوطني العام عند السكان عامل ضروري لتحقيق الاستقرار السياسي اللازم للشروع في البناء الاقتصادي والاجتماعي.

من أبرز الذين تحدثوا عن أهمية حجم السكان (العدد) في تحديد قوة الدولة العالِم المعاصر أورجانسكي A. F. Organski، الذي رأى أن زيادة السكان تمكّن من التغلّب على النقص في مكوّنات القوة الأخرى للدولة[6]. ووجد أن هذه الزيادة تؤدي إلى زيادة حجم قوة العمل، وزيادة القوة العسكرية، وقد تساعد على تعاظم المشاعر الوطنية والقومية عند الشعب، وعلى توسّع التنمية الإقتصادية من خلال وجود الأسواق الواسعة.. غير أن هذه الأفكار قابلة للنقد، أو الدحض، ذلك لأن زيادة حجم قوة العمل والقوة العسكرية مرتبطة بالقدرة الإستيعابية للإقتصاد القومي حتى لا يزداد عدد الفقراء والمرضى. ثم أن المشاعر القومية ترتبط بعوامل عدّة غير الزيادة السكانية، وتوسّع التنمية يرتبط بالقوة النوعية للسكان (النوع) أكثر ما يرتبط بالحجم

(6) A.F. organski, **world politics**,2.nd, newyork: knopf, 1968, pp. 203 - 204.



التوزيع السكاني قبل التطهير العرقي - يوغوسلافيا السابقة
إيطاليا
سلوفينا
كرواتيا
نهر سافا
نهر الدانوب
فيفودين
البوسنة والهرسك
بلغراد
نهر الدانوب
صربيا
سراييڤو
الجبل الأسود
كوسوفو
بلغاريا
ديروفنيك
البحر الأدرياتيكي
ألبانيا
مقدونيا
اليونان
إيطاليا
السكان حسب إحصاء 1990
23,7 مليون نسمة
صرب 8,1 مليون
كروات 4,5 مليون
مسلم 2 مليون
سلوفي 1,9 مليون
مكدونيا 1,5 مليون
جبل أسود 0,6 مليون
آخرون 5 مليون

السكاني (الكمّ). . ومن الدلائل على أن الحجم السكاني ليس عاملاً حاسماً في زيادة قوة الدولة تراجع فاعلية الشعب الصيني قبل الثورة الشيوعية على الرغم من وفرة عدده، ولقد استطاعت اليابان تجنيد جيش متفوق على الجيش الصيني في حرب عام 1894، على الرغم من تفوُّق الصين عددياً على اليابان بمقدار ثمانية أضعاف. كما استطاعت إسرائيل أن تكرّر نفس التجربة مع الجيوش العربية المتفوّقة في عددها. . هذا ما يقود إلى دراسة عوامل أخرى محدّدة لقوة الدولة إضافة إلى عامل الحجم السكاني، وهي عوامل سياسية وإقتصادية وإجتماعية وتقانية (تكنولوجية). .

إن الإنقسامات الإجتماعية على أسس اللغة والدين والعرق هي من العوامل المؤثرة في الوحدة الوطنية والإندماج الوطني والقومي. وتشهد معظم الدول ـ قديمها وحديثها ـ مثل هذه الإنقسامات كأن تقوى المطالبة بدول دينية في مواجهة مجموعة مطالبة بدولة علمانية داخل المجتمع الواحد، أو أن تبرز الروح الطائفية المشجّعة للإنقسام الداخلي (نموذج إيرلندا). أو يقود التعدُّد اللغوي إلى نوع من الحركات الإنفصالية كما حصل في نيجيريا وكندا. . أو تؤدي العِرقية إلى حروب ونزاعات داخلية كما هي الحال في يوغسلافيا السابقة، وعدد من الجمهوريات السوفياتية المستقلة حديثاً، فظهور أقليات قومية على أساس الجنس أو العرق، وتركُّز أقلية معيّنة في إقليم جغرافي محدّد (مثل الأقلية الفرنسية في سويسرا) يهدّد وحدة الدولة، خصوصاً إذا ما شكّلت تلك الأقلية امتداداً سياسياً لدول أخرى وقوى خارجية. إن هكذا أنواع من الحروب والنزاعات تؤثّر سلباً في الإستقرار السياسي وفي الوحدة الوطنية، وتالياً في قوة الدولة.

نلاحظ أن محدودية الرقعة الجغرافية أمام الزيادة السكانية قد تدفع بعض الدول إلى التوسُّع الإقليمي، أو إلى تشجيع الهجرة السكانية إلى الخارج. فالحركة الفاشية الإيطالية ربطت بين الزيادة السكانية والتوسع الإقليمي، وكذلك فعلت النازية الألمانية، وهذا ما ساهم في إشعال الحرب العالمية الثانية. واستقدام مهاجرين يهود للإستيطان في فلسطين ترافق مع بروز التوسُّعية الإسرائيلية، ونشوب الحروب العربية ـ الإسرائيلية، وتجد بعض الدراسات السكانية أن الإزدحام (الكثافة) يولّد سلوكاً عدوانياً عند الناس ويدفعهم إلى التوسُّع والسيطرة.

وإذا ما اتّسعت مساحة الدولة بشكل كبير، وتباينت العوامل الطبيعية والإجتماعية في ظل وجود جماعات بشرية مختلفة عرقياً ولغوياً ودينياً، فإن احتمالات الصراع الداخلي تصبح واردة، وكذلك تفكّك الدولة أو انفصال بعض أقاليمها.

تبقى أن الحركة السكانية في الداخل (هجرة داخلية)، أو في الخارج (هجرة خارجية)، مولّدة لاعتبارات سياسية داخل الدولة الواحدة أو في العلاقات الدولية. هكذا أدّت هجرة اليهود إلى فلسطين، وهجرة العرب إلى فرنسا وعدد من الدول الأوروبية والأمير كية. فالحركة السكانية مرتبطة بالصراع السياسيّ، وهي عامل مؤثّر في استقرار الدولة وتماسكها وتحديد درجة قوّتها في المجتمع الدولي.

السكان والتنمية البشرية

إنّ تعزيز القوة النوعية للسكان مرتبط بإطلاق مشاريع التنمية البشرية الشاملة، إذ لم تعد التنمية محصورة في المجال الاقتصادي، وخصوصاً الصناعي، كما سادت مفاهيم التنمية في الستينات من القرن العشرين إبان الحرب الباردة والتنافس بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي السابق. فالتنمية هي لكل نشاطات الإنسان ولجميع اهتماماته، إنها تتناول شخصيته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وقد شكلت الزيادة المفرطة في عدد سكان الجنوب عبئاً على مشاريع التنمية المستقبلية، فمن المنتظر أن يصل عدد سكان البلدان الصناعية (الشمال) إلى أقل من عشرين في المئة من سكان العالم في منتصف القرن الواحد والعشرين[7]، أي ستزداد حدّة التفاوت الديمغرافي بين الشمال والجنوب، وهذا ما يتطلّب استدراكاً واعياً من الأسرة الدولية لمسؤولياتها المقبلة، ذلك لأنّ هذه المشكلة لن تنحصر بآثارها في جنوب العالم بل ستطاول شماله أيضاً. وإذا ما استمرّ التفاوت السكاني بين شمال وجنوب، مع تضاؤل فرص التنمية البشرية ومواجهة كافة أشكال التخّلف في الجنوب، فإنّ موجات الهجرة السكانية قد ترتفع إلى دول

(7) انظر: **الثورة العالمية الأولى**، م. س، ص 83.

الشمال، وخصوصاً إلى الغرب، طلبًا للعمل والاستقرار الاجتماعي. وتلاحظ حركات هجرة واضحة في نهايات القرن العشرين في مناطق عدّة، كهجرة سكان المكسيك عبر الحدود إلى الولايات المتحدة، وهجرة الآسيويين والإفريقيين إلى الدول الأوروبية. ومن المتوقّع حدوث هجرات ضخمة مماثلة من دول أميركا اللاتينية إلى الولايات المتحدة وكندا، وقد يتّجه الضغط السكاني الصيني نحو سيبيريا القليلة الكثافة لمواجهة المعضلة السكانية القادمة. ويتوقع بعض العلماء أن تستمر هجرة سكان الجنوب إلى أوروبا وأميركا الشمالية مثلما يفعل سكان إفريقيا وأميركا اللاتينية، ولن يتمكن العالم الأول من إبقائهم خارج حدوده[8].

إن هذه القضية السكانية الدولية تحتاج إلى اعتماد سياسات سكانية رشيدة من جانب الدولة، والأسرة الدولية كلّها، وصولاً إلى تحقيق التوازن بين معدلات التنمية والزيادة السكانية. وكثيراً ما تعجز مخططات التنمية في كثير من دول الجنوب عن مواكبة ضغوط الزيادة السكانية فتعجز الموارد المتوفرة عن تلبية الحاجات الضرورية للإنسان. هذا فضلاً عن الاستغلال الاقتصادي، وغياب التوازن وتكافؤ الفرص بين الشمال والجنوب على صعيد العلاقات الدولية في كافة ميادينها.

إنّ التقدّم في مجالات خفض الوفيات، وتوفير الرعاية الصحية، ومواجهة الأميّة يتطلّب سياسة سكانية قادرة على تنظيم الإنجاب بوعي ومسؤولية شرط ألاّ تتصادم مع القِيَم الإنسانية والحضارية، فالوعي العام هو المقدمة الأساسية للتنمية وحلّ مشاكل التضخّم السكاني، والارتقاء بالمسؤولية التضامنية الدولية أساس هام لمواجهة المشاكل القادمة. ولذلك ينبغي دمج السياسات السكانية في غيرها من برامج التنمية الشاملة مثل: ايجاد عمل للفقراء، تعليم الاناث، توفير العناية الصحية.

لم تعد التنمية مقتصرة على تنفيذ برامج اقتصادية واجتماعية محدّدة تبعاً للنظم السياسية والاقتصادية السائدة، فقد اتخذت طابعاً شمولياً يتجاوز المفهوم

(8) انظر: شرح كتاب «**الإعداد للقرن الحادي والعشرين**»، تأليف بول كينيدي، في: صحيفة «**الشرق الأوسط**»، لندن، 6/ 4/ 1993.

التقليدي للتنمية لتهدف إلى «توسيع نطاق خيارات الناس»[9] على كافة الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والأمنية... خصوصاً وإن نهايات القرن العشرين تشهد تعاظم الرغبة الشعبية المطالبة بمزيد من الحرية وممارسة الديمقراطية، والحدّ من الأسلحة الاستراتيجية وخفض الإنفاق العسكري وخصوصاً عند دول الجنوب. في المقابل يشهد العالم ظواهر سلبية متمثلة بتعثر النمو الاقتصادي، وازدياد معدل البطالة، وتفشي ظاهرة الحروب الأهلية، والإمعان بتهديد البيئة، وتوسّع دائرة الفقر وخصوصاً في جنوب العالم.. وكل ذلك يفرض تعميق مفهوم التنمية وتأكيد شموليته، من هنا فإن المفهوم السائد دولياً أصبح مفهوم التنمية البشرية، أي التنمية المعنية بمعالجة كافة المشاكل المرتبطة بالواقع السكاني، التنمية التي تنطلق من الإنسان وتنتهي عند إرادته وتوسيع نطاق خياراته. وقد بات دليل التنمية البشرية محدداً على النحو الآتي:

- العمر المتوقع والصحة العامة (متوسط العمر، الأمراض...).
- الدخل (الناتج القومي الإجمالي، الدخل الفردي...).
- التعليم (الأمية، القيد في المراحل التعليمية كافة...).
- المرأة (التعليم، المساهمة في القوى العاملة...).
- الطفل (معدلات وفيات الأطفال...).
- النسيج الاجتماعي (استخدام وسائل الإعلام، حالات الطلاق والانتحار وتعاطي المخدرات...).
- البيئة (المياه الملوثة، التصحّر، تدمير الغابات...).
- الأمن البشري (النزاعات الداخلية، النّزوح والتهجير...).

يتعين على الدول النامية ـ دول الجنوب ـ تحديد مجالات الاهتمام المشترك والأولويات المشتركة مع البلدان الصناعية، ومواجهة ظاهرة سوء توزيع الدخل بين الناس، وتحسين موقعها التجاري في الأسواق الدولية، ورفع

(9) انظر: **تقرير التنمية البشرية لعام 1993**، منشور لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص 10.

معدل الإنفاق على مجالات التنمية البشرية ذات الأولوية[10].. وصولاً إلى مزيد من تقليص الفوارق بين مجالات الشمال والجنوب في إطار التنمية البشرية الشاملة.

ويمكن اعتبار مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية (5 ـ 13 أيلول 1994) برعاية الأمم المتحدة وبمشاركة تمثُّل 182 دولة، ونحو عشرين ألف مشاركاً من الرسميين والمنظمات الأهلية، من أهم الحشود العالمية المعاصرة. لقد انعقد تحت عنواني: التنمية والسكان، مع ما يعني ذلك من دراسة التفاعل بينهما.

وظهر اتجاهان عالميان: واحد غربي يركّز على الربط بين الزيادة السكانية وضرورة تأمين الموارد الضرورية للعيش، وآخر ممثّل بدول الجنوب التي انتقدت النظام الإقتصادي العالمي وركّزت على تحقيق العدالة والتعاون في المجتمع الدولي، ومساعدة الدول الفقيرة من قِبل الدول الغنية. كما ظهرت فجوة حضارية بين شمال يركّز على تلبية حاجات مادية وجنوب يتمسّك بالخصوصية الحضارية، مع الإشارة إلى تأييد بعض الدول والمنظمات الأهلية في الشمال لمواقف دول الجنوب. وتبلور في هذا المؤتمر اتجاه عالمي يدعو إلى خفض ميزانيات التسلُّح، بمبادرة من دول الجنوب التي حدّدت أن تخفيض نسبة 50 بالمئة فقط كافٍ لمعالجة معضلات التنمية البشرية وتعزيز التعاون الدولي.

---

(10) راجع الملحق الثالث: تصنيف البلدان حسب إجماليات التنمية البشرية.

ملاحق القسم الثالث

الملحق الأول: إحصاءات الوفيات الجماعية.

الملحق الثاني: تطور نمو سكان الدول العربية.

الملحق الثالث: تصنيف البلدان حسب إجمالي التنمية البشرية.



الملحق الأول

إحصاءات الوفيات الجماعية[1]

أسباب الوفيات	التاريخ	عدد الضحايا
الطاعون	1348 ـ 1666	25 مليون شخص
المجاعات	1846 ـ 1847	مليون شخص في إيرلندا + 30مليون شخص في الصين والهند
الفيضانات	1851 ـ 1866	50 مليون شخص في الصين
الحرب العالمية الأولى	1914 ـ 1919	12 مليون شنخص
الأنفلونزا	1917 ـ 1919	25 مليون شخص
الأنفلونزا والمجاعة	1914 ـ 1920	20 مليون شخص في روسيا
الحرب العالمية الثانية	1939 ـ 1945	53 مليون شخص
في نحو مئة نزاع بين الدول	1945 ـ 1990	20 مليون شخص
مرض الإيدز	حتى 1993	عدد الإصابات أكثر من 14 مليون شخص

(1) المصادر:
- صحيفة «الحياة»، 16/4/1993.
- تقرير الدكتور بطرس غالي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورة أيلول 1992 (خطة للسلام، الدبلوماسية الوقائية وضع السلام). في صحيفة «النهار»، 18/9/1992.
- مقررات المؤتمر العالمي التاسع للإيدز الذي عقد في برلين خلال مايو (حزيران) 1993. في صحيفة «الحياة»، 18/6/1993.

الملحق الثاني

تطور نمو سكان الدول العربية بالمليون سنة (1991 ـ 2020)[1]

الدولة	سنة 1991	سنة 2020
الجزائر	26	46
البحرين	(537 ألفًا)	1
مصر	54	97
قطاع غزة	(642ألفًا)	1،2
العراق	19،5	51
االأردن	3،2	8،9
الكويت	2،2	4،5
لبنان	3،3	5،7
ليبيا	4،3	8،5
المغرب	26	43
عمان	1،5	4،1
قطر	(518 ألفًا)	1،1
السعودية	17،8	45،8
سوريا	12،9	35،7
تونس	8،2	12،5
الإمارات العربية المتحدة	2،3	6،1
الضفة الغربية	1،1	2
اليمن	10،6	25،9
السودان	27	59
الصومال	6،7	17
موريتانيا	1،9	4،8
جيبوتي	(346 ألفًا)	(731 ألفًا)
المجموع	**904، 231 مليون**	**958، 483 مليون.**

(1) انظر: تقرير مكتب الإحصاء التابع لوزارة التجارة الأميركية، المذكور في صحيفة الحياة، 29/ 3/ 1992.

الملحق الثالث

تصنيف البلدان حسب إجماليات التنمية البشرية(1)

تنمية بشرية عالية (دليل التنمية البشرية أعلى من 0،800)		تنمية بشرية متوسطة (دليل التنمية البشرية من 0،500 إلى 0،799)		تنمية بشرية منخفضة (دليل التنمية البشرية أقل من 0،500	
الأرجنتين	نيوزيلندا	ألبانيا	سانت لوسيا	أفغانستان	موزامبيق
أرمينيا	النرويج	الجزائر	سانت فنسنت	أنغولا	ميانمار
استراليا	بولندا	أنتيغوا وبربودا	ساموا	بنغلادش	ناميبيا
النمسا	البرتغال	أذربيجان	المملكة العربية السعودية	بنن	نيبال
جزر البهاما	قطر	البحرين	سيشيل	بوتان	النيجر
بربادوس	الاتحاد الروسي	بليز	جنوب إفريقيا	بوليفيا	نيجيريا
بيلاروس	سنغافورة	بوتسوانا	سري لانكا	بوركينا فاصو	باكستان
بلجيكا	اسبانيا	البرازيل	سورينام	بوروندي	بابوا غينيا الجديدة
بروني دار السلام	السويد	الصين	الجمهورية العربية السورية	كمبوديا	رواندا
بلغاريا	سويسرا	كولومبيا	طاجيكستان	الكاميرون	سان تومي وبرينسيبي
كندا	ترينيداد وتوباغو	كوبا	تايلند	الرأس الأخضر	السنغال
شيلي	أوكرانيا	الجمهورية	تونس	جمهورية إفريقيا الوسطى	سيراليون
كوستاريكا	المملكة المتحدة	إكوادور	تركيا	تشاد	جزر سليمان
قبرص	أوروغواي	السلفادور	تركمانستان	جزر القمر	الصومال
تشيكوسلوفاكيا	الولايات المتحدة الأميركية	فيجي	الإمارات العربية المتحدة	الكونغو	السودان
الدانمرك	فنزويلا	غابون	أوزبكستان	كوت ديفوار	سوازيلند
دومينيكا		غرينادا	فانواتو	جيبوتي	جمهورية تنزانيا المتحدة
إستونيا		غيانا		مصر	توغو
فنلندا		أندونيسيا		غينيا الاستوائية	أوغندا
فرنسا		جمهورية إيران الإسلامية	أثيوبيا	فييت نام	
جورجيا		العراق		غامبيا	اليمن
ألمانيا		جامايكا		غانا	زائير
اليونان		الأردن		غواتيمالا	زامبيا

(1) تقرير التنمية البشرية لعام 1993، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص 227.

هونغ كونغ
هنغاريا
إيسلندا
إيرلندا
إسرائيل
إيطاليا
اليابان
كازاخستان
جمهورية كوريا
الكويت
لاتفيا
ليتوانيا
لكسمبرغ
مالطة
المكسيك
هولندا

جمهورية كوريا
غينياالديمقراطية
قيرغيزستان
لبنان
الجماهيرية العربية
الليبية
ماليزيا
موريشيوس
جمهورية مولدوفا
منغوليا
نيكاراغوا
عمان
بنما
باراغواي
بيرو
الفلبين
رومانيا
سانت كيتس ونيفس

زمبابوي
غينيا ـ بيساو
هايتي
هندوراس
الهند
كينيا
جمهورية لاو الديمقراطية
الشعبية
ليسوتو
ليبيريا
مدغشقر
ملاوي
ملديف
مالي
موريتانيا
المغرب

المصادر والمراجع

- إبراهيم العابد، **مدخل إلى الاستراتيجية الإسرائيلية**، بيروت مركز الأبحاث (منظمة التحرير الفلسطينية)، 1971.
- إبراهيم المشهداني، **مبادىء وأسس الجغرافيا الزراعية**، بغداد، مطبعة دار السلام، 1975.
- إسماعيل صبري مقلد، **الاستراتيجية والسياسة الدولية**، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1979.
- **أطلس معلومات العالم العربي**، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1994.
- أمين محمود عبد الله، **دراسات في الجغرافيا السياسية للعالم المعاصر**، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1968.
- بيار جورج، **جغرافية السكان**، ترجمة سموحي فوق العادة، بيروت، منشورات عويدات، 1985.
- بيار سيليرييه، **الجيوبوليتكا والجيوستراتيجيا**، تعريب عاطف علبي، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1993.
- **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، تحرير صندوق النقد العربي، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة وآخرون، 1991.
- **تقرير التنمية البشرية لعام 1992**، منشور لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، مطبعة جامعة اكسفورد، 1992.
- **تقرير التنمية البشرية لعام 1993**، منشور لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.

- **تقرير مكتب الإحصاء التابع لوزارة التجارة الأميركية**، دراسة صادرة في بداية العام 1992، ومنشورة في: صحيفة «الحياة»، لندن، 29/ 3/ 1992.
- **الثورة العالمية الأولى**، تقرير نادي روما، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.
- جمال حمدان، **استراتيجية الاستعمار والتحرير**، القاهرة، دار الهلال، بدون تاريخ.
- **حوليات كلية الآداب**، الكويت، جامعة الكويت، الحولية الحادية عشرة، 1990.
- رسل فيفيلد وإتزل پيرس، **الجيوبوليتيكا**، ترجمة يوسف مجلّي ولويس إسكندر، القاهرة، الكرنك للنشر والطبع والتوزيع، بدون تاريخ.
- رولان بريتون، **جغرافيا الحضارات**، تعريب خليل أحمد خليل، بيروت، منشورات عويدات، 1993.
- سارة حسن مينمنة، **جغرافية الموارد والإنتاج**، بيروت، دار النهضة العربية، 1988.
- سليم حداد، **التنظيم القانوني للبحار والأمن القومي العربي**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر (مجد) 1993.
- شوقي عبد القوي عثمان، **تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية**، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، رقم 151.
- عاطف علبي، **الجغرافيا الإقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبوليتيكا**، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1989.
- عبد المنعم عبد الوهاب، **جغرافيا العلاقات السياسية**، الكويت، وكالة المطبوعات، بدون تاريخ.
- عدنان السيد حسين، **العامل القومي في السياسة المصرية**، بيروت، دار الوحدة، 1987.
- علي البنّا، **الجغرافيا الاقتصادية**، بيروت، دار مكتبة الجامعة العربية، 1967.

- علي البنّا، **جغرافية الموارد الاقتصادية**، الجزء الثاني، مكتبة الأنجلو المصرية، 1972.
- فتحي محمد أبو عيانة، **جغرافية السكان**، بيروت، دار النهضة العربية، 1980.
- فؤاد محمد الصقار، **دراسات في الجغرافيا البشرية**، القاهرة، دار النهضة العربية، 1965.
- محمد الرميحي، **النفط والعلاقات الدولية. وجهة نظر عربية**، سلسلة عالم المعرفة، رقم 52، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون الآداب، 1982.
- محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا**، بيروت، دار النهضة العربية، 1979.
- محمد فاتح عقيل، **مشكلات الحدود السياسية**، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1967.
- محمد فاتح عقيل، **المرجع في الجغرافيا الاقتصادية**، الإسكندرية، منشأة المعارف، بدون تاريخ.
- محمد متولي، **الجغرافيا السياسية**، القاهرة، مطبعة المعهدالعلمي الفرنسي للآثار المشرقية، 1958.
- محمد متولي ومحمود أبو العلا، **الجغرافيا السياسية**، مكتبة الأنجلو المصرية، بدون تاريخ.
- **مستقبلنا المشترك**، إعداد اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، عالم المعرفة (142)، الكويت، 1989.
- المقدسي، **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، بيروت، مكتبة خياط، 1906.
- **مقدمة ابن خلدون**، بيروت، دار القلم، 1981.
- **موارد العالم 1988 ـ 1989**، المعهد الدولي لشؤون البيئة والإنماء وبرنامج

الأمم المتحدة للبيئة، طباعة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، بدون تاريخ.

- موريس دو فيرجيه، **مدخل إلى علم السياسة**، ترجمة د. سامي الدروبي ود. جمال الأتاسي، دمشق، دار دمشق، بدون تاريخ.
- **موسوعة السياسة**، بيروت، المؤسسة العربية الدراسات والنشر، 1981.
- ناجي علوش، **الوطن العربي: الجغرافية الطبيعية والبشرية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.
- نصر السيد نصر، **قواعد الجغرافيا الاقتصادية**، مكتبة عين شمس، 1964.

دوريات:

- **السياسة الدولية**، القاهرة، أعداد (56، 1979 ـ 110، 1992 ـ 111، 1993، 114، 1993).
- **الفكر الاستراتيجي العربي**، بيروت، العدد (4، 1982).
- **الوسط**، لندن، العدد (70، 1993).
- صحيفة «**الحياة**»، لندن، أعداد (17/ 2/ 1992. 6/ 12/ 1992. 18/ 12/ 1992. 12/ 3/ 1993. 8/ 4/ 1993. 16/ 4/ 1993). 22/ 4/ 1993. 16/ 7/ 1993. 28/ 7/ 1993. 20/ 9/ 1993. 30/ 11/ 1993).
- صحيفة «**الشرق الأوسط**»، لندن، أعداد (6/ 4/ 1993. 9/ 4/ 1993. 19/ 4/ 1993. 7/ 6/ 1993. 7/ 11/ 1993.
- صحيفة «**النهار**»، بيروت، أعداد (2/ 3/ 1992. 19/ 6/ 1992. 8/ 7/ 1992. 18/ 9/ 1992. 16/ 4/ . 1993 31/ 3/ 1994)

المراجع الاجنبية

- R. Breton, **Géographie des civilisations**, Editions Oueidat, Beyrouth-Paris, 1991.
- L.Alexander, **World political patterns**, 2nd ed. Rand MC Nally Cicago.
- R. Hartshorne, **political Géography**, in preston E, James and Clarence F. Jones (eds.). American Géography: Inventory and prospect. Syracause University press, 1954.
- D. Jackson, **politics and Géographie Relations**, prentice-Hall, Engle-Wood cliffs N.J, 1964.
- Russell H. Fifield, G. ETsel pearcy, **Géopolitics in principale and practice**, 1942.
- J. Fairgrieve, **Géography and World power**, Univ. London press, 1915.
- H. Mackinder, **Democtratic Ideals and Reality**, (Holt, 1942).
- E. Shane, **word Economic Géography**, John Wiley, New York, 1955.
- J. Mac Farlane, **Economic Géography**, 3 rd edition. London, 1930.
- J. Alexander, **Economic Géography**, prentice Hall, 1963.
- H. Boesch, **A Géography of Economy**, London, 1964.
- Donald W. Curron, **Géographie Mondiale de l'energie**, paris, 1973.
- **Le droit de la mer**, Conventions des nations unies sur le droit de la mer, New York, Nations Unies, 1984.
- A. De Seversky, **Air power. Key to survival**, Simon and Schuster, New York, 1950.
- G. Renner, **Peace by the map**, New York, 1944.
- J: CLark, **population Géography**, pergamon press, London 1969.
- Friedrich Ratzel, **Géographie politique**, traduction pierre Rusch, paris, Ed. Economica, 1988.
- Karl Haushofer, **De la géopolitique**, paris,Fayard, 1986.
- Lacoste, **Questions de géopolitique**, La découverte et librairie Française, 1988.
- Que sais-je?, **Géopolitique contemporaine**, Charles Zorgbibe, presses universitaires de France, 1re édition: 1986, décembre.
- **Physical and Chemical Weathering in Géochemical Cycles** (Reidel, Doradrecht, Netherlands, in press 1988).
- **Dictionnaire de géopolitique,** sous la direction de Yves Lacoste, Flammarion, Paris, 1993.
- A.F. Organski, **World politics,** 2.nd, New York: Knopf, 1968.
- **Le Monde,** Paris .



المؤلف

كاتب لبناني، عضو الإتحاد العام للأدباء والكتاب العرب.

أستاذ في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية وكلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال في الجامعة اللبنانية.

حائز على شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية من الجامعة اللبنانية بدرجة جيد جداً.

مجاز في الرياضيات والعلوم السياسية والادارية.

له عدّة أبحاث جامعية أصيلة ودراسات منشورة في نطاق اختصاصه.

من مؤلفاته:

1 ـ «**العامل القومي في السياسة المصرية**»، بيروت، دار الوحدة، 1987.

2 ـ «**التوسّع في الاستراتيجية الإسرائيلية**»، بيروت، دار النفائس، 1989.

3 ـ «**عصر التسوية. سياسة كامب ديفيد وأبعادها الإقليمية والدولية**»، بيروت، دار النفائس، 1990.

4 ـ «**دراسات في تاريخ المجتمع العربي**»، بيروت، دار بيروت المحروسة، 1991 (بالاشتراك مع مجموعة من الباحثين).

5 ـ «**الانتفاضة وتقرير المصير**»، بيروت، دار النفائس، 1992.

6 ـ «**السياسات الإدارية في المنشآت الخاصة**» بيروت، دار النفائس، 1993.

7 ـ «**العلاقات الدولية الحرب والسلم ومفاهيم أساسية**»، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1994.

8 ـ «**سلم أوسلو**»، بيروت المؤسسة الجامعية للدراسات ـ مجد ـ 1995 (بالإشتراك مع الدكتور حسن الجلبي).



الفهرس

القسم الثاني: الجغرافيا الاقتصادية

القسم الثالث: الجغرافيا السكانية

1996 / 1 / 543



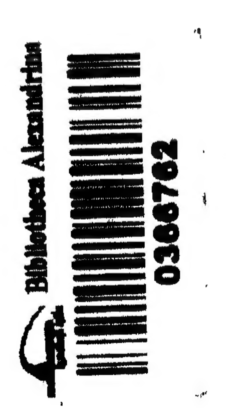
هذا الكتاب

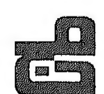
يتوزع مضمون هذا الكتاب على ثلاثة أقسام هي الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقتصادية والجغرافيا السكانية للعالم المعاصر. ويستند إلى آخر الإحصاءات والمعطيات العلمية المتاحة، بعدما عاد عامل المكان ليحتل موقعاً هاماً في الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كتاب أكاديمي مفيد للدارسين، ومهم للقارىء في إطار الثقافة العامة. ويأتي في غمرة التحوّلات والمتغيرات الدولية التي تعصف بالعالم في نهايات القرن العشرين، وأبرزها إعادة النظر بالجغرافيا السياسية في عدد من الدول، واشتداد المنافسة على الثروات والموارد، وبلوغ الإنفجار السكاني العالمي حداً يحتاج إلى وعي وتخطيط دوليين.

كما يتضمن هذا الكتاب ملاحق توضيحية من شأنها الربط بين ما هو نظري وما هو تطبيقي.

الناشر





المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع